الجيش والسياسة

في تأريخ العراق المعاصر

١٩٥٢ - ١٩٦٣

جميع الحقوق محفوظة

الكتاب: الجيش والسياسة في تأريخ العراق المعاصر

١٩٥٢ - ١٩٦٣

المؤلف: أ.م.د. جعفر عبد الدائم بنيان المنصور

الطبعة الأولى: ٢٠٢١

تصميم الغلاف: أمينة صلاح الدين

طباعة. نشر. توزيع

دمشق/ جوال: ٠٠٩٦٣-٩٤٤٦٢٨٥٧٠

Email: akramaleshi@gmail.com

الجيش والسياسة

في تأريخ العراق المعاصر

١٩٥٢ - ١٩٦٣

أ.م.د. جعفر عبد الدائم بنيان المنصور

الإهداء

روح والدي المرحوم الحاج عبد الدائم المنصور

ووالدتي براً ووفاءاً

زوجتي العزيزة رمز الاخلاص والتضحية

بناتي نجلاء وندى وشهد وأيات ورفيف

أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

جعفر المنصور

المقدمة

لعبت القيادات العسكرية ، منذ القدم دوراً مهماً في حياة الدول بما أفرزته من تأثيرات على الحياة السياسية والأجتماعية على الناس في تلك الدول.

وفي مطلع القرن العشرين ، وتحديداً في عام ١٩٢١ بدأ الجيش ، يضطلع بمهام كثيرة في الدولة العراقية الحديثة ، واحدث تغيرات ملموسة على مدى ذلك القرن ، وتحول من جماعات مقاتلة إلى مؤسسة لها كيانها الخاص ، وأكثر من ذلك بدأت المؤسسة العسكرية في الحقبة الملكية ، بالسيطرة تدريجياً على القرار المركزي للسلطة ، وذلك بتكوين نخبة ظاهرها عسكري ، وطموحها سياسي. لبسط نفوذها على السلطة التنفيذية ، وبالاخص على رئاسة الوزارة (وزارات القوة) مما يهيء لهم السيطرة على السلطة التشريعية.

وأستطاعت المؤسسة العسكرية ، فرض نفسها على الدولة ، من خلال تخصيص حصة من واردات الدولة لميزانية الدفاع والأمن الداخلي. وتزايدت هذه الميزانية بأطراد وفقاً لاستقرار السلطة من جهة وحدة الصراع الأجتماعي من جهة ثانية وزيادة الموارد المالية للدولة (النفط على وجهه التحديد) من جهة ثالثة ، وبنسبة تفوق نسب الزيادة بالنسبة للقطاعات المنتجة وغير المنتجة(القطاعات الخدمية).

يمكن القول أن المؤسسة العسكرية لعبت دوراً هاماً في الحياه السياسية في العراق. ويحاول هذا البحث معرفة النشاط السياسي الذي قامت به النخبة العسكرية العراقية التي أخذت على عاتقها إحداث التغيير السياسي في المجتمع العراقي. ذلك التغيير لم يأت من فراغ وإنما كان وراءه فكراً محدداً فأن معرفة الفكر السياسي لتلك النخبة هو أحد أهداف البحث.

تطمح هذه الدراسة أن تضع تصوراً خاصاً عن المؤسسة العسكرية ، من بين الدراسات الكثيرة التي تناولت هذه المدة بشكلٍ عام ، على الرغم من التأكيد الخاص

لهذه الدراسة التي أختصت بالمؤسسة العسكرية ودورها السياسي إلا أنها تمثل جزءاً من النظام الكلي للدراسات التاريخية السياسية التي تناولت تاريخ العراق المعاصر.

ويمكن القول أن الدراسات التي تناولت الجيش ، دراسات تاريخية عامة وطرحها كان يسيراً عن دور النخبة في المؤسسة العسكرية بإستثناء دراسة الدكتورة لرجاء الخطاب حول تأسيس الجيش العراقي.

أما دراسة المؤسسة العسكرية بعد عام ١٩٥٢ بصورة مركزة فلم تبحث إلا من خلال إشارات عامة ، ولفترات محدودة اقتصرت غالبيتها على ثورة ١٩٥٨ ، مثل دراسة ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز في العراق ومحمد حسين الزبيدي عن الموضوع نفسه او ما جاء في بعض كتب المذكرات ، أو من خلال دراسة الأحزاب السياسية كدراسة الدكتور جعفر عباس حميدي التطورات والاتجاهات السياسية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨.

ومن هنا يرى الباحث أن هذه الدراسة المتواضعة هي أول دراسة في هذا المجال سلطت الضوء على دور النخبة من المؤسسة العسكرية ، في الحياة السياسية لتاريخ العراق المعاصر.

إن تحديد نطاق البحث بمدة زمنية لها بداية ونهاية أمراً ضرورياً في الدراسات التاريخية ، ويكاد يكون جزءاً من منهج البحث التاريخي. من أجل تحقيق الغاية من الدراسة ضمن تلك المدة الزمنية التي أختص بها البحث.

من هذا المنطلق فقد اتجة التفكير عند اعداد هذا البحث بتحديد اطار زمني له ، فكان من المناسب تحديد عام ١٩٥٢ بداية البحث وهو تأسس اول نواة لحركة الضباط الأحرار ، اذ يمثل التنظيم العقائدي والثوري للعسكريين العراقيين ، والذي ظهرت فيه النخبة العسكرية بشكل واضح ، وما تبعها من خلال السيطرة على الشارع العراقي وأنهائها الأنتفاضة الشعبية وتشكيل حكومة عسكرية بقيادة الفريق نور الدين محمود.

وأتخذت الدراسة من عام ١٩٦٣ نهاية لها لأنها المدة الفاصلة لمهنة المؤسسة العسكرية ، إذ أن حركة الثامن من شباط ١٩٦٣ أدخلت العسكريين والبلاد في حالة من الصراع الحزبي الضيق ، والتصفيات الشخصية فأبتعدت المؤسسة العسكرية عن

أهدافها الأصلية من خدمة الوطن إلى هدف آخر هو حماية السلطة.

ومن خلال الإطار الزمني للبحث أتخذت المؤسسة العسكرية دوراً متميزاً أو مساعداً أحياناً لصاحب القرار السياسي في إحلال الأمن والأستقرار السياسي. هذه القوة أتخذت مسارات معقدة من التغيير. لهذا قسم البحث إلى تمهيد وأربعة فصول.

كان التمهيد للبحث ضرورياً لفهم بداية نشوء المؤسسة العسكرية ، من خلال أرتباطها بالثورة العربية عام ١٩١٦ وجهود تلك النخبة في تشكيل أول نواة للجيش العراقي عام ١٩٢١ وتحركات ذلك الجيش الصغير في أحداث العراق السياسية عام ١٩٣٥ مروراً بإنقلاب عام ١٩٣٦ الذي يعد أول حدث في تدخل الجيش في السياسة ، وما تبعه بعد ذلك ، من حركة ١٩٤١ بقيادة رشيد عالي الكيلاني.

أما الفصل الأول فتناول الدور السياسي للنخبة العسكرية بين الاعوام عام ١٩٥٢ و١٩٥٨ ، والذي يشكل مدخلاً تمهيدياً للبدايات الأولى للتحرك العسكري ، حاول الباحث معرفة طبيعة الأنتفاضة الشعبية عام ١٩٥٢ ، وموقف الجيش العراقي منها. كما حاول الباحث التركيز على حكومة نور الدين محمود وتابع الأنقلاب الذي قام به الوصي ، وموقف الأخير من العسكريين ، كما تناول الفصل تشكيل كتلة الضباط الأحرار مؤكداً على المرجعيات الفكرية لأعضاء النخبة ، وتأثير التيارات السياسية في الفكر العسكري وتأثير الفكر العسكري على التيارات السياسية.

وتابع الفصل الثاني دور النخبة العسكرية قبيل ثورة ١٤ تموز وما بعدها والذي يعتبر متمماً للفصل الأول.ومن خلاله تابع الباحث المحاولات السياسية العديدة التي قامت بها النخبة العسكرية وموقف النظام الملكي من ذلك التحرك. كما ركز البحث على التخطيط لثورة ١٤ تموز ، وتنفيذها ودور رجال النخبة فيها واشتمل الفصل على الصراع الذي حدث بين رجال النخبة العسكرية وتأثير التيارات السياسية في هذا الصراع ، وكيف أستغل رجال النخبة ذلك الصراع لصالحهم بما يؤيد موقفهم.

وتناول الفصل الثالث الحركات المضادة لثورة ١٤ تموز ودور النخبة العسكرية فيها مركزاً على الخلاف بين عبد الكريم قاسم ورشيد عالي الكيلاني ، من حيث أسبابه والنتائج التي تمخضت عن ذلك الصراع. كما سلط الفصل الضوء على حركة عبد

الوهاب الشواف في الموصل ، وكيفية مواجهتها من قبل حكومة المركز في بغداد ، والدوافع التي كانت وراءها.

كما ركز الفصل على التحرك الشيوعي في الموصل وكركوك وموقف الزعيم عبد الكريم قاسم من ذلك التحرك ومدى تأثيره على مسيرة الثورة ، وتابع الفصل موقف القوميين (البعثيين) من عبد الكريم قاسم ومحاولتهم أغتياله في (رأس القرية) وتأثير تلك المحاولة على الوضع السياسي في بغداد وموقف العسكريين منها.

ركز الفصل الرابع على تتبع الدور السياسي للنخبة العسكرية من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣ مؤكداً على كيفية أنفراد عبد الكريم قاسم بالحكم وأختلافه مع الضباط الاحراروتطور الصراع الدموي بينهما. كما سلط الفصل الضوء على القضية الكردية ، من خلال أسباب الصراع التي أثيرت في عهد عبد الكريم قاسم ، والتي أدت إلى نهايته ، وعودة عبد السلام عارف إلى الحكم ثانية من خلال حركة ٨ شباط عام ١٩٦٣ بالتعاون مع حزب البعث وبعض رجال النخبة العسكرية ، كما حاول الفصل معرفة موقف الحزب الشيوعي من حركة ١٩٦٣ والتغيير الحزبي الذي حصل في قيادات الحزب الشيوعي العراقي. ولم يغفل البحث موضوع قانون رقم(٨٠) الذي خص شركات النفط الأجنبية وموقف الأطراف الخارجية من الصراع داخل المؤسسة العسكرية العراقية ، وحاول الفصل أيضاً معرفة موقف النخبة من قضية الكويت.

ومن الجدير بالذكر أن الدراسة حاولت الجمع بين التعاقب الزمني وبين تحليل الموضوعات التي في شأنها أن تفسر دور النخبة العسكرية في السياسية العراقية.

وأخيراً فأن الباحث يأمل في أن يكون قد وفق في هدفه وهو تأليف كتاب عن الجيش والسياسة في تأريخ العراق المعاصر في حدود امكاناته ، وظروف بلده ، واضعاً جهده المتواضع ، خدمةً لتأريخ العراق المعاصر.

التمهيد

نشأت فكرة الفدراليه ومن ثم الاستقلال عن الدولة العثمانية وإنشاء دولة عربية بين لفيف من الشباب العربي المثقف. وكان بينهم عدد من الضباط الذين عملوا في الجيش العثماني وأنتموا إلى الجمعيات والأحزاب السياسية التي ظهرت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في الولايات العربية الواقعة تحت الحكم العثماني[١].

ولاشك أن الجيش كان يحتل آنذاك موقعاً متميزاً في الحياة الأجتماعية في منطقة الشرق الأوسط. وهو الدور الذي مثلته الحقبة العثمانية. إذ كان الجيش يؤثر في الحياة السياسية والأجتماعية ، ويشكل العمود الفقري للدولة العثمانية ، التي نشأت وتوسعت وأنكمشت وأضمحلت على أيدي الجيش[٢].

كان للجيش تأثيراته الواضحة على البنية الأساسية للدولة آنذاك. وتشكيل مساحتها الجغرافية والسياسية ، من خلال مواجهة الخصم ، وتحديد أهدافه الأستراتيجية والسعي لتحصيل الموارد المالية من السكان المدنيين عن طريق الضرائب وغيرها[٣]. وهذا ما جعل العسكريين أقرب إلى التدخل في الشؤؤن السياسية للدولة والوصول أحياناً لتحديد سياستها.

يمكن القول أن هناك ثلاثة أجيال من الضباط في الجيش العراقي منذ قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١ وخلال فترة البحث. إذ يمثل الجيل الأول أولئك الذين خدموا في

---

(١) حامد الحمداني، الجيش العراقي ودوره السياسي في البلاد، ص٢. www.Iraqihome.com

(٢) عبد الوهاب القصاب، العراق إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٥، بغداد، نيسان٢٠٠٤، ص١١١.

(٣) سامح رشيد القبج، الجيش والدولة في العراق، ص١. www.albasrah.net

الجيش العثماني وهم يمتكلون تأهيلاً مهنياً جيداً[1]. ومنهم نور السعيد وجميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي وياسين الهاشمي وجعفر العسكري وبكر صدقي وغيرهم[2]. أما الجيل الثاني فهم من الشخصيات التي أستفادت من الخبرات القتالية العثمانية ، والمهارات البريطانية الحديثة وتم إعدادهم خلال فترة العشرينات وما بعدها وكانت غايتهم الرئيسية تخليص البلاد من السيطرة الأجنبية ، وتمثل ذلك بقيامهم بحركة مايس عام ١٩٤١. أما ضباط الجيل الثالث فهم من الذين تم تدريبهم داخل العراق وعلى يد ضباط عراقيين وغالبيتهم من أبناء الطبقة الوسطى. وكانوا أقرب إلى هموم المجتمع العراقي ، ورغم أن تأهيلهم المهني والسياسي كان جيداً ، إلا أن نفوذهم السياسي كان محدوداً ، لذلك أشترك ضباط الجيل الثاني والثالث في القيام بثورة تموز عام ١٩٥٨[3] ، ويمكن أعتبارهم جيلاً واحداً.

الدور السياسي للعسكريين العراقيين أواخر الحكم العثماني حتى عام١٩٣٢:

إن الجهود التي بذلتها الشخصيات السياسية والفكرية والأجتماعية في المنطقة العربية أواخر العهد العثماني للتعجيل بالثورة عام ١٩١٦ ، والمطالبة بإنشاء دولة عربية موحدة ، أستقطب العديد من الضباط العرب والالتفاف حول الشريف حسين بن علي شريف مكة.

إن ما تمتع به الشريف حسين من ميزات كثيرة منها انتسابه إلى الرسول الكريم(ص) ، وموقع الحجاز الستراتيجي البعيد عن مراكز أحتشاد الجيوش العثمانية وطرق المواصلات. فضلاً عن المنزلة الروحية التي يتمتع بها شريف مكة بأعتباره المشرف على الأماكن المقدسة للمسلمين. جعله مركز أستقطاب للكثير من الضباط العرب في الجيش العثماني[4].

---

(١)غيورغي، مرسكي، الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية، ترجمة دار التقدم، موسكو ١٩٨٧، ص٤٩.

(٢) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص٤٩.

(٣) حكيم نديم الداودي، عراقيون يدعون لإعادة محاكمة سعيد قزاز، جريدة الزمان العدد ٢٥٦٩ في٢٠٠٦/١٢/١٣.

(٤) مصطفى عاشور، الثورة العربية وعود وخداع، ص٧، www.isiamonline.net

ومن الجدير بالذكر ، أن الولايات العراقية الثلاث الموصل ، بغداد ،والبصرة ، عرفت الجيش المحترف في ظل الحكم العثماني ، إذ كانت بغداد مقراً للفيلق الرابع ، الذي كان يرتبط بمركز الحكم في أستنبول. حيث لعب هذا الجيش دوراً أساسياً في فرض سيطرة الدولة العثمانية على ولايات الموصل وبغداد والبصرة والحيلولة دون نجاح الحركات المسلحة[١].

ومن الملاحظ أن العراق حظى بنوع من الأهتمام العسكري من قبل الدولة العثمانية في عهدها الاخير ، إذ أنشأت فيه بعض المدارس العسكرية التي خرجت بعض الطلبة والذين انخرطوا بعد ذلك في الكلية الحربية في أستنبول والذين بلغ عددهم (٦٢) ضابطاً عراقياً من أصل (٤٩٠) ضابطاً عربياً كانوا يعيشون في أستنبول في العام ١٩١٤[٢].

وبعد قيام ثورة ١٩١٦ في الحجاز ضد الدولة العثمانية بقيادة الشريف حسين بن علي. سارع غالبية هولاء الضباط بالأنتماء إلى الثورة ، على أمل تحقيق الأستقلال السياسي وتأسيس الدولة العربية الموحدة[٣].

كان دافع بعض الضباط للأنخراط بالعمل السياسي هو الحاجة إلى إحداث تغيرات سياسية وأجتماعية ، لا يمكن تطبيقها من قبل أبناء الشعب دون أشتراك الجيش فيها. خاصة عندما يكون هناك ضعف في النظام السياسي القائم ، فهنا لابد من قيام أنقلاب أو ثورة لتغيير النظام السياسي[٤].

وفي السياق نفسه ، فقد خابت آمال الضباط العراقيين الذين اشتركوا في ثورة عام ١٩١٦ في قيام دولة عربية أو تحقيق الاستقلال التام والتخلص من السيطرة

---

(١) سامح القبج ، المصدر السابق، ص٢.

(٢) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص١ ؛ حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الاول، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٥٨.

(٣) أسامة فوزي، الشريف حسين ملك على كل العرب، ص٣. www.albasrah.net

(4) Fisher. S. N, Social Forces in the Middle East NEW York, 1968. P. 177.

الأجنبية بعد إعلان مقررات مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠. الذي نص على تقسيم العراق وسوريا ولبنان وفلسطين بين بريطانيا وفرنسا. مما كشف عن تنكر بريطانيا عن وعودها للشريف حسين[١]. وأدى بقادة الحركة الوطنية ومنهم العسكريون إلى تعميق النضال ضد الوجود البريطاني[٢].

ومن الجدير بالذكر أن البعض من العسكريين كانت لهم بعض المساهمه في ثورة العشرين في العراق ، الا ان دورالثوار أدى إلى خسائر كبيرة في القوات البريطانية أجبرتها إلى تغيير سياستها في العراق ، والإسراع في تشكيل حكومة وطنية برئاسة عبد الرحمن النقيب وأختيار الملك فيصل على عرش العراق عام ١٩٢١ وهو من القادة العرب ومثل وصوله إلى قيادة الدولة نجاحاً لبعض أهداف ثورة ١٩١٦ ، وطموح العسكريين[٣].

وكذلك فأن حكومة النقيب سعت إلى بناء دولة على أسس دستورية مبتدئة ببناء جيش محترف للحفاظ على أمن الوطن. أسست نواة هذا الجيش في٦ كانون الثاني ١٩٢١ من عشرة ضباط عراقيين مما كانوا في جيش الحجاز ، وأخذ هذا العدد بالتزايد مع قدوم عدد من الضباط العراقيين الآخرين ممن كانوا ضمن الجيش العثماني أو عادوا من الأسر وبذلك بلغ عددهم في نيسان عام ١٩٢١ نحو ٥١٩ ضابطاً. وتم أنشاء مدرسة لتدريب الضباط وعين المقدم محمد أمين زكي آمراً لها في نيسان من العام نفسه[٤].

---

(١) كوتلوف، ل. ن، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق ترجمة عبد الواحد كرم، بغداد ١٩٨٥، ص١٧٧.

(٢) حامد الحمداني، المصدر السابق، ص٢.

(٣) كوتلوف، المصدر السابق، ص١٨١ ؛ عبد الرزاق الهلالي، ثلاثة تماثيل حكمت بغداد في العشرينات والثلاثينات، مجلة افاق العربية، العدد١١، السنة العاشرة، تشرين الاول١٩٨٥، ص٣٥؛ مجيد خدوري، العراق الجمهوري، قم ١٩٦٨، ص٩٣.

(٤) رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطوره السياسي من ١٩٢١ -١٩٤١، بغداد ١٩٧٩، ص٢٢.

ومن أجل اتوسيع الجيش أصدرت الحكومة العراقية مرسوماً في ١حزيران ١٩٢١ دعت فيه إلى تجنيد المتطوعين من أفراد الشعب العراقي لأجل توسيع الوحدات الحالية ، وتشكيل وحدات جديدة. وعرف هذا المرسوم بقانون التطوع المؤقت للجيش العراقي[١].

وقامت حكومة النقيب بأختار جعفر العسكري أول وزير دفاع عراقي[٢]. ويعد ذلك البداية الفعلية لعمل الجيش العراقي آبان مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١ الذي أمر بخفض القوات البريطانية في العراق[٣].

حلت القوات العراقية –المشّكلة حديثاً– محل القوات البريطانية المنسحبة. وفق سياسة جديدة أتبعتها الحكومة العراقية عام ١٩٢٣ وتم بموجبها زيادة حجم القوات العراقية إلى (٦٠٠٠) جندي لتأمين الحماية الكافية لحدود العراق منها المنطقة الشمالية. وقد أستمرت هذه الزيادة في القوات حتى بلغت عام ١٩٢٥ ما يقارب(٨٠٠٠) جندي[٤].

لقد كانت هناك مخاوف لدى النخبة العسكرية العراقية أن يصبح الجيش العراقي الحديث التكوين بديلاً عن قوات الأحتلال البريطاني. وأن تقتصر مهمته في

---

(1) Tarbush, Mohammed, The Role of The military in politics a case study of Iraq to 1941 – listed London, 1983, p. 83.

(٢) نشأ والده في قرية عسكر من أصل تركماني، وأنتسب إلى الجيش العثماني وتدرج في الرتب حتى حصل على رتبة لواء، وسكن بغداد وولد أبنه جعفر فيها عام ١٨٨٥ ودخل الاخير المدرسة الرشدية ثم أنتقل إلى المدرسة العسكرية في أستانبول وتخرج منها برتبة ملازم ثاني عام ١٩٠٥ ثم دخل الأركان الحربية. وفي عام ١٩١٦ التحق بالثورة العربية. وفي عام ١٩١٨ دخل مع الملك فيصل دمشق وعين قائداً عسكرياً لمدينة حلب، وعند تولي فيصل عرش العراق عين جعفر العسكري وزيراً للدفاع في الوزارة النقيبية الأولى وضع من خلالها نواة الجيش العراقي وأفتتح أول وحداته في سنة ١٩٢٤ . عين رئيساً للوزراء مرتين وتدرج في المناصب، و أصبح وزير للدفاع ثلاث مرات وفي وزارة ياسين الهاشمي تم أغتياله بأمر بكر صدقي قائد الأنقلاب في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ . ينظر: حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، بغداد. ١٩٩٠، ص٩٦.

(٣) سها طارق الجبوري، مؤتمر القاهرة والستراتيجية البريطانية في العراق، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٣٣ .

(٤) رجاء الخطاب، المصدر السابق، ص٣٣.

المحافظة على الامن الداخلي وحماية المصالح الغربية[1]. وذلك لانه أخذ الموا قع نفسها الذي كان تحتله القوات البريطانية والتي اخلتها تقريباً ، فضلاً عن أن تشكيله جاء وفق أجندة السياسة البريطانية العامة في العراق ، وأصبحت الهيمنة البريطانية على الجيش العراقي واضحة[2].

وفي هذا المجال سعى وزير الدفاع آنذاك جعفر العسكري إلى تفنيد هذه المزاعم. فتم جعل قيادة الجيش بيد الملك ، وجعل التربية العسكرية تربية وطنية ترفض الأحتلال وتسعى إلى أستقلال البلاد وتحررها. معتبراً الدفاع عن الوطن واجب وطني على جميع سكان المملكة[3].

ومن الجدير بالذكر أن هذه التوجهات تتعارض مع سياسة بريطانيا في المنطقة ، والتي لا ترغب بإنشاء جيش يحجم مصالحها في المنطقة وأنما قوات لحفظ الأمن والنظام[4]. إلا ان ضباط الجيش العراقي سعوا بجد من أجل بناء جيش عقائدي وطني وقومي منذ البداية ، وقد ساعد وجود جعفر العسكري وزيراً للدفاع لثلاثة وزارات متعاقبة على تحقيق ذلك[5].

سعت الحكومة العراقية في عام ١٩٢٧ إلى تطوير الجيش وتوسيع تشكيلاته ، من خلال تطبيق قانون التجنيد الأجباري إلا أن قوات الأحتلال البريطاني في العراق وقفت ضد هذا القانون وعارضت تطبيقه[6].

---

(١) أشواق الجابر، ثلاثة أحتمالات تحيط العراقيين وتزيد التدخل، جريدة الزمان الدولية العدد ٣٥٨٦ في ٢٠٠٧/١/٦ www.azzaman.com

(٢) علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، بغداد، ١٩٨٧، ص١٤٤.

(٣) نوري عباس الدوركي، جعفر العسكري قائد الجيوش العربية، جريدة الزمان، العدد ٢٦١٧، في ٢٠٠٧/٢/١٢، ص١٤.

(٤) عبد الوهاب القصاب، الدور السياسي للقوات المسلحة العراقية في الثلاثينات، مجلة دراسات تاريخية، العدد ١٤ (نيسان -حزيران) السنة الرابعة، ٢٠٠٢، ص٥٢ -٥٣.

(٥) علاء جاسم محمد، المصدر السابق، ص١٤٦.

(٦) نوري عباس الدوركي، المصدر السابق، ص١٤.

كان رد الفعل على هذا الموقف البريطاني ظهور تشكيل سياسي عسكري عرف (بكتلة الضباط القوميين) عام ١٩٢٧ ، حيث ضمت النقيب صلاح الدين الصباغ الرائد فهمي سعيد[١].... وآخرون ، وكان أول موقف سياسي لها هو مشاركتها للجماهير الرافضة لزيارة الفريد موند ممثل الحركة الصهيونية العالمية ، إلى بغداد في الثامن من شباط ١٩٢٨ لتفقد أحوال اليهود العراقيين[٢].

كان لبعض لأعضاء النخبة العسكرية العراقية دوراً ملحوظاً في إبرام معاهدة عام ١٩٣٠ مع بريطانيا ، تلك المعاهدة التي رغم سيئاتها فأنها وضعت حداً لنظام الأنتداب وهيئت الأجواء لدخول العراق إلى عصبة الأمم. وقد شارك في إبرام هذه المعاهدة نوري السعيد رئيس الوزراء وجعفر العسكري وزير الدفاع ورستم حيدر وزير المالية[٣].

الدور السياسي للعسكريين العراقيين خلال عقد الثلاثينات

أتسمت المدة الثلاثينات بتأثير واضح للتجمعات العشائرية في أسناد النخب السياسية من أجل الوصول إلى رئاسة الوزارة أو دخول الوزارة. إن إسناد رؤساء العشائر لبعض السياسيين كان له تأثير واضح في تعاقب رجال النخبة السياسية في السلطة ، وحماية مناصبهم الوزارية وذلك نتيجة ضعف المؤسسات الرسمية السياسية كمجلس النواب وكذلك الأحزاب عن ممارسة دورها في هذا المجال.

وكذلك كان امتلاك العشائر السلاح تأثيراً واضحاً في مساندة بعض السياسين للوصول إلى المناصب الرسمية والمحافظة عليها لمدة مختلفة ، بدعم من تلك العشائر[٤].

ومن اللافت للنظر ظهور حدث جديد أثر في الساحة السياسية العراقية ، ذلك هو حركة الآثورين عام ١٩٣٣[٥] وأعقبه حركات أخرى. جعلت السلطة بحاجة إلى قوة

---

(١) رجاء الخطاب، المصدر السابق، ص٥١

(٢) كامل عبد المجيد، الحركة الوطنية خلال فترة الأنتداب، ١٩٢٠ -١٩٣٢، في المفصل في تاريخ العراق المعاصر، المصدر السابق، ص٣٥١.

(٣) غانم محمد الحفو، معاهدة ١٩٣٠ ودخول العراق عصبة الأمم، في المفصل من تاريخ العراق المعاصر، المصدر السابق، ص٤٦٥.

(٤) نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي دراسة في الإدارة والسياسة، بغداد، ١٩٨٤، ص ١٢٠.

(٥) جرالد دي غوري، ثلاثه ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد ١٩٩٠، ص١٤٤.

لمواجهة تلك الحركات التي شكلت خطراً حقيقياً على الدولة العراقية[١].

أن أعتماد الدولة على الجيش في مواجهة الحركات المسلحة أو أستتباب الأمن في منطقة معينة ، جعل الجيش يتصرف كجيش مهني ومنضبط ، مما دفع الملك غازي الى الأعتماد عليه والسعي لتطويره وتوسيعه حفاظاً على الوحدة الوطنية[٢].

شكلت الأعوام١٩٣٤ و١٩٣٥ بداية أنحسار دور العشائر التي ساندت وزارات عديدة منها وزارة على جودت الأيوبي١٩٣٤ ووزارة المدفعي١٩٣٥. ثم تسلم ياسين الهاشمي الوزارة بتأثير من العشائر[٣]. إلا أن الجيش العراقي تجاوز مهنيته ، في عهد وزارة الهاشمي ، وذلك عندما قام بحملات قمع ضد أنتفاضة الفلاحين في منطقة الفرات الأوسط[٤].

أن نمو قوة الجيش العراقي الناشئ ، أثار مخاوف بريطانيا على مستقبل وجودها في العراق من جهة ، ومن جهة أخرىاستغل بعض السياسيين مثل حكمت سليمان أستغلال الجيش في أسقاط حكومة ياسين الهاشمي من خلال التعاون معه ، لهذا التقت أهداف حكمت سليمان وطموح بكر صدقي الذي حقق بعض رغبات العسكريين في الوصول إلى السلطة[٥].

ويرى بعض الباحثين أن بكر صدقي[٦] قد حصل على تأييد ضمني من الملك

---

(١) سامح القبج، المصدر السابق، ص٥.

(٢) محمد حديد، مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، دار الساقي بيروت، ٢٠٠٦، ص١٥٧، سامح القبج، المصدر السابق، ص٥.

(٣) عبد الوهاب القصاب، الدور السياسي، المصدر السابق، ص٥٦.

(٤) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١، بغداد ١٩٧٩، ص٨٩.

(٥) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسية العراقية بين عام ١٩٢٢ - ١٩٣٦، بغداد ١٩٧٥، ج٢، ص ٢٨٠ -٢٨١.

(٦) ولد الفريق بكر صدقي عام ١٨٦٦ من أبوين كرديين في قرية عسكر قرب كركوك، ودرس في المدرسة الحربية في الأستانة وأصبح ضابطاً في الجيش العثماني شارك مع الشريف حسين في ثورة ١٩١٦، وأنضم إلى الجيش العراقي عند تأسيسه سنة ١٩٢١ برتبة ملازم أول ثم أصبح برتبة فريق ركن في عهد الملك غازي، ينظر: حامد الحمداني، سبعون عاماً على أنقلاب الفريق بكر صدقي، www.iraqgreen.net

غازي للقيام بإنقلابه[١]. وأننا نرى صحة هذا الرأي إلى حداً ما كون العلاقة بين الملك غازي ورئيس الوزراء ياسين الهاشمي لم تكن على مايرام. بل أن رئيس الوزراء حاول أخضاع القصر إلى رقابة صارمة وخاصة بعد حادث الأميرة (عزة)[٢] ، مما قيد حرية الملك وضيق على تصرفاته الشخصية مما جعله يلجأ إلى العسكريين للتخلص من هيمنة الوزارة[٣].

توفرت الظروف لبكر صدقي للقيام بأنقلاب في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ، اذ أطاح بوزارة ياسين الهاشمي وجاء بحكومة حكمت سليمان إلى الوزارة وهو أول أنقلاب عسكري في الوطن العربي[٤] ونتج عنه وصول الأنقلابيون إلى الحكم وتدخلهم في شؤون السياسية بشكل رسمي وفعلي ، وبداية مرحلة جديدة ضعف فيها دور العشائر وساد فيها دور العسكريين في العراق.

وتمكن الجيش من حسم الصراع السياسي لصالحه ، كونه يمتلك المؤسسة النظامية والقوة ، والخبرات التي تفتقر إليها الأحزاب السياسية أو الجمعيات الأخرى ، وبذلك بدأ يوجه العمل السياسي لخدمة النخبة العسكرية العراقية[٥].

إن وصول الجيش إلى السلطة بعد أنقلاب بكر صدقي أثار مخاوف أطراف عديدة في مقدمتهم بريطانيا ، التي وجدت في أفكار بكر صدقي وسياسته في تقوية الجيش من خلال إبرام الصفقات التسليحية مع إيطاليا والمانيا وتشيكوسلوفاكيا ، مما يهدد مصالحها في المنطقة[٦] لذلك وافقت على بتدبير أنقلاب في١١ آب ١٩٣٧ تم فيه تصفية بكر صدقي والعقيد محمد علي جواد ، وإسقاط حكومة حكمت سلمان المدعومة من بكر صدقيفي١٧ اب من العام نفسه[٧].

---

(١) سامي القيسي، المصدر السابق، ص٣٨٢.

(٢) للتفاصيل، ينظر: ناجي شوكت، سيرة وذكريات، ، بغداد، ١٩٩٠، ج١، ص٢٨١.

(٣) محمد حديد، المصدر السابق،ص١٥٧.

(٤) سامح الفبج، المصدرالسابق، ص ٥ .

(٥) المصدرنفسه، ص٦.

(٦) صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق ممهداته واحداثه ونتائجه، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ١٩٧٣، ص٣٠٤.

(٧) محمود عبد الواحد محمود، النخبة السياسية في العراق ١٩٢٠ -١٩٥٨، مجلة دراسات=

ومن الجدير بالإشارة ، أن نهاية بكر صدقي لا تعني الحد من نفوذ العسكريين في السلطة ، بل أستمر هذا النفوذ خلال وزارة جميل المدفعي التي أعقبت وزارة حكمت سليمان والوزارات التي تلتها ، بل تعاظمت قوة العسكريين لتكون لهم اليد العليا في الدولة وشكلت ما يعرف مجموعة السبعة[١].

وقد كان للعسكريين دوراً في اسقاط حكومة المدفعي في٢٤ كانون الثاني١٩٣٨ وأسناد الوزارة إلى نوري السعيد المعادي لجماعة بكر صدقي. والساعي لكسب ود العسكريين من أجل الوصول إلى الوزارة[٢].

لعب العسكريون دوراً واضحاً في أسناد ولاية العهد ألى الأمير عبد الاله بعد قتل الملك غازي في ٤ نيسان ١٩٣٩ ، معتقدين أن عبد الإله صغير السن ويمكن تطويعه[٣].

وقد وصلت الأمور إلى ذروتها حينما أصبح رشيد عالي الكيلاني[٤]رئيساً للوزراء بعد نوري السعيد الذي قدم أستقالته في٣١ آذار١٩٤٠[٥]. حين وجد العقداء الأربعة في رشيد عالي ضالتهم ، وكان من إجراءاته الأولى التي أتخذها هو إصداره الأوامر بتجهيز السلاح للجيش العراقي من إيطاليا واليابان. وكانت بريطانيا لا ترغب في أن تكون تلك الدول مجهزة السلاح للجيش العراقي[٦].

وأستمر الجيش في تدخله في سياسة البلاد على أثر حركة رشيد عالي الكيلاني

=تاريخية، العدد ١٣ كانون الثاني ٢٠٠٢، ص٦٣.

(١) هي المجموعة التي شاركت في قتل بكر صدقي، والتي تتألف من العمداء يوسف عزاوي وابراهيم خلف ونظيف الشاوي، والعقيد صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سليمان وكامل شبيب. نزار الحسو، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٢) حامد الحمداني، الجيش العراقي ودوره السياسي، المصدر السابق، ص٢.

(٣) رشح الأمير زيد أخ الملك فيصل الأول وعمره ٤١ عاماً. ورشح عبد الاله ابن أخت فيصل الأول وأخو أرملة غازي وكان عمره ٢٦ عاماً، ينظر:اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع الغربي، ترجمة بدر الدفاعي، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٩.

(٤) وهو رشيد بن عبد الوهاب بن عبد القادر بن مراد الكيلاني، وأما كلمة عالي فقد أضيفت إلى أسمه من قبل أستاذه التركي لتفوقه على أقرانه. حميد المطبعي، رشيد عالي.. في الطريق إلى الثورة، جريدة الزمان، العدد ٢٥٩٩ في ٢٢ كانون الثاني، ٢٠٠٧. ص١٤.

(٥) وزارة الدفاع، المقر العام، تاريخ القوات العراقية المسلحة، بغداد ١٩٩١، ج٣، ص١٠٧.

(٦) اليعازر بيعري، المصدر السابق، ص٣٣.

الذي أستعان بالعقداء الأربعة ليكونوا قادة الجيش وهم كل من صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ، وكامل شبيب ، ومحمود سلمان. حيث ثم هروب الوصي عبد الاله وتعيين الشريف شرف بدلاً عنه وتشكيل حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني ، بعد هروب الوصي ونوري السعيد[١].

ونتيجة لهذه التطورات أنزلت بريطانيا جيوشها في البصرة وسارعت إلى أحتلال بغداد وإسقاط حكومة الكيلاني وهروب الأخير والعقداء الأربعة الذي شكل نهاية حركة مايس١٩٤١[٢].

ويمكن القول أن إحدى النتائج المهمة التي يمكن تبينها في هذه المرحلة هي أن الجيش تحول من قوة في خدمة الدولة إلى أداة صراع من أجل الهيمنة على الدولة وبذلك ضعفت ركائز كل من الدولة والجيش العراقي معاً وهذا ما يمكن ملاحظته بدقة بعد نهاية الحرب العراقية البريطانية عام١٩٤١.

فشل حركة مايس وأضمحلال دور العسكريين

بعد إعادة أحتلال العراق من قبل القوات البريطانية ، وعودة الوصي ومعه المجموعة الحاكمة السابقة إلى العراق ، بدأت بأعمال أنتقامية ودموية ضد بعض الشخصيات وضباط الجيش ، شملت تصفية العناصر الوطنية والقومية ، وتقريب العناصر الموالية لبريطانيا. وأعتبرت إجراءات الحكومة المدعومة من قبل قوات الأحتلال ، والمتمثلة في تقليص أعداد الجيش ، وتجريده من عناصر قوته[٣]. بمثابة إهانة كبيرة ألحقت بالجيش العراقي. كما تم إلغاء إحدى الفرق العسكرية الأربعة ، وطبقت سياسة سلاح بلا عتاد كما حولت بعض التشكيلات العسكرية الفعالة إلى ملاك إداري صرف[٤].

---

(١) حامد الحمداني، الجيش العراقي ودوره السياسي، المصدر السابق، ص٢.

(٢) ينظر: زينب كاظم احمد، البصرة خلال حركة مايس ١٩٤١، جامعة البصرة، ١٩٩٢، ص٥٤؛ علي المحافظة، موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ -١٩٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٣٥٨.

(٣) محمد حمدي الجعفري، عبد الكريم قاسم، والضباط الأحرار والموقف من بريطانيا حتى عام ١٩٥٨، بغداد ٢٠٠٢، ص٣١.

(٤) عبد الجبار العمر، من وثائق حركة مايس سنة ١٩٤١، مجلة افاق عربية، حزيران ١٩٩٣، ص٨٩.

كما أصدرت وزارة صالح جبر(زمن وزارته) أوامراً بفصل(٣٥) ضابطاً كدفعة أولى ، أودع بعضهم السجن مثل العميد قاسم مقصود والعميد سعيد بن يحيى والمقدم زكي محمد الطائي[١].

وتشير بعض المصادرإلى أن عدد الضباط المحالين إلى التقاعد بلغ(١٤٥) ضابطاً ، والمطرودين من الجيش بلغ(١٠٣) والذين ألقى القبض عليهم(١٦٣) ولجأ إلى إيران(٩٠) ضابطاً وإلى سوريا (٤٣) ضابطاً. وواحد إلى تركيا. وبلغ عدد المتضررين نتيجة مؤازرة حركة مايس(٦٠٥) ضابطاً. كما تم إلغاء فصيل من كل سرية مشاة ، وجندي من كل حضيره. وبذلك فقد تقلصت قوات الجيش من(٤٠) ألف مقاتل في أوائل١٩٤١ إلى نحو(٢٥) ألف مقاتل في حزيران في العام نفسه وكذلك قامت الحكومة بأسناد مهام الجيش إلى قوات الشرطة[٢].

وقد تميزت الفترة التي أعقبت حركة مايس بهبوط كفاءة المؤسسة العسكرية من حيث الإعداد والتدريب والأسلحة والقيادة الكفؤة. وبقي الجيش طيلة فترة الأربعينات وبداية الخمسينات يعاني من ضعف التسليح وقدمه ورداءته إذ كانت بريطانيا هي الممول الأساسي للجيش العراقي[٣].

ومن جانب آخر فقد اقصي الجيش من الوصول إلى السلطة إذ أصبح دور العسكريين يكاد لا يتجاوز معسكراتهم. ومنع أشتراكهم في أي نشاط سياسي طيلة عقد الأربعينات وإذا ما قلنا أن عقد الثلاثينات كان عقد الصعود للعسكريين فأن الأربعينات هو عقد الأنكفاء لهم.

---

(١) وزارة الدفاع، المقر العام، تاريخ القوات العراقية المسلحة، بغداد، ١٩٩١، ج٣، ص١٦١.

(٢) عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي(١٩٢١ -١٩٥٨) دفاعاً عن ثورة، تموز، ط٢، بغداد ٢٠٠٥، ص٢٣٤.

(٣) حميد المطبعي، رشيد عالي، المصدر السابق، ص١٤.

الفصل الاول

الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق
1958-1952

بدايةً لابد من معرفة ما تعنيه كلمة نخبة ، في المجال اللغوي والأصطلاحي ، لغوياً نعني بالنخبة ، هو المختار من كل شيء[١]. ونخبة القوم تعني خيارهم[٢] والمفضلين عليهم والمنتقون منهم أو فضلائهم[٣] ، أما مفهوم النخبة في الاصطلاح السياسي ، فيعني الشريحة أو الطبقة القائدة وبشكل أدق جميع الذين يمارسون العمل في الحقل السياسي المباشر والذين يقودون المجتمع ويتدخلون في مستوى الخيارات وتحديد الأحتمالات وأتخاذ القرارات. وأن هذا المفهوم أكثر شمولية ، إذ أنه يضم أعضاء السلطة التنفيذية والتشريعية وموظفي الدولة والمهنيين (التكنوقراط) وأعضاء الأحزاب السياسية ، وبذلك فأن مفهوم النخبة هنا يتجاوز مفهوم الطبقة[٤].

نقصد بالنخبة السياسية في العراق هي المجموعة التي هيمنت على المسرح السياسي العراقي من ١٩٢٠-١٩٥٨ ، وكانت عبارة عن حلقة صغيرة مغلقة ، بمعنى أنها كانت فئه معزولة عن الغالبية العظمى من سكان المدينة والفلاحين وهم العامة ، حيث تمارس هذه الأقلية السيادة على الفئات الأخرى[٥].

وهذا يعني أن النخبة هي مجموعة أو فئة قليلة من الناس يمثلون مركزاً سياسياً وأجتماعياً مرموقاً.. وتجمع هذه الفئة أعظم الكفاءات في مجال أختصاصها[٦].

---

(١) عبد السلام هارون وآخرون، المعجم الوسيط، طهران، بدون تاريخ، ج٢، ص٩١٥.

(٢) محمد أبي بكر عبد الرازي، مختار الصحاح، مصر ١٩٧٦، ص ٦٧٥.

(٣) أبن منظور، لسان العرب المحيط، تصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي بيروت ١٩٦٨، المجلد الثالث، ص٦٠١.

(٤) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٣، بيروت ١٩٨٣، ، ص١٧٣.

(٥) محمود عبد الواحد محمود، المصدر السابق، ص٢.

(٦) بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن ١٩٧٨ - ١٩٩٠، مكتبة مدبولي القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٦.

وخلاصةً القول أن النخبة العسكرية ، هي مجموعة من العسكريين القياديين الذين لعبوا دوراً سياسياً مهماً في تاريخ العراق المعاصر بغض النظر عن أنتماءاتهم السياسية والطبقية والقومية....

وهناك من يرى أن الجيش هو القناة التي أستخدمها أفراد ذو خلفية أجتماعية وسطى أو دنيا للوصول إلى النخبة ولقد حققوا ذلك الأرتقاء السياسي بفعل شهرتهم أو رتبهم أو مناصبهم العسكرية الهامة[١].

أولاً: - الأوضاع السياسية في العراق مطلع الخمسينات

أن المتتبع للأمور العسكرية والسياسية قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ يرى أنها جرت بشكل غير أعتيادي ، إذ أن الجماعة الحاكمة ، حاولت وأوحت إلى الآخرين ، بأنها تملك زمام الأمور ، وأن الوضع في العراق تحت سيطرتها ، بينما الضباط الأحرار كانوا يخططون بشكل سري ، لأستباق الزمن وأستثماره لصالحهم ، وتميز منهم الزعيم عبد الكريم قاسم الذي راقب الوضع السياسي بشكل دقيق.

ويمكن القول أن أي عملية تغير سياسي في بلد ما ، تحتاج إلى قوة تغير مناسبه للقوة الحاكمة في ذلك البلد ، وأن إسقاط دكتاتورية عسكرية أو سلطة مدعومة بقوة خارجية من قبل المقاومة المدنية أمر يكاد يكون صعبا. إلا إذا انعدم ولاء الجيش للنظام الحاكم أو أنتشرت الأضطرابات المدنية على نطاق واسع يعجز معه النظام على فرض سيطرته عليها[٢].

إن عجز الحكومات المتعاقبة خلال الحكم الملكي للعراق عن تحقيق الأهداف الوطنية القومية التي كان يتطلع إليها الشعب العراقي والامة العربية ، والتي طالما وعدت تلك الحكومات بتحقيقها. ونتيجة لشعور الضباط ووعيهم لظروف المرحلة بسبب قربهم من السلطات التي تحكم البلاد فضلاً عن أمتلاكهم قوى التغير. كل ذلك أدى إلى صعوبة في ان يجد الضباط السبل إلى تحقيق ذلك التغييرإلا بتنظيم

---

(١) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص٨٠.

(٢) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث، قم ٢٠٠٥، المجلد ١، ج٢، ص٦.

أنفسهم بتنظيمات سرية لغرض أسقاط النظام الملكي ، وتحقيق مطاليب الشعب[١].

كان للأوضاع الداخلية السياسية والأقتصادية والأجتماعية المتدهورة وممارسات السلطة الحاكمة. فضلاً عن النتيجة التي آلت إليها حرب فلسطين ١٩٤٨ وموقف الحكومات العربية منها بصورة عامة ، وتقاعسهم عن تحرير فلسطين. والأوضاع المتردية داخل الجيش نفسه وإشراف البريطانيين وتدخلهم في قضايا الجيش العراقي ،كل ذلك أدى إلى زيادة نقمة هؤلاء على الحكم وفكروا في إزالته[٢].

عدت نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨ خسارة للعرب جميعهم ومن ضمنهم العراقيين ، إذ قدم العراقيون تضحيات في هذه الحرب ، في معارك جنين عام ١٩٤٨ حيث الحق الجيش العراقي بالقوات الصهيونية هزيمة واضحة ، وعلى أثرها شيد الفلسطينيون في جنين نصباً تذكارياً لشهداء الجيش العراقي[٣]. إلا أنهم لمسوا أن هناك تواطئاً سياسياً بين الحكام العرب وفي مقدمتهم الوصي على عرش العراق الأمير عبد الاله وبين بريطانيا التي تغاضت عن حقوق العرب في فلسطين[٤]. مما كان له الأثر الواضح على معنويات وخطط الجيش العراقي ، الأمر الذي أدى إلى الخسارة والهزيمة التي لحقت بالقوات العربية المقاتلة.

ولم يكن الأستعمار البريطاني يكتفي بذلك ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك ، فعلى سبيل المثال -لا الحصر – ثم احالة الزعيم عبد الكريم قاسم إلى مجلس عرفي عسكري[٥] ، بتهمة مخالفة الأوامر العسكرية ، وتقديم الدعم المدفعي للجيش المصري

---

(١) ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، بغداد، ١٩٨١، ص١٠٣.

(٢) محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الأيدلوجي ١٩٥٨ -١٩٦٣، بغداد، ١٩٨٩، ص٨٣.

(٣) عيسى شتات، في الذكرى ٨٣ لتأسيس الجيش العراقي البطل www.alarabiya.net.

(٤) محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق أسبابها ومقوماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، بغداد، ١٩٨٣، ص٣٦.

(٥) كان قاسم يشغل آمر الفوج الأول من اللواء الأول للقوات العراقية المحاربة في فلسطين، عقيل الناصري، قراءة أولية في سيرة عبد الكريم قاسم (١٩١٤ -١٩٦٣) دار الحصاد، دمشق، ٢٠٠٣، ص٢٠٦.

في معركة الفالوجة[1]. وقد كان لهذا الأمر أثراً سيئًا في نفوس زملائه الضباط المشاركين في الحرب[2].

إن هذه الأحداث جلبت أنتباه السفير البريطاني جون تروتبك(Sir Jhon Troutbec) في بغداد الذي كتب إلى حكومته محذراً من مخاطر (قيام حكومة وطنية حقيقية نتيجة للأخفاق في فلسطين ، فسيكون هذا الخطر حقيقياً ، فعلينا أن نكون على يقضة وحذر من كل ما تقوله)[3].

ولغرض السيطرة على الوضع في العراق من قبل بريطانيا بعد ردة فعل العراقيين على معاهدة بورتسموث والهزيمة في فلسطين عام ١٩٤٨. مارست بريطانيا عبر البعثة الأستشارية التي اقرتها معاهدة ١٩٣٠ مع الوصي ، وبعض اعضاء النخبة السياسية ، وكذالك بعض العسكريين من (الجيل الأول) ، ضغوطاً مكثفة على الجيش العراقي ، تمثل في إحالة اعداد كبيرة من الضباط إلى التقاعد حتى بلغ عددهم ، من دون الذين اخرجوا بعد فشل حركة مايس أي خلال الفترة (١٩٤١-١٩٤٨) حوالي (٢٨٧٩) ضابطاً. جلهم من الضباط الشباب وآخرين من القادة وضباط الاركان. وكان هؤلاء الضباط يمثلون العمود الفقري للجيش العراقي آنذاك[4].

ولابد من الإشارة إلى التأثيرات الفكرية والسياسية والقومية على افكار الشباب قبل دخولهم إلى الكلية العسكرية إذ تلقوا علومهم في المدارس الثانوية في فترة تصاعد المد الوطني والشعبي في العراق خلال فترة الثلاثيناتو الاربعنييات ، حيث شهدت هذه الفترة ميلاد قوى وحركات ثورية مما كان لها دورٌ بارزٌ في أحداث العراق السياسية والاجتماعية ومنها جماعة الأهالي وجمعية الإصلاح الشعبي والحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي[5].

---

(١) وتقع في منطقة النقب في فلسطين، عقيل الناصري، المصدر السابق، ص٤٣.

(٢) وزارة الدفاع، المصدر السابق، ص٢٣٧.

(٣) وزارة الدفاع، المصدر السابق، ص٢٣٠.

(٤) عقيل الناصري، المصدر السابق، ص٢٤٥

(٥) محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص٥٠

وكان لهذه التأثيرات الفكرية ، والاحداث السياسية أثر واضح على افكار هؤلاء الضباط وخاصة بعد تخرجهم من الكلية العسكرية إذ اخذوا يفكرون بقلب نظام الحكم للقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد[١].

إن هذا الجيل الثاني من الضباط اختلف عن ضباط الجيل الأول القريبين من رجال الحكم والفارق بينهم أن ضباط الجيل الثاني كانوا ذوو ميول وطنية وقومية أشد ويرفضون الخضوع لإرادة بريطانيا ، ويرفضون سياسة نوري السعيد الموالية لبريطانيا ، المعادية لإدارة ضباط الجيل الثاني ويعتبرون أنفسهم الورثة المباشرون للضباط الوطنيين الذين نفذوا حركة مايس ١٩٤١[٢]. كان لظهور الأحزاب ذات الأيديولوجيات الثورية كالحزب الشيوعي العراقي[٣] ، وحزب البعث العربي الأشتراكي[٤] ، وأزدياد نشاطهما في صفوف الشعب ، والقوات المسلحة ، أدى إلى زيادة الوعي الثوري لدى الضباط والجنود بضرورة التخلص من النظام الملكي[٥].

كان للهزيمة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وقع مؤلم في نفوس العسكريين الذين أشتركوا في هذه الحرب[٦] ، وزاد ذلك الشعور ألماً تخاذل الحكام العرب في إستعادة فلسطين والتفريط بالحق العربي ، لذى تولدت فكرة التخلص من الأنظمة العربية

---

(١) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١٥٣

(٢) ميرسكي، المصدر السابق، ص١٦٦.

(٣) أنعقد أول أجتماع للشيوعيين في بغداد يوم ٣١ آذار ١٩٣٤ تحت أسم لجنة مكافحة الأستعمار والاستثمار بقيادة عاصم فليح وأنتخبوا يوسف سلمان يوسف (فهد) سكرتيراً للجنة المركزية وهو مسيحي من مواليد بغداد ١٩٠١ واطلقت اللجنة على نفسها أسم الحزب الشيوعي العراقي، عزيز سباهي، عقود من تاريخ حزب الشيوعي العراقي، دمشق، ٢٠٠٢، ج١، ص١٣٥.

(٤) كان حزب البعث في العراق عام ١٩٥٠ بمستوى فرقة وبقيادة فؤاد الركابي وهو من مواليد الناصرية عام ١٩٣١ . ينظر: عزيز جبر شيال ، دور حزب البعث العربي الأشتراكي في الحركة الوطنية في القطر العراقي ١٩٥٨ -١٩٦٣، رسالة ماجستير كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص١٦.

(٥) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٦) أرسل العراق إلى حرب فلسطين قوة آلية مكونة من قوة مشاة آلية وكتيبة مدرعات وكتيبة مدفعية وسرية هندسة ثم أرسل بعدها جحفل اللواء الأول وكانت القوة غير كافية وناقصة التجهيز، ثم أرسل قوات أخرى وصلت بعد بدء القتال، وبلغ مجموع القوات المرسلة أكثر من فرقة مشاة. ينظر: صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص٢٥.

القائمة آنذاك تمهيداً لتوحيد البلاد العربية إذ لا تحرر فلسطين إلا بوحدة العرب ، التي ستكون نواتها(وحدة سوريا والعراق) وكان في مقدمة هؤلاء العسكرين النقيب رفعت الحاج سري[1] ، الذي سعى إلى مفاتحة بعض الضباط بشأن تأسيس تنظيم سري يأخذ على عاتقه القيام بالثورة والأستيلاء على الحكم لإصلاح الأوضاع السياسية والاجتماعية وتحقيق آمال وطموحات الشعب كرد فعل على ما حصل في فلسطين عام ١٩٤٨[2] ، ويبدو ان رفعت الحاج سري مع بعض رفاقه استطاعوا وضع اللبنات الأولى لتنظيم حركة الضباط الأحرار التي كان لها الدور السياسي الكبير خلال الفترة التالية التي ساهمت بشكل أساسي في قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

ثانياً: - الأنتفاضة الشعبية وبدايات الصعود:

بدأت المؤسسة العسكرية العراقية منذ نهاية الاربعينيات وأوائل الخمسينيات بالنمو الكمي ، والنوعي ، لمنتسبيها وخاصة الضباط وضباط الصف ، نتيجة ازدياد البعثات الدراسية إلى الخارج ، والتوسع الحاصل في الداخل ، وما رافقه من تحديث نسبي للمعدات والأسلحة ، والمعرفة العلمية العسكرية ، حيث وصلت إعداد المنتمين المؤسسة العسكرية عام١٩٤٩ بحدود(٤٥) إلف عسكري من مختلف الرتب وكان العدد النسبي للعسكريين في حدود تسعة عسكريين لكل ألف من السكان[3] ، ألا إنه بعد الرجوع إلى عدد سكان العراق حسب إحصاء السكان لعام١٩٤٧[4] يبدو أن الإحصائية السابقة غير دقيقة حيث بعد إجراء معادلة حسابية بسيطة يتضح أن

---

(١) ولد رفعت الحاج سري في محلة الطوب في بغداد عام ١٩١٧ وكان والده الحاج أحمد سري من عشيرة الجبور ضابطاً في الجيش العثماني، وخالة جميل المدفعي عضو جمعية العهد ومن العسكرين الأوائل، ودخل رفعت الكلية العسكرية سنة ١٩٣٨ وكان في نفس دورة عبد السلام عارف، وعبد الكريم الجده، وعبد اللطيف الدراجي، ووصفي طاهر، وفاضل عباس المهداوي، وإسماعيل عارف، وكان يتميز بشخصية هادئة، ومحافظة، عماد نعمه العبادي، رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري والسياسي في العراق ١٩٤٨، ١٩٥٩، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٣ -١٩.

(٢) عماد الديراوي، المصدر السابق ، ص٣٩.

(٣) عقيل الناصري، الجيش والسلطة، ص٢٥٢.

(٤) بلغ عدد سكان العراق (٤،٨١٦،١٨٥) مليون نسمة حسب إحصاء عام ١٩٤٧، المملكة العراقية، وزارة الشؤون الاجتماعية، مديرية النفوس العامة، إحصاء السكان لسنة ١٩٤٧، بغداد، ١٩٥٤، ص١٠.

نسبة العسكريين إلى عدد السكان تساوي٩,٣٤٪ عسكري لكل ١٠٠٠ من السكان.

كان لنجاح ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ في مصر ، وتمكن ضباطها من الإستيلاء على الحكم ، اثر في تشجع الأحزاب العراقية المعارضة على التحرك وتقديم المذكرات في ٢٣/ايلول و٣/تشرين الثاني/١٩٥٢ إلى الوصي ، تطالبه فيها بالتغير السياسي في البلاد وأحداث بعض الإصلاحات[١].

ومن الملاحظ أن التغييرات التي حصلت في مصر قد شجعت الرأي العام في العراق على الأعتقاد بأن الخلاص من الظلم والفساد أصبح ممكناً. مما أدى إلى التصاعد المستمر لحالة الحماس الشعبي لهذا الأعتقاد وكان للأحزاب والتنظيمات السياسية دوراً في ذلك[٢]. فضلاً عن الصحافة وتأثيرها في الشارع العراقي. بسبب سوء الأوضاع السياسية ، وتردي الحالة الأقتصادية ، وأشتداد الأزمة المالية التي نجم عنها ارتفاع الأسعار في المواد الأساسية[٣].

ونتيجة لذلك تقدمت الأحزاب والتنظيمات السياسية بمذكرة إلى الوصي بتاريخ ٢٨ تشرين الأول١٩٥٢ تطالبة فيها بإصلاحات جذرية في البلاد ، وطالبت هذه المذكرة بأنتخابات نيابية عامة مباشرة وتحديد ملكية الأرض ، وتجريد العشائر من السلاح ، وتخفيض أسعار السلع الأستهلاكية ، وإعادة النظر بالدستور ، وتحديد صلاحيات الملك ، وإلغاء معاهدة عام١٩٣٠ مع بريطانيا ، ورفض حلف بغدادعام ١٩٥٢[٤].

وفي الواقع أن مذكرة الأحزاب السياسية تعد نقطة تحول في توجهات الأحزاب

---

(١) سامح القبج، المصدر السابق، ص٩.

(٢) تأسست في العراق مطلع الخمسينات حركات وأحزاب يسارية، وذلك في خضم تصاعد الأزمة بين السلطة وبين التيار اليساري المتنامي يومذاك، ومن هذه الحركات هي حركة القوميين العرب، وأنصار السلام، والجبهة الشعبية الموحّدة، وأتحاد الشبيبة الديمقراطي، رابطة حقوق المرأة والأتحاد العام لطلبة العراق ورافق ذلك بدايات ظهور حزب البعث إلى الساحة السياسية. ينظر: حسن السعيد، نواطير الغرب صفحات من ملف علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي ١٩٤٨ – ١٩٦٨، بيروت، ١٩٩٢، ص٩٥.

(٣) محمد حمدي الجعفري، إنقلاب الوصي في العراق عام ١٩٥٢، بغداد، ٢٠٠١، ص٨٢.

(٤) محمد الزبيدي، المصدر السابق، ص١٠٥.

السياسية. إذ أنها تشكل مطالبة شعبية ملحة ثبتتها الأحزاب وشكلت موقفاً جريئاً أمام الحكومة لم يسبق أن تبنت مثله الاحزاب منذ فترة طويلة. ذلك الموقف الذي أحرج الوصي ، وحمل السلطات البريطانية مسؤولية تردي الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية نتيجة السياسة التي تبنتها القوات المحتلة بعد فشل حركة مايس ١٩٤١.

لم يحاول الوصي عبد الاله الإستجابة لمطاليب الجماهير والأحزاب بل أنه أجتمع مع السفير البريطاني في بغداد جون تروتبك(Sir Jhon Troutbec) وناقش معه الأمر ، وتوصل إلى قرار لمعلجة الازمة يقضي بتشكيل حكومة عسكرية يسندها أحد الضباط الكبار. شريطة أن يمتلك ذهنية سياسية تستطيع إدارة الأنتخابات[١]. أما قادة المعارضة فقد قرر وضعهم في السجن[٢].

في خضم تلك الظروف بدأت الأنتفاضة الشعبية ، عندما قام طلبة كلية الصيدلة والكيمياء بالإضراب عن الدوام بسبب إلغاء نظام العبور وذلك يوم ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٢ ، ثم تضامنت الكليات الأخرى الطب والحقوق والتجارة مع الأضراب[٣]. وبعد إستجابة الحكومة لمطاليب الطلبة عاد الطلاب الى الدوام يوم ١٦ تشرين الثاني. ثم تجدد الإضراب يوم ١٩ من الشهر نفسه وشمل شوارع بغداد وبقية المحافظات[٤].

واقع الأمر أن الأحزاب السياسية لعبت دوراً رئيساً في تحريض الطلبة على القيام بالإضراب واستمراره ، وكان قادة الأحزاب السياسية ، كحزب الاستقلال والوطني الديمقراطي في بغداد والمدن الأخرى يسهمون في إدامة الأضراب[٥]. ومما يؤيد ذلك هو إعلان الطلاب المضربين عن تبنيهم لمطالب الأحزاب السياسية التي وردت في مذكرتهم المرفوعة للبلاط الملكي. وأعتبروها المعبر الحقيقي عن مطاليب الشعب

---

(١) الجعفري، المصدر السابق، ص ٨٨.

(٢) حسن السعيد، المصدر السابق، ص٩٧.

(٣) التقرير السنوي للسفارة البريطانية في بغداد لعام ١٠٥٣، مؤيد إبراهيم الو نداوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ -١٩٥٨، بغداد ١٩٩٢، ص ١٥٣.

(٤) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤ -١٩٥٨ بغداد ٢٠٠٠، ص١٩٣.

(٥) المصدر نفسه ، ص١٩٣.

وطالبوا الحكومة بالإستجابة لمذكرة الأحزاب[١].

وفي بغداد وبعد أن قامت الأحزاب السياسية بتحريض المواطنين ضد الحكومة ، ودعتهم إلى النزول إلى الشارع وكان غالبيتهم من مؤيديها باتت غير مسيطرة عليهم ، فأضطرت الحكومة أمام هذا الحشد الجماهيري الكبير الغاضبا انزال الشرطة للشوارع والتصدي لهم فوقعت مصادمات عنيفة بين الطرفين سقط على أثرها العديد من المتظاهرين وجرح بعض أفراد الشرطة[٢].

ومن جانبٍ آخر فقد فكر بعض القادة العسكريين الذين كلفت وحداتهم بالتصدي للإنتفاضة. بتوجيه أسلحتهم إلى السلطة الحاكمة وإسقاط النظام الملكي. إلا أن مخاوفهم كانت تنبع من عدم توفر التخطيط الدقيق والمسبق للقيام بذلك وخوفاً من أنكشاف أمرهم لوجود بعض العسكريين المؤيدين للحكومة بينهم[٣].

وبمرور الأيام تحول أضراب الطلاب إلى وثبة شعبية أدت إلى إسقاط وزارة مصطفى العمري ، وأصبح عبد الاله ونوري السعيد واتباعهم في حيرة من أمرهم أمام غضب الشعب وراحوا يفتشون عن حل في وزارة تنقذهم من الموقف المتأزم.

لم يكن إضراب الطلبة في بغداد هو الوحيد الذي واجهته الحكومة عام ١٩٥٢ بل كان هناك إضراب قام به عمال ميناء البصرة ومنتسبي قاعدة الشعيبة الجوية ومطار المعقل ، مطالبين بإعادة المفصولين وتحسين أحوال العمال وضمان حقوقهم[٤]. وتضامن مع الطلبة المضربين في بغداد عمال معامل النسيج الكبيرة ، والدخان الأهلية وعمال النفط والمطابع[٥].

---

(١) الجعفري، إنقلاب الوصي، ص٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ص١٩٣.

(٣) كانت هذه الوحدات التي كلفت بقمع الإنتفاضة تضم بعض الضباط الأحرار وفي مقدمتهم اللواء الركن نجيب الربيعي قائد الفرقة الثالثة والعقيد الركن رفيق القامه جي قائد اللواء الأول والذي يضم أيضاً بعض الضباط الأحرار. محمد حمدي الجعفري، عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار ، ص٨٣ و٨٤.

(٤) ياسين طه ياسين هارون الهارون، القاعدة البريطانية الجوية في الشعبية، أطروحة دكتوراه، آداب، البصرة، ٢٠٠٢، ص١٧٠ -١٧١.

(٥) خليل إبراهيم حسين، موسوعة ١٤ تموز، اللغز المحير عبد الكريم قاسم بدايات الصعود، بغداد،=

أدرك الوصي أن زمام الأمور قد فلت من يد الحكومة لذلك فاتح حكمت سليمان بتشكيل حكومة جديدة إلا أن الأخير رفض. فأستدعى الوصي جميل المدفعي ، وكلفه بتشكيل حكومة ، غير أنه أخفق في تشكيلها بسبب نقمة المتظاهرين ، لذا أتجه إلى صالح صائب الجبوري ، إلا أن الأخير رفض أن يشترك بالحياة السياسية للبلاد[١].

أعتبر العمري الأتصالات التي أجراها الوصي مع بعض الشخصيات السياسية بدون علمه فقداناً للثقة بحكومته. وشعر أن بقاءه في الحكومة أمراً مشكوك فيه. لذا قدم أستقالته في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢[٢].

كان الوصي على ما يبدو يبحث عن شخصية قادرة على أنقاذ الموقف السياسي الحرج ، وليس لها مطامح سياسية أبعد مما يتصور ، وتابعه له ، يمكن السيطرة عليها ، دون أن تحدث له مشاكل جديدة.

ونتيجة لذلك أسند الوصي الوزارة إلى إحدى الشخصيات العسكرية المعروفة بولائها للعرش ، وهو الفريق نور الدين محمود[٣]. وبذلك فقد وصل الجيش إلى السلطة من جديد ولكن هذه المرة بدعوة من الدولة لحفظ النظام والأمن العام ، وبشكل مؤقت ، وعليه بعدها أن ينسحب من السياسة ، وأن يترك السلطة[٤].

=١٩٨٩، ج٦، ص٨١.

(١) الجعفري، إنقلاب الوصي، ص٩٨.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد ١٩٨٨، ج ، ص٣٤٦.

(٣) وهو من مواليد ١٨٩٩ ، ينحدر من أصول كردية، تلقى علومه العسكرية في المدارس التركية وتخرج في عام ١٩١٧، أشترك في حرب فلسطين ١٩٤٨، وبعد نهاية الحرب شغل منصب رئيس أركان الجيشفي ٢٣ تموز ١٩٥٢ . ينظر: سليم الحسني، رؤساء العراق ١٩٢٠ -١٩٥٨ دراسة في أتجاهات الحكم، بغداد، ١٩٩٢، ص٣٧٥.

(4)Fisher. S.N. Op cit, P. 178.

ثالثاً: - انقلاب الوصي

إن تكليف أحد أعضاء النخبة العسكرية بتشكيل وزارة هي سابقة لم تحدث في الدولة العراقية ، منذ أحداث مايس عام ١٩٤١. إذ عملت السلطة السياسية إلى إبعاد الجيش عن الحياة السياسية ، خوفاً من مساندته للحركة الوطنية[١].

إن وصول الفريق نور الدين محمود إلى الوزارة ، وأستلام مهام منصبه ، جعله يسعى إلى تطبيق(خطة بغداد)[٢] ، فأصدر أوامره بإنزال الجيش إلى شوارع بغداد يوم ٢٣ تشرين الثاني ، فظن المتظاهرون بأن الجيش جاء لمساعدتهم ، وقلب نظام الحكم ، لذلك أستمرت الإضطرابات طوال ذلك اليوم. وقبيل المساء ، أعلن نور الدين محمود من الراديو بأن الوصي قد كلفه بتشكيل الوزارة ، وأنه اخذ على عاتقه مسؤولية تطبيق القانون وحماية الأمن[٣] ، فأعلن الأحكام العرفية ، وألقى القبض على المئات من السياسين وزج بهم في المعتقلات ، ثم أغلق الأحزاب السياسية المعارضة وعطل الصحف[٤] ، وفرض نظام منع التجول من الساعة السادسة مساءاً حتى السابعة صباحاً[٥].

إلا أن أستمرار المظاهرات ، زاد من عدد المعتقلين ، إذ تم أعتقال(٢٩٩٩) شخصاً كمتهمين وقدموا إلى المحاكمة ، وأعدم أثنان منهم وسجن(٩٥٨) شخصاً ، وغرم (٥٨٢) ، وأخرج(٢٩٤) شخصاً بكفالةوقراج عن(١١٦٣)[٦].

ويبدو أن الأحزاب السياسية وقفت موقفاً معارضاً من تشكيل حكومة عسكرية برئاسة الفريق نور الدين محمود ، إذ إنها ترى أن دخول الجيش إلى المعترك السياسي ، يشكل تغيراً في سياسة الحكومة: والمفروض أن يكون الفريق نور الدين

---

(١) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق١٩٤١ -١٩٥٣ بغداد، ١٩٧٥، ص٧٢٦.

(٢) وهي خطة طوارئ أعدها ضباط ركن الحركات، وهم العقيد الركن عبد الوهاب الأمين والعقيد الركن إسماعيل عارف والمقدم الركن وحيد صادق الجبوري من أجل مواجهة الإضطرابات والمظاهرات. (الجعفري، أنقلاب الوصي، ص١٠٠).

(٣) أحمد فوزي، ١٢ رئيس وزراء، بغداد، ١٩٨٤، ص٣٢٨ و٣٣٠.

(٤) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ -١٩٧٤، بغداد ١٩٩٠، ج٢، ص٥٧٤.

(٥) أحمد فوزي، المصدر السابق، ص٣٣٤.

(٦) ناجي شوكت، المصدر السابق، جـ ٢، ص٥٧٤.

محمـود تابعـاً للحكومـة وليس رئيسـاً لهـا. وهـذا يشـكل سـابقة خطـيرة في السياسـة العراقية. مما قد يكون له تأثيرات مستقبلية.

عارض السياسيون هذا المسعى من نور الدين محمود ، فعلى سبيل المثال ، علق محمد مهدي كبة[1] ، نيابته في مجلس النواب بأن الوزارة بأستخدامها الجيش لقمع الحركة الوطنية وضرب المواطنين بوحشية قد أعطت مثلاً سيئاً في مناهضتها للحركة الوطنية ، ومقاومة أهدافها المشروعة ، لأول مرة في تاريخ البلاد ، في الوقت الذي كان الجيش غالباً ما يكون ملاذاً للشعب في حمايته وصون أستقلاله[2].

وهذا يعني أن الوصي أراد من تعيين عسكري كرئيس للوزراء في فترة تمر فيها البلاد بحالة الغليان الشعبي ، حماية لنفسه والعرش الملكي ومؤيديه ومناصريه ، والمصالح البريطانية بالدرجة الاولى ، ثم ضرب القوى الوطنية المدنية بالقوة العسكرية الوطنية. وبالتالي فأن الخاسر الرئيسي هو الشعب وقواه الوطنية ، والمنتصر هو النظام الملكي الذي سوف يحميه الجيش من غضب الشعب. ويبدو أن الوصي عبد الاله لم يحسب الأمور بدقة ، فهو في سياسته هذه أتجاه الجيش كالذي حرك شيئاً ساكناً خطراً.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن بعض رجال النخبة العسكرية أدركوا مرامي الوصي وفي مقدمتهم الضباط الوطنيين وعلى رأسهم اللواء محمد نجيب الربيعي والزعيم عبد الكريم قاسم ، وآخرون. لذلك أبدوا تذمراً من أستخدام الجيش لضرب الجماهير ، فضلاً عن أن الجيش كان له موقفاً غير ودي من النخبة السياسية الحاكمة وفي مقدمتهم الوصي عبد الاله ، ونوري السعيد ، اللذان أستعانا بالبريطانين لضرب الجيش العراقي في حركة مايس ١٩٤١ ومطاردة قادتها من العسكرين والسياسين[3].

---

(١) وهو رئيس حزب الأستقلال، الذي تأسس عام ١٩٤٦ في العراق، وهو من مواليد بغداد ١٩٠٠ وكان والده رجال دين معروف من أصل عربي شيعي المذهب. عمل قبل ثورة ١٤ تموز في التجارة، وكانت له أملاك عديدة، وعمل وزيراً للتموين ونائباً في البرلمان ثم بعد قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ أصبح عضواً في مجلس السيادة. ينظر: م. و. و، وثائق البلاد الملكي ملف ٤٤١٩ -٣١١، الأحزاب السياسية، مجلس السيادة، ديوان، ملف رقم ١٨٣ -٤١١ مراسات وأوراق تخص بعض الشخصيات.

(٢) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ -١٩٥٨، بيروت، ١٩٦٥، ص٣٤٩.

(٣) محمد الجعفري، إنقلاب الوصي، ص١٠٧.

لذلك صمم بعض العسكريين على تجنب إراقة الدماء وطلب عبد الكريم قاسم من جنوده أن يتحاشوا ضرب المتظاهرين وأن لا يوجهوا نيران أسلحتهم نحو الشرفات والشبابيك[١]. كذلك فعل اللواء محمد نجيب الربيعي والعقيد محي الدين عبد الحميد ، بتوجيه القطعات العسكرية بإطلاق النار في الهواء لإخافة المتظاهرين ، كي لا تحدث إصابات ، وقد أبدى الجمهور تعاطفاً من قوات الجيش[٢].

وفي مقابل ذلك فأن نزول الجيش إلى الشارع شكل للوهلة الأولى حالة من الهدوء النسبي ، لأن الجماهير كانت تشعر أن الجيش يؤيد مطاليبها. وأحتراماً للجيش ، ولوعود رئيس الحكومة الجديدة الفريق نور الدين محمود ، توقفت المظاهرات ، وعاد الطلبة إلى كلياتهم ومدارسهم. ورغم ذلك عمدت الوزارة إلى إعلان الاحكام العرفية وغلق بعض الأحزاب السياسية وتعطيل الصحف وإصدار أوامر منع التجول[٣] وتعطيل الصحف الحزبية وإعتقال (٣٠) شخصاً من الزعماء والسياسيين وايداعهم في معسكرات أبو غريب.

بين رئيس الوزراء بعد هذه الإجراءات في خطاب له إلى الشعب يحمل الأطمئنان. مستغلاً تعاطف الشعب مع الجيش وإستحالة التصادم بينهما. شارحاً في خطابة الخطوات القادمة التي تنوي الحكومة القيام بها[٤].

والملاحظ أن تمكن الحكومة الجديدة بقيادة الفريق نور الدين محمود من تهدئة الشارع جعل النخبة السياسية الحاكمة تتنفس الصعداء! وشعرت أنها حققت نوعاً

---

(١) خليل إبراهيم حسين، المصدر السابق، ص٨٨.

(٢) أحمد فوزي، المصدر السابق، ٣٣١.

(٣) صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، بيروت ١٩٩٤، ص٢٩، أحمد فوزي المصدر السابق، ص٣٣١ حيث يذكر أنه كان من بين الموقوفين في السجن وقد أكتظ بهم الموقف؛ كذلك كان من بين الموقوفين صديق شنشل وفائق السامرائي، عن حزب الأستقلال، وكامل الچادرجي عن الحزب الوطني الديمقراطي، وعلي محمود عن جماعة أنصار السلام، وآخرون غيرهم. ماريون وبترسلوجلت، العراق الحديث من الثورة إلى الدكتاتورية، ترجمة مركز الدراسات والترجمة الزهراء للأعلام العربي، مراجعة أحمد رائف، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٨٥.

(٤) حول تفاصيل الخطاب، راجع، وزارة الدفاع، المصدر السابق، ص٢٥٥.

من النجاح ، تمثل بتهدئة الشارع ، والحد من نشاط الأحزاب السياسية ، المعادية للنخبة الحاكمة والوصي بشكل خاص[١].

ويبدوا أن وصول نور الدين محمود إلى الوزارة. معناه بداية مرحلة جديدة تتمثل بعودة وتدخل الجيش في السلطة. وهذه تعتبر المرحلة الثانية لدخول الجيش إلى معترك السياسة في العراق المعاصر. بعد أضمحلال الدور السياسي للعسكريين في أعقاب هزيمة العسكريين في حركة مايس١٩٤١.

لقد كان للنخبة العسكرية مبرراتها التي تدعوها إلى التحرك ضد النخبة السياسية[٢] ، فضلاً عن أسباب أخرى منها ، إعلان حلف بغداد ٢٤/شباط/١٩٥٥ ، وأنضمام العراق إليه. الذي كان من نتائجه جعل العراق تحت الوصاية البريطانية الجوية ، وتكبيل البلاد بقيود أستعمارية أخرى[٣].

ومن الملاحظ أيضاً ، تدخل الأميرعبد الاله في أمور الدولة وسيطرته على وزاراتها ومؤسساتها ، وتوجيهها وجهة تتفق ومصالح القوى الأجنبية ، ورغباته الشخصية[٤]. ورغم وصول الملك فيصل إلى سن الرشد عام ١٩٥٣ ، ظل الوصي لا يرغب في التنازل عما كان يتمتع به من سلطات كان يمارسها منذ ١٩٣٩ ورفض أن يعود إلى الظل وأستمر كأن شيئاً لم يتغير[٥].

وهنا لابد من الإشارة إلى التأثير غير المباشر لحركة الضباط الاحرار في مصر ، بقيادة جمال عبد الناصر وهي مجموعة صغيرة من الضباط تحركوا ضد الملك فاروق وتمكنها في ٢٣ تموز ١٩٥٢ من الوصول إلى الحكم في مصر. ذلك الحدث العربي كان له الوقع المؤثر في نفوس بعض أعضاء النخبة العسكرية من الضباط الوطنين

---

(١) إبراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ العراق، النشاط السياسي المشترك لحزبي الأستقلال والوطني الديمقراطي في العراق١٩٥٢ -١٩٥٩ بغداد، بدون تاريخ، ص١٦٧.

(٢) أنظر، موضوع الأوضاع السياسية في العراق مطلع الخمسينات من هذا الفصل ص٣٣.

(٣) عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق السياسية، بيروت ١٩٨٦ المجلد الرابع، ص٢٨٤.

(٤) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص٣٠.

(٥) ماريون وبيترسلوجلت، المصدر السابق، ص٨٦.

العراقيين وخاصةً الذين أشتركوا في حرب فلسطين عام ١٩٤٨[١].

كل هذه العوامل مجتمعة وغيرها شكلت دوافع ملحة للنخبة العسكرية العراقية ، للتحرك بأتجاه بناء تنظيم عسكري سياسي تستطيع من خلاله تغيير الوضع السياسي في العراق ، من خلال إسقاط النظام الملكي ، وعرف هذا التنظيم حديث الولادة بحركة الضباط الأحرار.

رابعاً: - حركة الضباط الأحرار

كان للأوضاع السياسية والعسكرية منذ حركة مايس ١٩٤١ أثراً مهماً على الأوضاع العامة في البلد ، وعلى الجيش بشكل خاص ، وذلك عندما تبلورت عند الأخير فكرة قيام تنظيم عسكري للإطاحة بالنظام القائم وتحديداً منذ عام ١٩٤٨. إذ فاتح النقيب رفعت الحاج سري في فلسطين ، العقيد الركن محمد نجيب الربيعي[٢] ، آمر جحفل اللواء الأول بالفكرة فأيدها وأتفقا على العمل سوية عند الرجوع إلى العراق[٣].

وبذلك يعد النقيب الحاج سرى هو المؤسس الأول لهذا التنظيم الذي عمل بسرية تامة تحت أسم(التنظيم الوطني)[٤] ويعزو الفريق طاهر يحيى سبب قيام هذا التنظيم(إلى ما لاقاه الجيش العراقي من مهانة على أيدي الحكومة ، بعد دخوله حرب فلسطين. ويقول كان يحدونا الأمل ، للمشاركة في قيام دولة فلسطينية. وإذا بنا نشارك لإقرار التقسيم عام١٩٤٨ ، حيث أن الجيش أرسل بلا عتاد ، والجنود غير

---

(١) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص٨٢.

(٢) ولد في بغداد عام ١٩٠٤، ويمت بالنسب إلى قبيلة ربيعة، ألتحق بالكلية العسكرية سنة ١٩٢٧، ثم كلية الأركان العراقية، وبعدها التحق بكلية الأركان في كولونيا. وأستمر بالتدرج بالرتب العسكرية حتى رتبة فريق ركن عام ١٩٥٧، وعين سفيراً للعراق في جدة، وفي ١٤ تموز ١٩٥٨ أختير رئيساً لمجلس السيادة، وبقي في منصبه حتى الأطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ . م. و. و. وثائق مجلس السيادة، رقم الملفة ٢٣٥ -٤١١، الديوان، ص٥؛ عقيل الناصري، محاولة تقديرية لجرد أسماء الضباط الأحرار في العراق، ص٢٠ www.Akeellof.com.

(٣) عقيل الناصري، دراسة في حركة الضباط الأحرار في العراق، ص١

Akeellof@hotmail.com

(٤) عماد نعمة العبادي، المصدر السابق، ص٤٢.

مدربين ، إضافة إلى تدخلات (كلوب باشا)[1] ففشلنا في الوصول إلى أهدافنا ، لذا كان من الطبيعي أن أستجيب لأول نداء من النقيب رفعت الحاج سري بالإنضمام إلى تنظيم حركة ثورية تطيح بأحد هذه الأنظمة العربية التي سببت النكبة)[2].

وللأسباب نفسها جاء أنتماء العميد الركن عبد الوهاب أمين وهو ضابط ركن القيادة في حرب فلسطين ، واللواء الركن طارق سعيد فهمي ، وهو أحد الضباط المشتركين في حرب عام١٩٤٨. كما فاتح رفعت المقدم الركن عبد الكريم قاسم ، أمر الفوج الأول والرائد الركن داود الجنابي ضابط ركن الإدارة وآخرون. إذ أستطاع كسب بعض الضباط السوريين ، والأردنيين. وحثهم على العمل للإطاحة بحكومتهم تمهيداً لوحدة العراق وسوريا والأردن[3].

وتزايد إنضمام بعض الضباط في الجيش العراقي إلى هذا التنظيم منذ عام ١٩٤٩ ، ومنهم العميد الركن محي الدين عبد الحميد ، بعد أن فاتحه رفعت الحاج سري ، وفي عام١٩٥٠ ، أنضم إلى التنظيم العقيد الركن عبد الرزاق محمد سعيد وفي عام١٩٥١ ، أنتمى إليه العميد عيسى إسماعيل الشاوي واللواء شكيب الفضلي[4].

ويمكن القول أن هؤلاء الضباط هم من الرعيل الأول لتنظيم الضباط الأحرار في العراق. والذين فكروا بالثورة منذ تشرين الثاني عام١٩٥٢ ، عندما طلب الوصي من نور الدين محمود تشكيل وزارة جديدة ، وتدخل الجيش لمواجهة الأنتفاضة ، فحاول رفعت الأستفادة من دخول اللواء وإحداث أنقلاب ، لولا معارضة عبد الكريم قاسم ،

---

(١) وهو السير جون باجوت غلوب، من مواليد بريطانيا عام ١٨٩٧. وصل إلى العراق عام ١٩٢٠، عندما كان النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط قد بلغ ذروته. ثم غادر العراق إلى الأردن عام ١٩٣٠. وأسس هناك قوات حرس البادية للسيطرة على تحركات القبائل. ثم أصبح قائداً عاماً للجيش العربي ولمدة ١٧عاماً. شارك خلالها في عمليات سنة ١٩٤١ في العراق، وضد قوات حكومة فيشي في سوريا. ثم في عام ١٩٤٨ في الحرب العربية الصهيونية. وأقاله الملك حسين من عمله عام ١٩٥٦. ينظر: مذكرات غلوب باشا (١٨٩٧ -١٩٨٣) ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد ١٩٩٢، ص٣٣١.

(٢) عقيل الناصري، دراسة في حركة الضباط الأحرار، ص١.

(٣) عماد العبادي، المصدر السابق، ص٥١.

(٤) المصدر نفسه، ص٥١.

لوجود ضابطين مع الموالين للحكم الملكي ضمن تشكيلات اللواء[١].

لقد شكل تنظيم الضباط الأحرار في العراق ، عودة الجيش إلى الحياة السياسية وكان ذا طبيعة سرية ، وطابعاً اجتماعياً ، وليس فردياً ، غير مرتبط بالنخب السياسية الحاكمة ، كما كان عليه العسكريون في الثلاثينات[٢]. متخذاً أسلوباً سرياً ، ذا طبيعة عسكريةٍ واضحة من خلال تطبيق الأنظمة العسكرية. وتميز هذا التنظيم بأهدافه الوطنية ، وأمتدادته الاجتماعية ، وعلاقته بالأحزاب السياسية. إضافة إلى أمتلاكه أهداف ومضامين وطنية عامة لها أبعاد قومية[٣].

ويرى بعض الباحثين أن هذا التنظيم ضم معظم النسيج العراقي من خلال الضباط المنتمين إليه من العرب ، والأكراد ، والتركمان والشيعة والسنة.... إذ أن هذا التنوع أعطى التنظيم صيغة ليست عنصرية أو طائفية بل أنه شمل معظم أطياف الشعب العراقي ، بغض النظر عن الأنتماء العرقي والطائفي.

وهنا لابد من الإشارة ، إلى أن غالبية الضباط المشتركين في هذا التنظيم هم من الشباب(الجيل الثاني) الذين هم أشد ميلاً إلى الأقتراب من الشؤون السياسية ، من (الجيل الأول) كون هؤلاء يمتلكون مناصب رفيعة في الجيش كما أنهم يتمتعون بأمتيازات الطبقة الحاكمة ، فمن الطبيعي أن يهتم ضباط الجيل الأول بمصالحهم ومنافعهم أكثر من أهتمامهم بالقضايا السياسية والعقائدية ، بل أن بعضهم أصبح ضمن النخبة السياسية الحاكمة في العراق. أما ضباط الجيل الثاني فهم لم يكونوا بمناصب سياسية أو حتى عسكرية أحياناً ، يحسب لها حساب أو أمتيازات يخاف عليها.

أن أول منشور رسمي سري صدر لتنظيم الضباط الوطنيين كان عام ١٩٤٨ ، بعنوان (الموت للعرب والحياة للجواسيس)[٤] والمقصود به أن خطط الأستعمار تهدف

---

(١) محمد حمدي الجعفري، عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار، ص٨٤.

(٢) ماريون وبيتر سلوجلت، المصدر السابق، ص٨٨.

(٣) عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق، ص٢٦٠.

(٤) طبع هذا المنشور في مطبعة السرية الثالثة، ضمن القوات العراقية المحاربة في فلسطين. والذي بين أن حركة الضباط الوطنين بدأت خلال حرب ١٩٤٨ في فلسطين. مقابلة مع الفريق الأول الركن صالح صائب الجبوري رئيس أركان الجيش العراقي السابق، ومن الضباط الوطنين،=

إلى موت الأمة العربية ، والحياة السعيدة للجواسيس ومن أرتبط بهم وخدم مقاصدهم. وهاجم المنشور رجال الحكم وتوعدهم بمصير مؤلم ، ووقع المنشور باسم تكتل الضباط الوطنين[١].

ومن المفيد ذكره أن أهم المبادئ والأسس التي قامت عليها حركة الضباط الأحرار. وفي مقدمتها التحرر الوطني ومكافحة الأستعمار ، والقضاء على الأحلاف والقواعد العسكرية الأجنبية في العراق. والقضاء على النظام الأقطاعي وتحرير الفلاح من الأستغلال. والمناداة بالحرية والديمقراطية والدستور وإقامة نظام حكم ديمقراطي[٢] وإعادة فلسطين إلى أهلها[٣]. وأبعاد الساسة الموالين لبريطانيا ، وخصوصاً نوري السعيد ، والوصي عبد الاله ، وأعوانهم ، ومحاكمتهم. والحد من الفساد والرشوة ، وتطهير أجهزة الدولة من العناصر الفاسدة ، والعاجزة عن خدمة المواطن ، والعمل على تحقيق الوحدة العربية[٤]. وأكدت الحركة أيضاً على تحرير العراق سياسياً وأقتصادياً من نفوذ الأستعمار والخروج من حلف بغداد ، وإعلان سياسة الحياد الإيجابي[٥].

فضلاً عن ما تقدم ، فأن تنظيم الضباط الأحرار كان له أهداف ، ومبادئ وطنية عامة ، لها أمتدادات عربية ، كما وله صلات بالقوى الأجتماعية ، والأحزاب السياسية ، والتي من خلالها أشتقت بعض أهداف التنظيم والمبادئ التي يؤمن بها[٦].

= مجلة آفاق عربية، الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وقائع الثورة التي نشرتها المجلة، بغداد ١٩٨٧، ص٢٠.

(١) عقيل الناصري، دراسة في حركة الضباط الأحرار، ص١.

(٢) كان ضباط الجيش العراقي يؤمنون بقيام حكم ديمقراطي، مدني قبل قيام ثورة ١٤ تموز هذا ما أكده نور الدين محمود عند تسلمه رئاسة الوزراء عام ١٩٥٢ حيث قال للوصي عندما طلب منه الأخير أن يختار الوزراء من زملاءه ضباط الجيش دون غيرهم. فأعتذر محمود للوصي وقال أعتقد بأن واجبات الوزراء يجب أن تقتصر على إعادة الأمن إلى نصابه وتسليم الحكم إلى المدنيين، أحمد فوزي، المصدر السابق، ص٣٢٨.

(٣) نقلاً عن الزعيم الركن عبد الوهاب الأمين أحد رجال التنظيم. عبد الرزاق محمد أسود، المصدر السابق، ص٢٨٦.

(٤) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص٣٣.

(٥) آفاق عربية، الذاكرة التأريخية، ص١٥.

(٦) حول تفاصيل المبادئ، راجع عبد الرزاق محمد أسود، المصدر السابق، ص ٢٨٦ -٢٨٧.

أما الأسس التي أعتمدتها اللجنة العليا للتنظيم فتقوم على مجموعة من المبادئ هي:

١- عدم جواز قبول أي ضابط في التنظيم إلا بعد أخذ آراء كافة أعضاء اللجنة العليا للتنظيم[١].

٢- الإمتناع عن الكتابة عن التنظيم بأي شكل من الأشكال وإذا أقتضى الأمر فتكتب الرسائل بين الاعضاء بأسلوب لا علاقة له بأي تنظيم أو حركة لئلا يترك الأعضاء وراءهم اية شواهد مكتوبة ومحاولة أستعمال الكلمات الرمزية بين الضباط الأحرار ، وخاصةً في المكالمات الهاتفية.

٣- كان النشاط السياسي في المؤسسة العسكرية ذو طابع سري لم يتطابق مع ظاهر الحالة التي توحي بأن (الجيش هادئ هنا) في حين أن مضمونها كان ينبئ عن قوة تغيير كامنة ولم تكتشف ماهيتها للنخبة السياسية.

٤- عدم التحيز إلى أي حزب سياسي أو معتقد سياسي وأعتبار الحركة فوق الأتجاهات السياسية.

٥- الإعلان عن قيام مجلس قيادة الثورة ، عند قيام الثورة في المراسيم الأولى التي ستذاع من دار الإذاعة.

٦- تتألف اللجنة العليا من ثلاثة خلايا. وتتألف كل خلية من أربعة ضباط فقط.

٧- على اللجنة العليا أن تشكل اللجان الفرعية المتألفة من اللجنة العسكرية. ومنهما وضع الخطط لتنفيذ الثورة. ولجنة سياسية اقتصادية تقوم بوضع الحلول المناسبة للمشكلات السياسية والاقتصادية التي قد تظهر عند قيام الثورة. ولجنة ثالثة لجمع التبرعات من الضباط الأحرار لصالح أخوانهم الذين قد يصابون بالأذى.

٨- توصي اللجنة العليا للتنظيم بالقبض على عبد الاله ونوري السعيد

---

(١) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١٢٣ ؛ عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص٢٨٨و ص٢٨٩ ؛ الناصري، الجيش والسلطة، ص٢٧٢ ؛ حنا بطاطوالعراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرارببيروت١٩٩٢، الكتاب الثالث، ص٨٦.

ومحاكمتهما وعدم أغتيال الملك فيصل الثاني أو حاشيته مطلقاً[1].

إن هذه الأسس التي وضعها أعضاء اللجنة العليا للتنظيم قد ألتزم بها بعضهم إلتزاماً تاما. وخالفها البعض الآخر لمنافع شخصية أو لأعتبارات أخرى. فقد خالف عبد الكريم قاسم البند الأول منها عندما جاء بعبد السلام عارف وفرضه على التنظيم دون أخذ رأي أعضاء التنظيم مسبقاً. أما البند الخامس فلم ينفذ بعد نجاح الثورة وأصر عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف على عدم تنفيذه بحجة أن بعض الضباط لم يشارك في قيام الثورة. كذلك تم مخالفة البند السابع عندما أنفرد قاسم وعارف بالقيام بالثورة دون إعلام باقي أعضاء التنظيم أو حتى اللجنة العليا بموعد التنفيذ ، بحجة منع أنكشاف أمر الثورة.

أما البند الثامن فقد تمت مخالفته بشكل كامل حيث تم قتل ثلاثة دون محاكمة بما فيهم الملك فيصل الثاني والذي عفاه التنظيم من المحاسبة.

إن هذا الأبتعاد بالثورة عن مبادئ التنظيم منذ أيامها الأولى أضعفها كثيراً وجعلها تأكل رجالها واحداً تلو الآخر فيما بعد[2].

وخلال بداية الخمسينات كان التنظيم يتكون من عدد محدد من رجال النخبة العسكرية العراقية الذين اتصل بهم مؤسس التنظيم النقيب رفعت الحاج سري ودعاهم الى تشكيل تنظيم الضباط الأحرار وكان عددهم لا يتجاوز الثمانية ضباط هم:

١- العقيد الركن محمد نجيب الربيعي آمر جحفل اللواء الأول.
٢- المقدم الركن عبد الكريم قاسم آمر الفوج الأول اللواء الأول[3].
٣- المقدم الركن طارق سعيد فهمي آمر كتيبة المدرعات.
٤- رئيس أول ركن عبد الوهاب الأمين مساعد مدير العمليات العسكرية في وزارة الدفاع[4].

---

(١) للتفاصيل، أنظر. عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص٢٩٠.

(٢) ماريوث وبيتر سلوجلت، المصدر السابق، ص٧٢.

(٣) عقيل الناصري، قراءة أولية، ص٢٠٦.

(٤) حنا بطاطو، المصدر السابق، ك٣، ص٨٣.

٥- رئيس أول ركن داود الجنابي ضابط ركن القيادة.

٦- رئيس أول طاهر يحيى آمر سرية مدرعات.

٧- الرئيس محسن الرفيعي ضابط أستخبارات الفوج الأول اللواء الأول.

٨- الملازم الأول خليل إبراهيم حسين معاون آمر سرية الهندسة الثالثة[١].

وقد أخذ هذا العدد بالتزايد قبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، إذ أصبح عدد أعضاء اللجنة العليا خمس عشر ضابطاً[٢].

أما عدد الضباط الأحرار ، فقد أختلفت الإحصائيات في تحديد عددهم الكلي ، عند الباحثين وأن آخر البحوث تشير إلى أن عددهم بلغ قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ (٣١٠) ضابطاً[٣].

وتدعيماً لخطة الثورة استمر النقيب(الرائد) رفعت الحاج سري والمقدم المهندس رجب عبد المجيد في أيلول ١٩٥٢ بمفاتحة الضباط الذين يثقون بهم ، ودعوتهم إلى الإنضمام إلى الخلايا التي تم تشكيلها داخل صفوف الجيش وبين وحداته المنتشرة في العراق شمالاً وجنوباً[٤].

وقد تميز عمل هذا التنظيم بالسرية التامة وذلك بالإنقسام إلى مجاميع صغيرة ، وعدم تدوين المعلومات عن الضباط المنتمين ، وبالتالي إنعدام المحاضر والسجلات كذلك فأن طبيعة التنظيم الحلقي وتركيبة خلايا الحركة عوامل لا تسمح للمشاركة إلا بمعرفة من يعمل معهم في نفس الخلية تلك الظروف الموضوعية جعلت غالبية شخوص هذا التنظيم غير معروفة أو مكشوفة للسلطات الأمنية[٥].

---

(١) عقيل الناصري، دراسة في حركة الضباط الأحرار، ص١.

(٢) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١١٢.

(٣) عقيل الناصري، محاولة تقديرية لجرد أسماء الضباط الأحرار، ص١٩، يورد أسماء جميع الضباط الأحرار في العراق معتمدة على القوائم التي أعدها الباحثين الذين سبقوه مع مقارنتها وتدقيقها. أنظر الملحق رقم (١) من الأطروحة.

(٤) مقابلة مع العقيد رجب عبد المجيد والعقيد الركن صبيح علي غالب، ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١٠٨.

(٥) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١١١.

شكل هذا التنظيم وحدات صغيرة ، كل وحدة تدور في فلك أحد الضباط الشباب ، وأهم الوحدات تلك المعروفة (تنظيم بغداد) بقيادة محي الدين عبد الحميد ورجب عبد المجيد. و(تنظيم المنصور) بقيادة عبد الكريم قاسم. وقد أندمج هذين التنظيمين فيما بينهم مع تنظيمات أخرى وشكلت منظمة مركزية تزعمت حركة الضباط الأحرار.

وأن أهم ما يميز خلايا هذه المنظمة هي:

١- أحداهما بزعامة محي الدين حامد وهي ذات أفكار تحررية وكانت تحمل أفكار الحزب الوطني الديمقراطي.

٢- خلية بزعامة عبد الوهاب الأمين ، وتدعو إلى الوحدة العربية الشاملة ، وتمثل الأتجاه القومي.

٣- خلية بزعامة ناجي طالب ، وتدعو إلى الوحدة العربية الشاملة أيضاً[١].

٤- خلية بقيادة وصفي طاهر ، وهي ذات ميول شيوعية[٢].

ولغرض الإعداد للثورة ، سعى الضباط الأحرار لتشكيل اللجنة العليا لتأخذ على عاتقها مهمة التهيؤ وإعداد الخطط اللازمة لقيام الثورة والإطاحة بالنظام الملكي. فأجتمع في أواخر عام ١٩٥٦ كل من العقيد الركن محي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب والعقيد الركن محسن حسين الحبيب والعقيد المهندس رجب عبد المجيد والمقدم الركن عبد الكريم فرحان والمقدم الركن صبيح علي غالب والمقدم وصفي طاهر والرائد الطيار المتقاعد محمد سبع. وتخلف عن الحضور كل من العقيد الركن عبد الوهاب الامين والرائد رفعت الحاج سري ، لوجودهما خارج بغداد ، وقرر الحضور تشكيل اللجنة العليا لتأخذ على عاتقها عملية الإعداد للثورة.[٣]

ونتيجة لذلك أدى اعضاء اللجنة العليا القسم ، وذلك بوضع الايدي بعضها فوق

---

(١) جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز أسرارها، أحداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، بغداد ١٩٩٠، ص٧٥. ويعد الكتاب مذكرات سكرتير وزير الدفاع عبد الكريم قاسم.

(٢) مجيد قدوري، المصدر السابق، ص٣٨.

(٣) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١٠٩.

البعض على المصحف الشريف.[1] واستمرت اجتماعات اللجنة العليا تبعاً للظروف ، وضمن جميع الاحتياطات. ولما كان الضباط يشعرون بالمضايقة وعدم امكانية الاجتماع في البيوت بسبب الرقابة ، فأن الاجتماعات كانت تتم في غرفة مقابلة لبناية الامن العام ، وتم احد الاجتماعات في احد غرف المديرية العامة الكمارك والمكوس وخلال اوقات الدوام الرسمي[2].

ونرى ان استخدام الضباط الاحرار الاماكن العامة في اجتماعاتهم وذلك لابعاد انظار السلطة ، كي لا يثير التساؤل والاستغراب خاصة وانهم لم يحملوا أوراق أو ملفات خاصة أو يدونوا محاضر أجتماعاتهم ، وانما كان على ما يبدو مجرد لقاء لمجموعة أصدقاء أو زملاء مهنة. على عكس لو أجري الأجتماع في مكان معزول إذ يثير الاستغراب ، وهذا ما حدث في أجتماع مشتل الكاظمية الذي سنتناوله لاحقاً.

كذلك تم تشكيل لجنة عليا بديلة (أحتياطية) من عدد من الضباط ، لأتمام العمل في حالة حصول ما يمنع اللجنة العليا الأصلية. وكان جميع ضباط هذه اللجنة موجودون داخل بغداد ، مما يسهل عليهم الأجتماع والتشاور[3].

تم تشكيل تنظيمات أخرى في الفترة نفسها للضباط الأحرار بين صفوف القوات المسلحة. منها تنظيم الضباط الأحرار التابع للشيوعيين ، حيث أطلقوا عليه أسم (اللجنة الوطنية لأتحاد الضباط والجنود) وكان يرأس هذا التنظيم الرائد إبراهيم حسين الجبوري ويضم في عضويته الرائد فاضل مهدي البياتي والرائد موسى إبراهيم وأصدر هذا التنظيم نشرة سرية بأسم (حرية الوطن) حيث صدر العدد الأول منها في كانون الثاني ١٩٥٥ وقد جاء فيه (أن الجندي العراقي لا يعتنى به أبداً ، ويعامل كالفن ، ويساق إلى القتال دون أن يكون له رأي ، ويّسخر كالخادم في بيوت الضباط. أن الخبراء والجواسيس الأجانب يعملون على تحطيم معنوية الجندي وإظهاره بمظهر الجبان)[4].

---

(١) حول نص القسم، انظر عبد الرزاق اسود، المصدر السابق، ص٢٩٤

(٢) المصدر نفسه، ص٢٩٥

(٣) حول أسماء أعضاء اللجنة البديلة، أنظر، عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص٢٩٦.

(٤) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١٠٩ -١١٠.

ويبدو من النص السابق والذي لا يخلو من تحريض للجنود على عصيان الأوامر العسكرية وعدم إطاعة آمريهم ، وهذا من غير المعقول أن يصدر من قيادات عسكرية ، تدعو الجنود للوقوف ضد أوامرها وبذلك يبدو أن هذه اللجنة هي جزء من تنظيمات الشيوعيين ، ولم تكن على وفاق مع اللجنة العليا للضباط الاحرار سابقة الذكر.

وكان هناك تنظيم آخر في الديوانية ، يضم في عضويته النقيب إحسان مهدي البياتي ، والنقيب حسن الوائلي والنقيب كاظم عبد الكريم ، والملازم منعم جاسم ، ويرتبط هذا التنظيم بتنظيم بغداد[١].

وفي الموصل ظهر تنظيم اطلق على نفسه أسم (تنظيم الضباط الأحرار). ويضم في عضويته المقدم الركن محمود عزيز ، والرائد مجيد الجلبي والرائد علي الخفاف والنقيب حازم حسن وآخرون[٢].

وفي الناصرية كان هناك تنظيم برئاسة العقيد الركن شاكر محمود شكري ويضم في عضويته الضباط القوميين الداعيين إلى الوحدة العربية وكان هذا التنظيم بعيداً عن اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار في بغداد[٣].

من الجدير بالذكر أن تنظيم بغداد الذي يرأسه العقيد الركن محي الدين عبد الحميد ، وتنظيم المنصور الذي يتزعمه عبد الكريم قاسم كان من أنشط التنظيمات بين صفوف القوات المسلحة وأوسعها أنتشاراً[٤]. وفي آب عام ١٩٥٧ تم توحيد هذيين التنظيمين وأصبح عبد الكريم قاسم رئيساً لهما. الذي أخذ يكرس كل وقته وجهده لمتابعة الحركة والأهتمام بها[٥].

---

(١) عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص٢٩٩.

(٢) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، بغداد، ١٩٨٦، ص٤٥.

(٣) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٨١، عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص٢٩٩.

(٤) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١١١.

(٥) لقد أهمل عبد الكريم قاسم حياته الخاصة، فلم يتزوج، أو يكون أسرة، وتجاوز الاربعين وكان يعتبر سبب عزوفه عن الزواج إلى (شغله برأسه) تبعده عن التفكير بالزواج. الجعفري، عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار، ص٩٨.

ولو قمنا بإجراء نوعاً من المقارنة بين تنظيم الضباط الأحرار في مصر والتنظيم في العراق ، لوجدنا أن هناك عدداً من نقاط التشابه التي تمثل تأثراً واضحاً للضباط العراقيين بالضباط المصريين. وفي مقدمتها ، أسم التنظيم المشابه هو الضباط الأحرار وله هيئة عليا ، سميت مجلس قيادة الثورة بعد نجاح الثورة المنتظرة. وقد بدأ التفكير بالعمل للإطاحة بالحكم الملكي[١].

أستند التنظيم المصري على ضابط كبير يحمل رتبة عالية هو اللواء محمد نجيب ، اتخذ كواجهة للتنظيم ، وفي العراق فكر الضباط الأحرار باسناد رئاسة التنظيم وزعامة الثورة إلى ضابط كبير ورشحوا لذلك محمد رفيق عارف ، وغازي الداغستاني ، ونجيب الربيعي[٢].

ومن جانب آخر فقد أكد كلا التنظيمين في مصر والعراق على معالجة الحالة الأقتصادية السيئة ، بسبب تفشي الفقر والبطالة ، وقلة الأجور ، ولاصلاح هذه الحالة جذرياً لابد من إلغاء الإقطاع وإزالة كل قانون من شأنه تشتيت وتحديد الملكية الزراعية بحد أعلى ، وتوزيع الأراضي المستملكة ، والأراضي الأميرية على المزارعين وزيادة حصة الفلاح من المحاصيل ، وتخفيف عبء الضريبة عن المكلفين غير القادرين على دفعها[٣].

كذلك عمل التنظيمان في مصر والعراق بأتجاه الوحدة. فقد نجحت الدولة في مصر في إقامة الوحدة مع سوريا. في الوقت الذي سعى فيه تنظيم الضباط الأحرار في العراق لتحقيق الوحدة العربية وبالأخص مع مصر وسوريا إلا أنه لم يوفق إلى ذلك[٤].

ومن الملاحظ أيضاً أن اتفاق أعضاء التنظيم المصري على الإخلاص المطلق لبعضهم ، وعدم التنكيل فيما بينهم ، إذا حدث خلاف فيما بينهم ، وقد تم تطبيقه

---

(١) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، بغداد، ٢٠٠٠، ج١، ص٨.

(٢) فاضل حسين، المصدر السابق، ص٣٢.

(٣) محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٠٨.

(٤) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص٥٨.

فعلاً إلى حد ما بعد نجاح ثورتهم في ٢٣ تموز ١٩٥٢. وأتفق أعضاء التنظيم في العراق على مثل تلك المبادئ ، إلا أنهم لم يطبقوها[١] ، بل أخذ أحدهم ينكل بالآخر كما سنتناوله في البحث بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

خامساً: - المرجعيات السياسية والفكرية للنخبة العسكرية

لقد تأثرت النخبة العسكرية في العراق في الثلاثينيات وبداية الاربعينيات ، بأتجاهات سياسية فكرية ، واهمها اتجاهين فاعلين ، جعل مجموعات من الضباط العراقيين معتقدة بها ، وأصبحا ضمن ما يخططون له في الحياة العسكرية خاصة ، والحياة السياسية للمجتمع عامةً.

ان الاتجاه الأول الذي اثر في ضباط النخبة هو الاتجاه الذي مثله بكر صدقي ، ومحمد علي جواد ، وكان أتجاهاً وطنياً خالصاً ، يهدف الى قيام دولة عراقية مستقلة عن النفوذ البريطاني وقد تأثر بهذا الاتجاه لفيف من الضباط منهم عبد الكريم قاسم ، وفاضل عباس المهداوي وآخرون.

اما الاتجاه الثاني فقد مثله صلاح الدين الصباغ والعقداء الذين ساهموا في أحداث مايس عام ١٩٤١[٢] ، وكان أتجاهاً قومياً واضحاً تأثر فيه عبد السلام عارف ، وصبحي عبد الحميد ، وأحمد حسن البكر ، وزاد من تأثيرهم القومي ، قيام ثورة مصر بقيادة عبد الناصر عام١٩٥٢ والخطاب القومي الذي طرحته ، في بعث الوجود القومي العربي[٣].

رغم ان العمل السياسي كان محرماً على افراد الجيش العراقي إلا ان بعض الضباط ، والجنود كانوا يعتنقون مبادئ سياسية ، وينتمون إلى أحزاب ثورية ، فحزب البعث العربي الأشتراكي ، كان له تنظيم عسكري داخل الجيش ، وفيه عدد كبير من

---

(١) فاضل حسين، المصدر السابق، ص٣٢.

(٢) تعليق كمال مظهر احمد، مذكرات فؤاد عارف، دهوك ٢٠٠٢، ج١، ص١٩٥.

(٣) عمار خالد رمضان الربيعي، الصراع على السلطة في العراق الجمهوري ١٩٦٤ -١٩٦٨، دراسة تاريخية، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٢، ص٣١.

الضباط الأحرار ، وكذلك الحزب الشيوعي العراقي ، وكانت هذه التنظيمات الحزبية تعمل بصورة سرية[١].

وعلى الرغم من تحفظ معظم ضباط الجيش في المجاهرة بالافكار التي يؤمنون بها ، ولاسيما لمن قدر لهم فيما بعد القيام بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ غير أن ذلك لم يكن ليعزل هؤلاء عن التأثيرات الأيدلوجية في البلد الذي يعيشون فيه لأنهم في النهاية يبقون مواطنين ينتمون إلى المجتمع[٢].

أ - التأثيرات الشيوعية

تؤكد الوقائع التأريخية بوجود تأثيرات للأفكار الشيوعية بين صفوف النخبة العسكرية العراقية. وكان لهؤلاء الضباط دورٌ فاعل في مقارعة النظام الملكي. ودور في تفجير ثورة١٤ تموز ١٩٥٨[٣]. إذ عمل الحزب الشيوعي على كسب الضباط والمراتب الأخرى وأقام أول التنظيمات الشيوعية في صفوفهم منذ عام ١٩٥٣. وكان من دروس أنتفاضة تشرين عام١٩٥٢ ، هو أستعمال الجيش لقمع الثوار. هذا الدرس أستدعى كسب القوات المسلحة قبل القيام بأي حركة ثورية. لذا لابد من تنظيم حزبي داخل القوات المسلحة يستطيع كسب أوسع الفئات ، بين العسكريين بمختلف الرتب[٤].

عمل الحزب الشيوعي من خلال(اللجنة الوطنية لإتحاد الضباط والجنود) في أواخر عام ١٩٥٤ ، على نشر فكره ، وإصدر جريدته (حرية الوطن) في كانون الثاني ١٩٥٥. وشمل نشاطه جميع الوحدات العسكرية ، وكانت قاعدته واسعة بين الجنود. كما أنظم إليه عدد من الضباط ، ومنهم وصفي طاهر ، وإسماعيل علي ، وآخرون كما كان لعبد الكريم قاسم صلة طيبة بالحزب الشيوعي[٥]. فقد عرف عن وصفي طاهر ميله إلى

---

(١) مقابلة مع علي صالح السعدي امين سر حزب البعث سابقاً، وعبد القادر أسماعيل البستاني، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، نقلا من ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٢) عمار الربيعي، المصدر السابق، ص١٦.

(٣) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص٩٩.

(٤) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، دمشق، ٢٠٠٣، ج٢، ص٢٤٨.

(٥) كاظم المقدادي، للحقيقة والتاريخ، وفاءاً لذكرى شهيد الشعب والوطن وصفي طاهر ورفاقه الميامين www.qucers.unimlb.edu.au.com نقلاً عن زكي خيري وسعاد خيري، تارخ=

الشيوعيين وكانت له صلة قرابة مع زكي خيري عضو المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي[1]. وكان على أتصال بسلام عادل سكرتيراللجنة المركزية لحزب الشيوعي. إلا أن ميول وصفي طاهر لم يعرفها الضباط الأحرار إلا بعد الثورة[2].

كما أن الحزب الشيوعي كان على أتصال بعبد الكريم قاسم منذ عام ١٩٥٦[3]. عن طريق السيد رشيد مطلك ، وأطلع قاسم الحزب الشيوعي في خريف عام ١٩٥٦ على عزم الضباط الإطاحة بالنظام الملكي أثناء المناورات التي تجرى في الرطبة. لكن الحركة لم تقم بسبب عدم حضور الثلاثة الكبار(الملك وعبد الاله ونوري السعيد) للمناورات وبذلك تأجلت الحركة إلى وقت آخر. وأستمرت هذه الأتصالات مع الحزب وقاسم حتى ثورة ١٩٥٨ عندما أعلم الحزب بنيته تصفية النظام الملكي وإقامة الجمهورية[4].

ومن الملاحظ أن ميل قاسم إلى الشيوعيين أستمر بعد نجاح الثورة ومنذ أيامها الأولى. إذ بادر قاسم حال وصوله إلى الحكم في ١٤ تموز إلى دعوة الشيوعيين الموجودين خارج العراق ، للعودة إلى بغداد ، وطلب إلى الممثليات العراقية تسهيل أمر هذه العودة[5].

والجدير بالذكر أن نمو قوة الضباط الأحرار ، وتقدير الحزب الشيوعي أهميتهم ، جعله يفكر في أخذ موقف مناسب منهم. حيث ميز الحزب الشيوعي بين الجيش والشرطة. فهو ينظر إلى الشرطة كجهاز يصعب الأستفادة منه كونه أكثر إلتصاقاً بالنظام الملكي ، ولا جدوى من السعي للحصول على تأييده[6]. اما الجيش فكان يشكل تركيبة أكثر تعقيداً وتنوعاً ، وأقل تجانساً ، فهو يضم بين صفوفه عدداً مع المجندين أكبر من عدد المتطوعين. وأن هؤلاء المجندين في رأي الحزب الشيوعي أكثر تقبلاً للفكر الشيوعي ، كونهم أفضل تعليماً من الآخرين ، ومنحدرين من مستويات

=الحزب الشيوعي العراقي، المجلد الأول، ص٢٠٨.

(١) عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص٣٠١.

(٢) فاضل حسين، المصدر السابق، ص٥١.

(٣) خليل كنة، المصدر السابق، ص٣٣٩.

(٤) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ٤٨، ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١٤٦و ١٤٧.

(٥) خليل كنه، المصدر السابق، ص٣٣٩.

(٦) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص٩٩.

اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة. كل ذلك جعلهم أكثر تقبلاً للأفكار الجديدة من المحترفين العسكريين ، الذين قسمهم الحزب إلى طبقتين هما ، الطبقة العليا ، وتضم الأعضاء الأعلى رتبة ، غالبيتهم من مؤيدي الحكومة وأنصارها ، أما الطبقة الثانية فهي تضم الكثير من الوطنيين والذين يمكن التعامل معهم ، وفعلاً تم التحرك عليهم[١].

لقد تمكن الحزب الشيوعي من التغلغل داخل صفوف الجيش من خلال تكوين منظمة عسكرية ديمقراطية تعمل بتوجيه من الحزب الشيوعي ، عرفت (بإتحاد الضباط والجنود) التي تأسست عام ١٩٥٥والتي أصدرت نشرتها السرية (حرية الوطن) والتي وزعت على معسكرات بغداد وقد فتح باب الأنتماء لكل العسكريين من الضباط والجنود وضباط الصف. إلا أنها لم تحصل على تأييد واسع لدى الضباط ذوي الرتب المتوسطة والعالية. وحين عرف تنظيم الضباط الأحرار بوجود تنظيم إتحاد الضباط والجنود سعت للأتصال بها ، وكان وسيطها في هذا الشأن العقيد وصفي طاهر... وقد وافق كلا التنظيمين على التعاون فيما بينهما[٢].

ومما لاشك فيه أن الحزب الشيوعي العراقي ساهم مع بقية القوى الوطنية في النضال ضد السلطات الحاكمة والمناوئه ومقاومة مخططاتها فأشترك في تأليف جبهة الإتحاد الوطني سنة١٩٥٧. التي تعتبر القاعدة الأساسية للثورة[٣].

فضلاً عن ما تقدم فأن للحزب الشيوعي مواقف وطنية واضحة في الوقوف بوجه نوري السعيد كما حدث عند تجديد معاهدة ١٩٣٠ إذ إعترض على حلف بغداد والأنجرار وراء بريطانيا[٤].

ولم يقتصر نشاط الحزب الشيوعي في القوات المسلحة في بغداد على اللجنة الوطنية ، بل كان للحزب تنظيم شيوعي آخر في لواء الديوانية ، ومن أبرز أعضائه

---

(١) حنا بطاطو ،المصدر السابق ، ص٩٩.

(٢) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص٢٤٩.

(٣) كاظم المقدادي، المصدر السابق، ص٣.

(٤) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص١٥٥.

النقيب إحسان مهدي البياتي[١] ويرتبط هذا التنظيم بتنظيم بغداد الذي يرأسه الرائد فاضل البياتي[٢].

إن تاريخ الحزب الشيوعي الذي بدأ منذ الثلاثينات ، ورغم الضربات التي وجهت له من قبل الإنجليز أو حكومة العهد الملكي والتي قامت بتصفية بعض رموزه[٣]. إلا أنه أمتلك قاعدة شعبية واسعة بين المثقفين والعمال والفلاحين ، جعلته من الأحزاب الواسعة الأنتشار في العراق. إذ تمكن من خلالها أن يمد جذوره وتنظيماته إلى صفوف الجيش العراقي. التي سعت حكومة العهد الملكي أن تجعله بعيداً عن التأثيرات السياسية[٤].

ومن الملفت للنظر أن الحزب الشيوعي خلال السنوات الاولى من نضاله ، لم تكن في أستراتيجيته الوثوب إلى السلطة في العراق[٥] خوفاً من عدم تدخل الإتحاد السوفيتي ، لحمايته من السقوط من قبل بريطانيا والولايات المتحدة بينما كان النظام الملكي محمي من بريطانيا والولايات المتحدة إضافة إلى حلف بغداد. والتي قد تسرع إلى إسقاطه ، وجعل نهايته محتومة ، بسبب تضرر مصالحها الحيوية في العراق وهذا الأعتقاد كان يسود الأوساط السياسية بما فيهم حليف بريطانيا نوري السعيد[٦].

إلا أن سياسة الحزب الشيوعي تغيرت بعد المؤتمر الأول للحزب عام ١٩٤٥. إذ

---

(١) كاظم المقدادي، المصدر السابق، ص٣.

(٢) عمار الربيعي، المصدر السابق، ص١٧.

(٣) نفذ حكم الأعدام يومي ١٤ و١٥ شباط ١٩٤٩بسكرتير الحزب الشيوعي العراقي يوسف سلمان يوسف (فهد) في ساحة المتحف الوطني، وزميله في المكتب السياسي حسين محمد الشبيبي (صارم) في باب المعظم، كما أعدم زكي محمد بسيم (حازم) في باب الشرقي. عزيز سباهي، المصدر السابق، ج١، ص٤٠٧.

(٤) م. و. و. وثائق البلاط الملكي، ملف رقم ٤٤٢٣ -٣١١ الأنظمة والتعليمات العسكرية، ص٨.

(٥) عبد الخالق حسين، ثورة الرابع عشر من تموز في العراق – أنعكاسات الثورة على الصعيدين العربي والدولي، ص٣ www.alarabi.net

(٦) م. و. و، وثائق مجلس السيادة، ملف ٤١١/٢٦٢، تقرير السفير العراقي في بون بتاريخ ١٩٥٨/٨/١٥ حول الإنزال العسكري الغربي في لبنان والأردن.

صاغ المؤتمر سياسة الحزب العسكرية. وثبت في نظامه الداخلي فقرة حول العمل في القوات المسلحة ، والتي أخذت طابع السرية الشديدة تجنبا لردود الفعل الحكومية[١]. وبرزت شخصيات عسكرية ديمقراطية وقومية لها علاقات مباشرة وغير مباشرة بالحزب الشيوعي العراقي ، مثل الزعيم الطيار الركن جلال جعفر الأوقاتي والزعيم الركن محي الدين عبد الحميد والزعيم الركن داود طاهر ، والزعيم الركن ناظم الطبقجلي والزعيم الركن داود الجنابي وعبد الوهاب الشواف وغيرهم[٢].

وعشية الإعداد لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كان نفوذ الحزب الشيوعي في المؤسسة العسكرية قد بلغ أعلى مستوى له ، فقد كانت قيادة الحزب على علم بجميع المحاولات التي سبقت قيام ثورة الرابع عشر من تموز للإطاحة بالحكم وقد بلغت ستة محاولات أهمها محاولة ١١ آيار ١٩٥٨ التي كان المشتركون فيها من مؤيدي الحزب الشيوعي[٣].

ب - التأثيرات القومية.

من الجدير بالذكر أن الأحزاب السياسية التي مثلت التوجهات القومية في الساحة السياسية العراقية ، خلال الخمسينات كان كل من حزب الأستقلال الذي تزعمه محمد مهدي كبة[٤] ، وحزب البعث العربي الأشتراكي. الذي مثل قيادته في تلك الفترة فؤاد الركابي[٥].

ونلاحظ أن غالبية الضباط الأحرار كانوا من القوميين. إذ أن عشرة أعضاء من

---

(١) كاظم المقدادي، المصدر السابق، ص٤.

(٢) عزيز سباهي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص٢٥٠ الهامش ٣٩.

(٣) الموسوعة الحرة، ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ التي أطاحت بالحكم الملكي في العراق ص٣. www.aswatalira.nfo

(٤) ومعه كل من محمد صديق شنشل وخليل السامرائي وخليل كنة وإسماعيل الغانم. حول تأسيس حزب الأستقلال، أنظر، م. و. و، وثائق البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٤٤٢١ الأحزاب السياسية في العراق.

(٥) وشمس الدين كاظم، على صالح السعدي، عبد الله الركابي، خالد صالح، كريم شنتاف، تحسين معله، فيصل حبيب الخيزران، جاسم محمد، ليث الزبيدي المصدر السابق، ص٦٤.

بين أربعة عشر عضواً يمثلون اللجنة العليا للضباط الأحرار كانوا من القوميين[١]. وذلك لان حزب البعث كان يطلب من مؤيديه العسكريين الأنضمام إلى حركة الضباط الأحرار[٢].

وفي السياق نفسه كانت الأتصالات تتم بين حزب البعث واللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار من خلال بعض الضباط البعثيين في اللجنة أمثال الرئيس الركن صالح مهدي عماش والرئيس الركن حسن مصطفى النقيب ، فضلاً عن العلاقة بين العقيد عبد السلام عارف وفؤاد الركابي أمين سر الحزب[٣].

ويمكن القول أن التحديد لأشخاص النخبة العسكرية قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كان ممثلاً في أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار والتي تمثل جوهر تلك النخبة مع إضافات نوعية من بعض الضباط الآخرين وسوف نتناول دورهم خلال الفصول القادمة ، وذلك لما تتمتع به هذه النخبة من الضباط من وعي وثقافة بحكم دراسة البعض منهم في كلية الحقوق أمثال محمد حسين الحبيب وحسن مصطفى النقيب ، ومن دارسين خارج القطر مثل ناجي طالب وعبد الكريم فرحان ، وخليل إبراهيم حسين. فضلاً عما يتمتعون به من شخصيات قيادية. أما أعضاء اللجنة العليا الذين يحملون توجهات قومية[٤]. فقد كان للدور القومي المصري ، تأثيراً واضحاً في أفكارهم كأتباع سياسية عربية تحررية ، مبتعدة عن الأحلاف العسكرية الغربية ، ومنها حلف بغداد ، وأتباع سياسة الحياد في العلاقات الدولية. والأمر الذي زاد من قوه الحركة القومية ومن شعبية الرئيس جمال عبد الناصر ، تلك الشعبية التي لم تستطيع كل وسائل نوري السعيد وإجراءاته الأمنية من منع الجماهير الشعبية والضباط القوميين من التفاعل معها[٥].

---

(١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص٦٦٤.

(٢) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص١٠٥.

(٣) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ج١، ص١٢.

(٤) وهم ناجي طالب، ورجب عبد المجيد ومحمد حسين الحبيب وعبد الكريم فرحان ومحمد سبع ورفعت الحاج سري وطاهر يحيى وعبد الرحمن عارف، إضافة إلى أعضاء آخرين في التنظيم. جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٥٣.

(٥) قحطان أحمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة ١٩٧٨، ص٦٥.

مما لا شك فيه أن الضباط القوميين كانوا يحملون أفكاراً معادية للأستعمار ، وكانوا مخلصين في معارضة أرتباط العراق بحلف بغداد متأثرين بروح الثورة المصرية ، ومبادئ مؤتمر باندونغ[١] ، وبالدعوة إلى الوحدة العربية هذه الركائز الأساسية كونت الفكر القومي لدى بعض أعضاء النخبة العسكرية[٢].

أخذ التقارب بين الضباط الأحرار ، وزعماء الأحزاب يزداد ، فتألفت في بادئ الأمر ثلاث خلايا للضباط يتصل كل منها بحزب من الأحزاب السياسية القائمة ، وهي حزب الأستقلال ، وحزب البعث العربي الأشتراكي ، والحزب الوطني الديمقراطي[٣]. وعلى أثر العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ ، شكل حزب الأستقلال والوطني الديمقراطي والبعث ، إضافة إلى الحزب الشيوعي العراقي حركة مقاومة للسياسة الأستعمارية البريطانية. فتعرض على أثرها العديد من القوميين والوطنين إلى الأعتقال والمثول أمام مجلس عرفي بقصد إرهابهم ، وصدرت أحكام مختلفة ضدهم[٤].

وفي السياق نفسه ، ونتيجة الظروف التي يمر بها الشعب العربي المصري وهو يتعرض إلى العدوان الثلاثي من الدول الغربية عام ١٩٥٦[٥]. قرر بعض أعضاء النخبة العسكرية العراقية ، القيام بحركة ثورية ، لقلب نظام الحكم ، وذلك بالإستيلاء على وزارة الدفاع والقصر الملكي وإعلان الجمهورية ، وتهديد مصالح بريطانيا في العراق ، وقطع النفط وأجبارها على التراجع عن موقفها العدائي. إلا أن كبار الضباط نصحوا بالتريث خوفاً من الإخفاق والتنكيل بالضباط الأحرار. كما حدث في أعقاب حركة

---

(١) م. و. و. وثائق مجلس السيادة، وزارة الخارجية، ملف رقم ٤١١/٢٥٤، ص١٢. في نيسان عام ١٩٥٥ عقدت ٢٩ دولة من قارتي آسيا وأفريقيا مؤتمراً في مدينة باندونغ بأندونوسيا للبحث في سبل التضامن والتعاون بينهم وأقر المؤتمر عشرة بنود أعتبرت قاعدة أساسية لمبادئ التعايش السلمي بين الدول. ذكرى يوبيل عقد مؤتمر باندونغ لدفع عجلة التقدم السلمي
www.chinaculture.org

(٢) حسن العلوي، العراق الدولة المنظمة السرية، لندن، ١٩٩٠، ص١٠.

(٣) ناجي شوكت، المصدر السابق، ج٢، ص٦٠٤.

(٤) عبد الرزاق الحسني،الجبهة الوطنية، ص٤٤، جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص٦٦٤.

(٥) مؤيد إبراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص٢٣٠.

مايس ١٩٤١. وساهم توقف القتال في مصر على تهدئة النفوس الثائرة[١].

وفي خضم هذه الظروف أتفقت الأحزاب الوطنية في العراق[٢] وبعض المستقلين في التاسع من آذار ١٩٥٧ على تشكيل (جبهة الإتحاد الوطني) والتي كان من أهدافها تنحية نوري السعيد ، وحل المجلس النيابي ، والخروج من حلف بغداد ، وتوطيد سياسة العراق مع الأقطار المتحررة. وكان من ضمن أهداف الجبهة أتخاذ سياسة الحياد الإيجابي ، وأطلاق الحريات الديمقراطية والدستورية ، وإلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء السياسين ، وإعادة المفصولين منهم[٣].

كذلك تشكلت(اللجنة الوطنية العليا) التي ضمت خلايا الضباط إلى بعضها البعض[٤]. وكان من المقرر ان يؤلفوا مجلس قيادة الثورة من خمسة عشر عضواً على أن يكون عبد الكريم قاسم رئيساً له[٥]. وذلك في ٢٥ نيسان ١٩٥٧[٦] أنتظاراً لأول فرصة تسنح فيها الظروف ليضرب الجيش ضربته المؤثرة بمؤازرة الأحزاب السياسية العراقية[٧].

ومن الجدير بالملاحظة ، أن أعضاء اللجنة العليا كانوا غير منسجمين على المستوى الشخصي ، وغير متجانسين في ميولهم السياسية شأنهم شأن بقية أعضاء التنظيم. فقد كان ثلثي أعضاء اللجنة العليا يومئنون بالفكر القومي ، وتحقيق الوحدة العربية الشاملة. أما الثلث الأخر ، فهم من المتعاطفين مع الحزب الشيوعي العراقي والوطني الديمقراطي. إلا أن هذه المجموعة الأخيرة لم تعارض مفهوم الوحدة العربية أو الفكرة القومية. مع أختلاف التفسير والطريق لتحقيقها. لذلك لم يحدث شقاق فكري

---

(١) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص٤٥. كبار الضباط وهم نجيب الربيعي وعبد الكريم قاسم.

(٢) حزب الأستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وحزب البعث. عزيز جبر شيال، المصدر السابق، ص٢٥.

(٣) عبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها،بغداد١٩٧١، ص٤٥.

(٤) ناجي شوكت، المصدر السابق، ج٢، ص٦٠٤.

(٥) للتفاصيل، أنظر، جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٧٥ -٧٦.

(٦) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٤٥.

(٧) ناجي شوكت، المصدر السابق، ج٢، ص٦٠٤.

في اللجنة العليا خلال تلك السنوات[١].

وخلاصة القول ، وبعد أن تناولنا توجهات النخبة العسكرية الفكرية يتفق الباحث مع الرأي القائل أن الأحزاب اليسارية في العراق كان لها الدور الموجه والمساند في تفجير ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٢] من خلال تأثيراتها الفكرية على بعض رجال النخبة العسكرية. والذين يميلون إلى تأييد أفكار تلك الأحزاب.

لذا يمكن القول أن أفكار النخبة العسكرية ، هي نتاج تأثير الاحزاب السياسية والتيارات الفكرية في الساحة العراقية ، على رجال النخبة العسكرية ، وهذا ما ولد أنسجاماً بين تطلعات رجال النخبة العسكرية وأهداف الأحزاب السياسية ونتيجة لذلك نجح رجال النخبة بالتعاون مع الأحزاب في تفجير ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وأن أختلاف رجال النخبة بعد نجاح ثورة تموز ١٩٥٨. على شكل صراع دامي بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ، وعبد الكريم والشواف فيما بعد. وبين عبد الكريم والأحزاب السياسية التي ساندته للوصول إلى السلطة قبل قيام الثورة كحزب البعث بشكل واضح ، والحزب الشيوعي العراقي بشكل غير مباشر. كان بهدف الحصول على السلطة.

لذلك يرى بعض رجال النخبة العسكرية[٣] أن ثورة تموز ١٩٥٨ أخرجت عن مسارها الصحيح ، وفشلت في أستثمار نجاحها ، وتحولت إلى حالة جديدة من الصراع بين أعضاء النخبة العسكرية أنفسهم. وأدت بالنهاية إلى تصفية بعضهم البعض. بسبب المصالح الشخصية وليست ألاختلافات العقائدية.

---

(١) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص٦١.

(٢) عبد الخالق حسين، المصدر السابق، ص٣.

(٣) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص٦١.

الفصل الثاني

الدور السياسي للنخبة العسكرية العراقية قبيل ثورة (١٤ تموز) وبعدها

إن أمتلاك مجموعة من الأشخاص لدرجة من الوعي السياسي لتحقيق رغباتهم وأهدافهم ، وطموحاتهم ، تدفعهم هذه الحالة إلى التكتل والتجمع على هيئة تنظيمات ، وتشكيلات ، وكتل ، من أجل القيام بنشاط او حركة ، لتحقيق تلك الأهداف ، وقد تسلك سبلاً عديدة ، سلمية وغير سلمية أحياناً من أجل الوصول إلى تلك الأهداف. وما أن تصل إلى كرسي الحكم حتى تتغير أفكارها ، وأهدافها ، وقد تصل إلى حالة من التناقض بين رجالات الثورة أو الحركة.

انعكاسا لهذه الرؤية على المجتمع ، يرى بعض الباحثين ، ضرورة تقسيم الرأي العام إلى محافظين يتمسكون بالأوضاع القائمة وإلى ثوريين يسعون إلى تغيير الوضع القائم. وتطبيقاً لهذه الحالة سياسياً ، يتشكل حزبان أحدهما يمثل اليمين المحافظ وثانيهما اليسار التقدمي ، ولكن ما أن يحقق اليسار التقدمي أهدافه ، ويصل إلى الحكم حتى يتحول إلى محافظ بحجة التمسك بما هو عليه دون إحداث التغيير المطلوب من اليسار إلى اليمين ، مما يمهد لظهور مجموعة أخرى في اليسار من الرأي العام ، تصف نفسها بالتقدمية[1]. هل هذه الرؤية تنطبق على العسكريين الذين نفذوا ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أم انهم يشذون عن هذا القاعدة السياسية؟ هذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل.

أولاً : دور النخبة العسكرية في قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

أ - محاولات قيام الثورة

نمت المؤسسة العسكرية في العراق خلال فترة الخمسينات بشكل كمي ونوعي ، نتيجة زيادة اهتمام الحكومة بها وبدأ الضباط الأحرار في التخطيط لموعد التغيير. ولقد أختلف الباحثون في عدد المحاولات التي خطط فيها للقيام بالثورة ، فهناك من اعتبرها

---

(١) نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السايسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٣، ص١٠٥.

ثلاثة محاولات ، الأولى منها في ٦ كانون الثاني ١٩٥٨ وخلال أستعراض الجيش حيث تقوم دبابتان بفتح نيرانها على منصة التحية التي كان يجلس فيها الملك والوصي ونوري السعيد ، في الوقت نفسه تقوم قوة أخرى بالزحف على بغداد واحتلال الأماكن الحساسة فيها. غير ان اللجنة العليا لم توافق على هذه الخطة خوفاً من سقوط ضحايا ابرياء ، وكذلك لم توافق على أغتيال الملك لصغر سنه وحداثة عهده بالسياسة ، لذلك لم يتم تنفيذ هذه المحاولة في وقتها[١].

وحددت المحاولة الثانية بتاريخ١١ مايس ١٩٥٨ أثناء إجراء المناورات العسكرية في الرطبة ، وبحضور الثلاثة الكبار (الملك والوصي ، ونوري السعيد) غير أن عدم حضور الأخير أجل التنفيذ[٢].

وكان من المقرر أن تكون المحاولة الثالثة ، خلال حفل كلية الأركان بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها في ٢٩ مايس ١٩٥٨[٣] إلا أن هذه المحاولة لم تنفذ بسبب عدم حضور نوري السعيد وعبد الاله إلى الحفل[٤].

ومن الجدير بالذكر أن هناك من قصرها على محاولتين الأولى في تشرين الأول ١٩٥٧ ، عندما قررت وزارة الدفاع القيام بتمارين عسكرية في منطقة بيخال عند الطريق الذي يربط العراق بإيران في الحدود الشمالية الشرقية وبحضور الملك فيصل الثاني والوصي عبد الاله ورئيس الوزراء نوري السعيد وكان ذلك ضمن مناورات حلف بغداد. إلا ان المحاولة تأجلت بسبب سفر الوصي عبد الاله إلى تايوان بزيارة رسمية وعدم حضور نوري السعيد إلى التمرين[٥]. أما المحاولة الثانية فكان موعدها ٦ كانون الثاني ١٩٥٨[٦] كما ذكرنا سابقاً.

---

(١) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية في العراق ١٩٥٣ -١٩٥٨، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٧٧، ص٢٨٠.
(٢) محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٩٠.
(٣) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٦٨.
(٤) محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٠١.
(٥) عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص٣٠٧ نقلاً عن (محسن حسين الحبيب).
(٦) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات، المصدر السابق، ص٢٨٠.

وهناك من عدها سبعة محاولات[1] بل أن بعض الباحثين أعتبرها أثني عشرة محاولة ابتداءاً من نيسان ١٩٥٤ حتى ٢٢ حزيران ١٩٥٨[2].

على أية حال ، فإننا نميل إلى أعتبار المحاولات الرئيسية الثلاثة المذكورة ، هي أهم المحاولات التي فكر فيها العسكريين لقلب نظام الحكم ، إذ كانت أكثر تخطيطاً وتنظيماً ، أما باقي المحاولات التي فكر فيها أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار فهي عبارة عن حالات تذمر وانتقاد ، والتفكير بإحداث أنقلاب أو حركة ، لا أكثر من ذلك.

ب - محاولات السلطات الملكية كشف تنظيم الضباط الأحرار

لم تكن القوى الأمنية للنظام الملكي غافلة عما يدور داخل الجيش العراقي قبل الثورة ، ولذا فقد قامت هذه القوى بتكثيف جهودها لمعرفة ما يفكر فيه الضباط الأحرار ، وهل هناك تنظيم يجمعهم؟ وما هو نشاطهم وإنتماءاتهم السياسية؟ والأهداف التي يرمون تحقيقها؟

توصلت تلك القوى الأمنية في ضوء المعلومات التي وصلت إلى الجهات العليا في الدولة بوجود حركة تذمر بين صفوف ضباط الجيش ، واحتمال وجود تنظيم ، يجمع بين هؤلاء الضباط ، على غرار التنظيمات التي قامت في مصر عام ١٩٥٢[3].

وقد كان لمحاولات الكشف هذه أثرٌ واضحٌ في أبعاد بعض رجال التنظيم عن بغداد ، مثل مؤسس التنظيم رفعت الحاج سري ونجيب الربيعي ، وتعرض البعض للمسائلة القانونية والتحقيق حول النشاط السياسي لهؤلاء الضباط[4].

---

(١) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ص١٤ و ١٥.

(٢) محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٨١.

(٣) خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، جـ٦، ص١٣٢.

(٤) في عام ١٩٥٧ تم إقصاء اللواء الركن نجيب الربيعي من الجيش وتعيينه سفيراً في المملكة العربية السعودية بحجة وجود نشاط سري في الجيش. كما تم نقل رفعت الحاج سري إلى ضابط تجنيد في قضاء قلعة صالح في العمارة بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٥٦، كما أحيل النقيب فاضل مهدي البياتي والملازم كمال مجيد وهما من الحرس الملكي إلى التقاعد، وأوقف النقيب عباس الدجيلي ثم أحيل إلى التقاعد. ينظر: محمد حمدي الجعفري، عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار، ص٩٠؛ عماد نعمة العبادي، المصدر السابق ص٦٨؛ جعفر عباس حميدي، التطورات والأتجاهات، ص٢٧٤.

ونرى ان هذه المحاولات كان لها الدور الأساسي في تأخير قيام الثورة من جانب ومن جانب آخر محاولة التنظيم إبعاد شخصياته الأساسية عن ملاحقة القوى الأمنية وأساليبها.

ويبدو أن المحاولة الأولى لكشف التنظيم جاءت من المخابرات البريطانية ، التي حذرت السلطة الحاكمة في العراق عن نية بعض عناصر الجيش الإطاحة بالنظام القائم وذلك عام ١٩٤٩ فاتخذت السلطات أحتياطاتها الأمنية الواسعة ، تخوفاً من حركة تقوم بها القطعات العسكرية عند عودتها من فلسطين لذلك أعيدت الوحدات بالتتابع ، لذا أجبر الضباط على تأجيل تنفيذ حركتهم[١] الأمر الذي أدى إلى إنقسام التنظيم فيما بعد إلى كتل اختلفت من حيث الاهداف والمرامي وكذلك من حيث العمق والشمول والولاء والنظرة الأحادية[٢].

والملاحظ ان إصرار نوري السعيد على تولي منصب وزير الدفاع عام ١٩٥٣ ، راجع إلى رغبته في الإطلاع على ما يجري داخل الجيش ، ومراقبة وتوثيق الصلة مع قياداته باعتبارها مركز الثقل في استمرار النظام[٣].

أما المحاولة الثانية لكشف التنظيم كانت عندما وجدت التشكيلات السرية للضباط الأحرار بين النخبة العسكرية ، ويبدو ان اخبار هذه التشكيلات قد وصلت إلى مسامع الوصي عبدالاله في أواخر صيف عام١٩٥٣ ، من خلال رسالتين وصلتا إلى الوصي بدون توقيع وفيهما أسماء(١٧٠) ضابطاً اتهموا بأنهم يريدون الإطاحة بالنظام القائم[٤]. وقد تكون هاتان الرسالتان هما عبارة عن تقارير مرفوعة من مديرية الأمن العامة تحذر الوصي من التحركات السياسية لضباط الجيش ، ولكن عبد الاله لم يحقق مع هذه المجموعة وانما اقتصر على طلب حضور رئيس اركان الجيش الفريق الركن محمد رفيق عارف والتأكد من خلاله عن مدى صحة هذه المعلومات ، فأفاد

---

(١) عماد العبادي، المصدر السابق، ص٤٧.

(٢) عقيل الناصري، قراءة أولية في سيرة عبد الكريم قاسم، ص٤٧.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات، ص٢٧١.

(٤) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات، ص٢٧١.

بأن الجيش يدين بالولاء إلى البلاط ولا يمكن ان يقوم بأي نشاط ضد الحكم وأكد كذب هذه المزاعم والأدعاءات[١].

وفي صيف عام ١٩٥٦ ، قامت السلطة بمحاولة ثالثة مهمة لكشف تنظيم الضباط الاحرار ، حيث وصل إلى أسماع السلطة قيام بعض العسكريين بعقد اجتماع سياسي في الاسبوع الأول من شهر ايلول عام ١٩٥٦[٢] ، في مشتل صغير لبستان في منطقة الكاظمية ، يعود إلى المحامي صفاء إبراهيم العارف أخ العقيد الركن إسماعيل العارف وقد حضر الاجتماع المقدم رفعت الحاج سري والمقدم الركن عبد الوهاب الامين والمقدم الركن إسماعيل العارف والرائد صالح عبد المجيد السامرائي لعدم استطاعته المجيء إلى بغداد ، كذلك اعتذر عن حضور الاجتماع العقيد الركن عبد الكريم قاسم[٣] ، والعقيد الركن محيي عبد الحميد والمقدم الركن عبد الوهاب الشواف[٤].

ويستدل مما تقدم ، ان عبد الكريم قاسم كان اكثر حذراً من رفاقه الآخرين ، واكثر فراسةً ، بالرجال الذين حوله ويظهر ذلك من انكشاف أمر الاجتماع وتسرب خبره إلى السلطات مما عّرض الحضور إلى المسائلة القانونية ، وذلك عندما وصل خبر الاجتماع إلى علم رئيس اركان الجيش الفريق الركن رفيق عارف ، فقام على اثره بإجراء تحقيق مع الذين كانوا حاضري الاجتماع ، ثم قرر نقل المقدم رفعت الحاج سري إلى منصب ضابط تجنيد قلعة صالح[٥] ، ونقل العقيد الركن إسماعيل العارف إلى منصب ملحق عسكري في واشنطن ، ونقل المقدم صالح عبد المجيد السامرائي إلى منصب ملحق عسكري في عمان ، اما العقيد الركن عبد الوهاب الامين فقد أبقي في منصبه مديراً لشعبة الحركات في دائرة الاركان العامة. وتضاربت الآراء حول

---

(١) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٣١.

(٢) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٥٤.

(٣) جاء رفض عبد الكريم قاسم حضور الاجتماع عندما علم باسماء الحاضرين إلى الاجتماع وطلب من إسماعيل العارف ان يخبره فيما بعد بما تم في الاجتماع. (محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤١٤).

(٤) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٥٤.

(٥) خليل ابراهيم حسين، الموسوعة، ج٦، ص١٦٨.

الشخص الذي أفشى سر الاجتماع[١]. فقد اتهم رفعت الحاج سري ، المقدم الركن إسماعيل العارف بأنه من افشى سر الاجتماع والسبب الذي دعا رفعت إلى اتهامه هو نقل العارف إلى ملحق عسكري في واشنطن ، وأعتبر ذلك مكافأةً له[٢]. وابعاده عن موقع الخطر. وتؤكد ذلك بعض الوثائق إذ يعتبر ان السبب الذي حمل إسماعيل العارف إلى كشف امر الأجتماع إلى السلطات ، كان التمهيد لحركة عبد الكريم قاسم وضمان النجاح له دون غيره ، وهذا ما حمل عبد الكريم قاسم على مكافأة إسماعيل العارف[٣] ، بتعيينه وزيراً للمعارف بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٤].

نفي بعض الضباط التهمة عن إسماعيل العارف ونسبوها إلى العقيد الركن عبد الوهاب الامين مستندين بذلك إلى جملة امور في مقدمتها ، كونه الوحيد من بين الضباط الاربعة المتهمين الذي بقي في منصبه كرئيس لشعبة الحركات العسكرية في دائرة الاركان العامة[٥]. كذلك اعتراف رئيس اركان الجيش الملكي محمد رفيق عارف عندما كان في السجن بعد قيام ثورة ١٤تموز١٩٥٨ بأن الذي أوشى بسر الأجتماع هو العقيد عبد الوهاب الامين[٦] ، كذلك أكد ذلك غازي الداغستاني معاون رئيس اركان الجيش السابق عندما قابله صبيح علي غالب في لندن قبيل وفاته[٧].

وهناك رأي ثالث ، ذهب إلى الاعتقاد بأن سائق سيارة الاجرة التي نقلت المجتمعين إلى مكان الاجتماع كان احد رجال الامن ، وان المجتمعين لم يراعوا السرية والحذر اثناء وجودهم في السيارة ، ودار الحديث بينهم بالرموز ، والذي تردد فيه اسم عبد الكريم قاسم ولماذا لم يحضر مما اثار الشكوك في نفس رجل الامن (السائق) فقدم

---

(١) عبد الرزاق اسود، المصدر السابق، ص٣١٣، فاضل حسين، المصدر السابق، ص٤٣.

(٢) مقابلة مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني، ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٣) خليل كنه، المصدر السابق، ص٣٠١.

(٤) م. و. و. وثائق مجلس السيادة، ملف رقم ٤١١/٤٤٥ حول اجتماعات مجلس الوزراء.

(٥) محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٢١.

(٦) فاضل حسين، المصدر السابق، ص٤٣.

(٧) عقيل الثامري، دراسة في حركة الضباط الاحرار، ص٣.

الاخير تقريراً عما دار من حديث في السيارة والاسماء التي ذكرت فيه ، وكان هذا التقرير لا يخلو من العمومية مما جعله لا يحدد الاجتماع ، ويقتصر على الاسماء الأولى لعدم معرفة المخبر(السائق) بالاسماء كاملة ، وذلك مما اربك جهاز الامن ، وجعله في حالة من عدم الوضوح والتخبط من الامر[١].

وهناك رأي رابع قريب إلى ما ذكر ، وأكثر وضوحاً وتفصيلاً إذ يذكر فيه ان المشتل(مقرالاجتماع) كان مراقباً ، حيث انه كان يعود لشخص اعزب يتخذه لأموره الشخصية من شرب وقمار وغيرها ، مما حدى بالجهات المسؤولة من الشرطة المحلية واجهزة الامن إلى مراقبته ، وفي ليلة الاجتماع فوجيء المسؤولون عن المراقبة ان الاشخاص الذين دخلوا المشتل هم غير الاشخاص المعتادين ، وبعد اخذ ارقام السيارات والتدقيق عرفت بعض الاسماء ومنها اسم إسماعيل العارف[٢].

كان إسماعيل العارف ، سكرتير رئيس اركان الجيش ، وعندما رفع التقرير إلى مديرية الامن العامة بشكل سري وشخصي ، اعلمت المديرية رئيس اركان الجيش رفيق عارف ، بتصرفات سكرتيره المشبوهه واختلاطه بالمقامرين وغيرهم ، وعلى هذا الاساس ، استدعاه ليلومه ويوبخه ، فدافع إسماعيل العارف عن نفسه ، وبسقطة لسان ذكر اسماء الحاضرين وهم من الضباط ذوي السمعة الحسنة ، وكان لا ينوي الإيقاع بهم ، ويستشهد دائماً بنزاهتهم وسمعتهم الحسنة ، وبعد الضغط عليه و بالتحقيق معه أعترف جزئياً بانهم كانوا يتناقشون في شؤون عامة كأصدقاء وليس غير ، ومن ثم استدعى عبد الوهاب الامين ، وصالح عبد المجيد ، كل على انفراد وقد أدلى كل منهم بتفصيلات كاملة عن الاجتماع وعن وجود حركة ضباط احرار ، بعد أنهيارهم أمام التحقيق[٣].

وبعد عرض هذه الآراء المختلفة ، نرى ان الرأي الأخير الذي يورده جاسم كاظم العزاوي في مذكراته ، -كونه قريب من الحدث- إذ صرح بأن كشف الاجتماع حصل بمحض الصدفة ، هو الرأي الأكثر دقة حيث لا تخلو النشاطات السرية للاحزاب من

---

(١) خليل ابراهيم حسين، الموسوعة، ج٦، ص١٦٤، هامش(١).
(٢) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٥٨.
(٣) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٥٨.

حصول مثل تلك المصادفات وان هذه الصدفة اربكت بعض المجتمعين ، وجعلتهم يعتقدون ان السلطات لديها معلومات تفصيلية عن الاجتماع ، وكل ذلك دفعهم إلى الأدلاء ببعض الاعترافات امام السلطة ، تلك الاعترافات التي جعلت بعض الضباط يشك في البعض الآخر ، ويتهمه بالخيانة احياناً ، وهم أبعد ما يكون عنها.

اما ما ذكره رئيس أركان الجيش وسكرتيره بعد الثورة ، فأعتقد ان الهدف منه زرع بذرة الشقاق والفرقة بين رجال الثورة لا اكثر من ذلك.

أما المحاولة الرابعة لكشف تنظيم الضباط الاحرار فقد حدثت في نيسان عام ١٩٥٧ ، عندما حضر كل من المقدم نعمان ماهر الكنعاني والمقدم شكيب شريف الفضلي ، وهما من الضباط الاحرار إلى دار (علي حيدر الركابي)[١] ، بحكم الصداقة التي تربط بينهم ، وقام صاحب الدار بتسجيل حديث المقدم نعمان ماهر علي شريط تسجيل[٢] ، وفي اليوم التالي نقل الشريط إلى الوصي عبد الاله ، مما أدى إلى إلقاء القبض على كلا الضابطين ، وجرى التحقيق معهما في مديرية الاستخبارات العسكرية[٣]. غير انهما لم يبوحا بشيء يذكر. وذلك بفضل (النقيب) صالح مهدي عماش الذي كان ضابطاً بالاستخبارات العسكرية ، وعضواً في حركة الضباط الاحرار ، حيث نسق الافادات بين المتهمين بما لا يؤدي لأعترافهما ، ولذا لم يتوصل التحقيق إلى شيئ ذو أهمية ، غير ان كلاهما أحيل إلى التقاعد في ١٨ نيسان عام ١٩٥٧[٤].

---

(١) وهو مدرس سوري عمل في العراق، وكان صديقاً للوصي عبد الاله، فاضل حسين، المصدر السابق، ص٧٠.

(٢) يرفض علي حيدر الركابي فكرة التسجيل، غير ان عبد الاله قد حضر بنفسه إلى دار الركابي قبل الموعد بساعة وقام بتهيئة جهاز تسجيل في الدار وعندما حضر نعمان ماهر، لم يذكر شيئاً مهماً عن التنظيم، ولم يسمِّ احد من أعضائة، وكان التسجيل غير واضح (مشوشاً) وبعد ساعات قليلة من مغادرة نعمان ماهر لدار علي حيدر، ألقي القبض عليه ليلة ١٣ نيسان ١٩٥٧. (مذكرات جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٦٣).

(٣) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١٤٣

(٤) فاضل حسين، المصدر السابق، ص٧٠

أما المحاولة الخامسة لكشف التنظيم فقد قام بها بعض الضباط التابعين للسلطة من خلال التجسس ونقل الاخبار ومنهم الملازم فالح حنظل[1] الذي حصل على معلومات مؤكدة عن وجود تنظيم للضباط الاحرار من انور ثامر مدير أمن الحلة آنذاك وكان ذلك في نيسان عام١٩٥٧ ، فقدم فالح حنظل هذه المعلومات بتقرير إلى المقدم محمد شيخ لطيف ضابط استخبارات القصر الملكي ، الذي اوصلها بدوره إلى الوصي عبد الاله شخصياً ، لذا قام الأخير بإحالة كل من يشك في ولائه إلى التقاعد أو إلى وظائف مدنية أو عسكرية بعيدة عن القوات الفعالة (المقاتلة والاسناد)[2].

وجاءت المحاولة السادسة لكشف تنظيم الضباط الاحرار من خلال ، إتصال الملك حسين ملك الاردن هاتفياً بالملك فيصل الثاني في تموز١٩٥٨ يخبرة بمحاولة يعدها نفر من الضباط ضد حكمه في منتصف تموز ١٩٥٨ ويطلب منه إرسال من يعتمد عليه لاطلاعه على المعلومات التي تخص الحركة المذكورة[3] فسافر رئيس أركان الجيش الفريق الركن محمد رفيق عارف إلى عمان لمقابلة الملك حسين ، وعرض عليه الملك المعلومات التي تخص الحركة وبعض أسماء القائمين بها ، ولكن رئيس اركان الجيش رد على الملك حسين بأن عليه أن يخشى على عرشه ، اما الملك فيصل الثاني فأن الجيش يدين له بالولاء ، وعاد محمد رفيق عارف إلى بغداد يوم ١١ تموز ١٩٥٨

---

(١) وهو فالح زكي حنظل أحد ضباط الحرس الملكي الذي شاهد أحداث يوم ١٤ تموز في قصر الرحاب ومؤلف كتاب أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق، ويعيش حالياً في أبو ظبي. (بطاطو، المصدر السابق، ك٣، ص١١١).

(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات، المصدر السابق، ص٢٧٣.

(٣) حصل الملك حسين على هذه المعلومات من خلال أعتقال شخص يدعى احمد يوسف الحياري من كتيبة الدبابات الرابعة في الجيش الاردني وكان هذا المعتقل من الحزب الناصري،ويخطط لقتل الملك حسين وقلب النظام بالأردن،وقد ادلى باعترافات عن نشاط الضباط الاحرار في العراق وان انقلابا سيحصل في بغداد وعمان قريبا جدا وذلك من خلال اتصال عبد الكريم قاسم مع عدد من الضباط الاردنين ذو الميول الثورية ،فاضل حسين، المصدر السابق،ص٧٠؛ خليل إبراهيم حسن ،الموسوعة، ج٦،ص١٠

وكان واثقاً بأن الجيش يدين بالولاء إلى البلاط[1] ، وكان الاعتقاد السائد عن الحكومة والسفارة البريطانية ان الجيش ترك تماماً ممارساته السابقة بالتدخل في شؤون السياسة وانه الآن لا يبدي اهتماماً بذلك ، ولا توجد حالات سياسية تنم عن نشاط ثوري واضح ضد النظام الملكي في العراق[2].

وهناك محاولات اخرى لم يتناولها البحث كونها ليست محاولات كشف التنظيم وانما هي مجرد معلومات تقدمت بها مديرية الأمن العامة إلى الوصي أو إلى رئيس الوزراء أو وزير الداخلية أو تداولتها مديريه الأمن مع مديرية الاستخبارات العسكرية[3].

ومن اللافت للنظر هو عدم اكتراث بعض المسوولين أحياناً كالوصي ورئيس اركان الجيش بالمعلومات التي تصلهم عن تحركات الضباط الاحرار ، وآخرها كانت من الجنرال (تيمور بختيار) رئيس جهاز السافاك الإيراني بواسطة مستشار الشاه الصحفي السوري نذير فنصه إلى الامير عبد الاله عندما كان في أستانبول أوائل تموز ١٩٥٨ وطلب منه عدم العودة إلى العراق ، بل حاول ان يستدعي الملك فيصل الثاني للحاق به ، بأقرب وقت ممكن ، لأن هناك إنقلاباً وشيكاً يعد في بغداد لقلب نظام الحكم يديره بعض ضباط الجيش ، وقد أظهر الأمير عبد الاله أستخفافاً بالمعلومات ورفض مضمونها رفضاً قاطعاً. وقال له الأحرى بالإيرانيين أن يعتنوا بشوؤنهم وجيشهم بدلاً من أسداء النصائح والدروس لغيرهم[4]. ويبدو أن عبد الاله لم يمهله

---

(١) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٢) مؤيد إبراهيم الونداوي، وثائق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية بغداد، ١٩٩٠، ص١٨.

(٣) كتاب من الاستخبارات العسكرية إلى مديرية الامن العامة بالرقم م/١/٢٧/١٤٣٠ في ١٩٥٨/٧/٥، وكتاب من الامن العامة إلى الاستخبارات العسكرية بالرقم ٤١٦٠ في١٩٥٨/٧/٦، نقلاً عن ملحق منشور في اطروحة، جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ص٢٧٦، أنظر الاطروحة، ص٩٩ -١٠٠.

(٤) محمد الجعفري، عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار، ص١١٧.

الوقت التأكد من صحة تلك المعلومات التي نقلها له الجانب الإيراني.

وأن كثرة المعلومات غير الدقيقة التي وصلت إلى المسؤولين في الدولة والسلطة عن تحركات الضباط الأحرار قد أربكت المسؤوليين بسبب أن بعضها بعيدة عن الواقع[١] والآخرى وهمية[٢] ، والبعض بدون تسمية للضباط ذوي العلاقة ، ويلاحظ أن رئيس الوزراء نوري السعيد عندما أستدعى رفعت الحاج سري بعد أكتشاف اجتماع مشتل الكاظمية كان يقول له(إننا إذا أستطعنا إثبات ما تقومون به في الخفاء ضد الحكم القائم فلا تنتظروا منا الرحمة لأن علينا حماية مصير أمتنا)[٣].

أما الوصي على العرش عبد الاله فقد كانت تنقل له التقارير بواسطة مدير الأمن العام بهجت العطية[٤] ، وبدوره يسلمها إلى رئيس أركان الجيش ومدير الاستخبارات العسكرية محمد رفيق عارف. وهذا الأخير يعمل على تفنيدها وتكذيبها ، متهماً مدير الأمن بالتجسس على الجيش والدس ضد الضباط[٥]. وكان أقطاب النظام الملكي يعتقدون أنهم احكموا القبضة على الجيش[٦].

---

(١) ذكر الفريق الركن محمد رفيق عارف، أثناء محاكمته بعد قيام ثورة ١٤ تموز أنه (كانت تردنا أسماء ضباط يقومون بنشاطات ضد الحكم، ولكثرة هذه الأسماء أخذنا لا نصدقها ونعتبرها كاذبة) وزارة الدفاع، القيادة لعامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج٢، ١٩٥٨، ص٤٢٦.

(٢) كان بعض الضباط الأحرار يرسلون رسائل إلى السلطات فيها أسماء ضباط في البلاط يحذرون منهم بقصد التشويش على السلطات الحاكمة. مقابلة مع الزعيم الركن جاسم كاظم العزاوي بتاريخ ٥ حزيران ١٩٧٦ .نقلا ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١٣٥، هامش ٣٩.

(٣) عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، لندن ١٩٩٢، ص٢١٩.

(٤) كانت تحذيرات الأجهزة الأمنية تصل إلى البلاط تباعاً حتى ضاق بها البلاط ذرعاً وما عاد يستمع إليها بل حذر مدير الأمن العام بهجت العطية من مغبة تكرار التدخل في شؤون الجيش، ينظر: الجعفري، عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار، ص١١٧.

(٥) ملف يحتوي على تفاصيل عن الضباط الأحرار الذين ينوون الإطاحة بالنظام الملكي، ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١٣٦، هامش ٤٤.

(٦) الجعفري، عبد الكريم قاسم والضباط، ص١١٦.

وقد يكون السبب الذي دفع رئيس أركان الجيش بتكذيب نشاط الضباط الأحرار ، هو كي يظهر أمام مرؤوسيه بمظهر السيطرة على الجيش والعلم بتحركاتهم والولاء المطلق للنظام الحاكم والملك[1]. كذلك كثرة الأسماء التي تردهم جعلتهم لا يصدقونها ويعتبرونها مجرد وشايات[2].

أما الأمير عبد الاله فأن المعلومات التي وصلته يبدو أنها لم تكن بالوضوح الكافي لنشاط هؤلاء الضباط ، فضلاً عن بعض هذه الأسماء لأصدقاء له أو رافقوه فترات من حياته ضمن وحدات الحرس الملكي ، وأنه لا يعلم شيئاً عن نشاطهم ضمن تنظيم الضباط الأحرار شيئاً ، ولو كان يعرف لما تماهل في أعتقالهم ومحاكمتهم.

وفي الجانب الآخر ، فأن السلطات البريطانية والمتمثلة بالسفارة البريطانية في بغداد ، لم يعثر في تقاريرها على ما يدل على أنها تمتلك معلومات عن تحرك الضباط الأحرار في الجيش. وأن تقرير السفير البريطاني في بغداد في شباط ١٩٥٨ ذكر فيه ((أن الجيش العراقي قد أصبح محترفاً للعسكرية وبعيداً عن السياسة)) وبنفس الاتجاه كتب السفير البريطاني إلى حكومته قبل قيام الثورة بستة أسابيع (أي في أواخر شهر آيار) ((بأنه لا يخاف على الحكم في العراق من السقوط))[3].

وفي تقرير آخر في الفترة نفسها ذكر السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت ((إن النظام الملكي في العراق ما يزال يتمتع بقوة سياسية كبيرة تقوم على أساس العمل مع القادة السياسيين ممن لم ينتظموا في أحزاب سياسية))[4] وفي نفس التقرير يذكر السفير البريطاني ((العامل الآخر في تقريري كان هو الجيش الذي أعتقد أنه قد ترك تماماً ممارسته السابقة بالتدخل بالسياسة وأنه أصبح في العام ١٩٥٨ لا يبدي

---

(١) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٢) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٦٨.

(٣) مؤيد إبراهيم الوندواوي، وثائق ثورة ١٤ تموز، ص١٩.

(٤) مؤيد إبراهيم الوندواوي، العراق في التقارير السنوية، ص٢٤٧.

علائم على ذلك))[1].

وإذا كان تحرك الضباط الأحرار أخفي عن السفارة البريطانية ، فأن الوضع السياسي في العراق كان ينذر بحدوث تغيير ، وذلك جعل السفارة البريطانية تطالب النظام الملكي بضرورة إحداث إصلاح سياسي وأقتصادي واجتماعي[2].

ج - التخطيط للثورة وتنفيذها

شهد الوضع السياسي في العراق في عام ١٩٥٨ غلياناً واسعاً ، بفعل التغيرات الكبيرة التي حصلت في الأوضاع السياسية العربية ، وأنعكست بشكل مباشر على الوضع الداخلي فيه. فقد قامت الوحدة بين مصر وسوريا ، فأبتهجت الجماهير العربية عامة ، والعراقية خاصة ، بهذا الحدث وتفاعلت هذه الجماهير مع المد الثوري القومي المتصاعد الذي أجتاح المنطقة العربية.

وعلى الصعيد نفسه فقد أخذت النخبة العسكرية من ضباط الجيش بالتحرك بشكل عملي وبصورة سرية لأحداث التغير المنتظر وتخليص البلاد من الحكم الملكي. وما سعى له من قيام الإتحاد الهاشمي الذي شمل العراق والأردن[3].

عقد عدد من الضباط أجتماعاً[4] للجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار في ٢٠ مايس١٩٥٨ في دار الرئيس الطيار المتقاعد محمد سبع ، وذلك لأستثمار تحرك أحد أفواج لواء المشاة الخامس عشر ، إلا أنه لم يتم الأتفاق على الخطة التي عرضها الزعيم عبد الكريم قاسم[5].

---

(١) مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص٢٤٨.

(٢) قحطان أحمد سليمان، المصدر السابق، ص١٠٥.

(٣) محمد خضير سلطان، الخارطة العراقية أقصر الطرق إلى العالم وأبعد الطرق عن العراق، جريدة الصباح، العدد (٩٨٤) في ٢٠٠٦/١١/٢٢ ص٤.

(٤) حضر الأجتماع الزعيم عبد الكريم قاسم، والعقيد الركن محي الدين عبد الحميد وناجي طالب ومحسن حسين الحبيب، وعبد الوهاب الشواف وعبد السلام عارف والعقيد المهندس رجب عبد المجيد والمقدم وصفي طاهر عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص٣١٦.

(٥) قدم عبد الكريم قاسم خطة القيام بالثورة والتي أعدت من قبل اللجنة العليا البديلة لتنظيم الضباط الأحرار، وتميزت هذه الخطة ببساطتها وضعفها وعدم تكاملها، لذلك رفضها أعضاء اللجنة العليا، إلا أن قاسم أحتفظ بها وأصرَ على تنفيذها بمساعدة العقيد عبد السلام عارف،=

ومن الجدير بالذكر أن الأجواء السياسية في العراق كانت إلى حد بعيد ملائمة للتحركات العسكرية ضد النظام الملكي وكانت الساحة السياسية ملائمة لقيام الثورة.

لقد كانت الأوساط الشعبية في العراق تطلق على النظام الملكي أسم عهد نوري السعيد ، وهو الذي ترأس أربعة عشر[1] وزارة من مجموع ٥٩ وزارة خلال العهد الملكي[2] وأستمد مصادر قوته من عناصر متعددة أولها كفاءته السياسية وخبرته ومقومات شخصيته وتعاطف الملك فيصل الأول معه حيث أصبح رجل العائلة المالكة بدون منازع ، وكذلك سيطرته على الجيش ، كونه من ضباط الجيل الأول الذي أستمد خبراته من الجيش العراقي في العهد العثماني ومن ثم الجيش العربي في سوريا. كذلك أعتبرته بريطانيا حليفها القوي في العراق والمنطقة[3].

وقد لفت نظر نوري السعيد خلال السنوات الأخيرة من العهد الملكي ، توفر معلومات عن وجود تحرك جماهيري واسع ضد نظام الحكم الملكي. مما دفع ذلك إلى هبوط في معنوياته خلال شهر حزيران ١٩٥٨. جعله يعارض بريطانيا. نتيجة شعوره بالأحباط والخذلان من سياستها كونها لا تستجيب لمطالبه رغم أنه معروف بصداقته لبريطانيا ، لذا فقد أخبر نوري السعيد السفير البريطاني في بغداد خلال أجتماعه معه ((بأن سياستكم في المنطقة ككل قد فشلت والجميع يخاصمونكم.. طالما أنكم ساهمتم بخلق هذا البلاء (إسرائيل) في قلب الوطن العربي... لذلك أتوقع أن كل صديق لكم سوف يقتل ، ويسحل في الشوارع.. أنني على يقين أن أشخاصاً آخرين سيظهرون ويلقنونكم درساً ، ويرغمونكم على تغيير سياستكم الخاطئة أو التسليم بمطاليبهم))[4].

يظهر مما سبق أن نوري السعيد ، هذا السياسي المخضرم كان يشعر بما يدور

=بمعزل عن باقي الضباط الأحرار. حول تفاصيل الخطة، أنظر، عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص٣١٧.

(١) عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق، ص٣١٨.

(٢) محمود عبد الوهاب محمود، المصدر السابق، ص٥.

(٣) مؤيد الونداوي، العراق في التقرير السنوية، ص٢٤٧.

(٤) محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، تفاصيل ما حدث ليلة ١٤ تموز ١٩٥٨ وصبيحتها، بغداد ١٩٨٩، ص٨٤ – ٨٥.

خلف الكواليس من تحركات معادية للنظام الملكي لذلك اراد تحذير بريطانيا ، من أنها سوف تفقد حليفها في العراق إذا لم تساند النظام الملكي بقوة.

ومن جانب آخر فأن نوري السعيد لم يدرك حجم المعارضة بشكل صحيح. وهي من وجهة نظره لا تشمل إلا بضع مئات من الطلاب المندفعين. وفئة قليلة من السياسيين يعارضون حكمه ، وشخصه ، والعائلة المالكة. فحشد جميع وسائل أرهابه ضدهم. بينما في الحقيقة أن المشاعر التي دفعت الجيش إلى الحركة هي التي سادت الشعب كله[١].

وان تجاهل التحركات المضادة للنظام الملكي من قبل نوري السعيد تبدو اكثر وضوحاً في تجاهله اتصالات مدير الامن العام بهجت العطية بالهاتف في عصر يوم ١٣ تموز وليلة ١٤ تموز ليخبره عن حركة الجنود غير الاعتيادية ، واستمرت هذه الاتصالات حتى أبلغ نوري السعيد العطية بأن قصره أصبح مطوقاً[٢].

وإذا كان بهجت العطية يعلم بكل تلك التحركات ، وبأعتباره مدير الامن العام فلماذا لم يتخذ الحذر والحيطة المطلوبة من خلال أستنفار رجاله؟ من الملاحظ من خلال المخاطبات الرسمية بين مديرية الامن العامة والاستخبارات العسكرية[٣] ان السلطات لم تكن لديها المعلومات الكاملة والتفصيلية الواضحة عن تحركات الضباط الاحرار[٤].

---

(١) كاراكتاكوس، ثورة العراق، ترجمة خيري حماد، بيروت، بدون تاريخ، ص١١٥.

(٢) كاراكتاكوس، المصدر السابق، ص١٢

(٣) كتاب مدير الاستخبارات العسكرية الموجه إلى مديرية الامن العامة بتاريخ ١٩٥٨/٧/٥ والذي ينص ((علمنا مؤخراً ان جمعية الضباط الاحرار اخذ في التوسع والنمو وربما تنوي القيام بحركة ضد الوضع القائم حيث ستؤيد حركتها هذه من قبل الجمهورية العربية المتحدة وروسيا. وعليه نرجو تزويدنا بما استجد لديكم معلومات عن هذه الجمعية وبأسماء الضباط أو الاشخاص المنتمين إليها مع العلم اننا علمنا بأن لدى مديريتكم بعض اسماء من هؤلاء سواء كانوا من المحالين على التقاعد أو من الذين لازالوا في الخدمة والتفضل بأعلامنا بأسرع وقت ممكن رجاء)). جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ص٢٧٦

(٤) ردت مديرية الأمن العامة على الاستخبارات العسكرية بتاريخ ١٩٥٨/٧/٦ والذي بما نصه ((لقد كثرت الاحاديث والاشاعات حول وجود جمعية الضباط الاحرار في صفوف الجيش وقيامها بإصدار نشرة خطية واحدة لم تأيد لدينا حقيقة وجود مثل هذه الجمعية بالرغم من الجهود=

ورغم تعاون السلطات العسكرية والمدنية ، وتبادل المعلومات فيما بينها لما فيه مصلحة النظام ، إلا ان ذلك لم يجعلهم يتوصلون إلى حقيقة تنظيم الضباط الاحرار وتحركاته بسبب التكتم لدى رجال التنظيم[١] ، وعدم استخدامهم لسجلات لتوثيق عملهم[٢] ، وان الخلاف بين السلطات ورئيس أركان الجيش كان بسبب إحالة بعض الضباط والمراتب المتهمين بالنشاط السياسي إلى التحقيق أو إحالتهم إلى التقاعد والذي اعتبره على ما يبدو نوعاً من التدخل في أختصاصه[٣].

فضلاً عن ذلك ان عبد الاله لم تصله معلومات كافية في الوقت المناسب من الجهات الامنية رغم تجنيده العديد من الاشخاص من عسكريين ومدنيين للتجسس على الجيش ومعرفة نشاط وتحركات ضباطه وإلا لأتخذ أقسى الإجراءات بحق معارضي النظام الملكي ، وهنا يمكن القول ان بعض المعلومات التي وصلته كانت متأخرة إلى حد ما كما هو في رسالة مدير الامن العام يوم ١٣تموز ١٩٥٨[٤].ففي عصر يوم ١٣ تموز ارسل مدير الامن العام رسالة إلى القصر الملكي تتضمن معلومات مقتضبة تفيد بوجود تحركات مريبة من قبل الجيش دون إيراد تفاصيل[٥]. الامر الذي دفع الملك فيصل الثاني الى ان يطلب انزال طائرته المروحية إلى باحة القصر من أجل الهرب ، إلا ان عبد الاله منعه ، واعلمه ان سيتصرف لمعاقبة القطعات المتمردة ، لأنه عرف من اين انطلقت ، ويشتبه ببعض العناصر ، لذلك استدعى مدير الامن العام ليبحث معه مصادر المعلومات وما هي هذه التحركات لكن الوقت كان كالسيف ، ولم يتح فرصة كافية لأحتواء الموقف ، وحينما عاد عبد الاله إلى القصر

=المبذولة بهذا الخصوص سوى اننا علمنا ان بعض الضباط الاحتياط الذين كانوا في حامية راوندوز سابقاً كانت لهم بعض الافكار التقدمية التحررية وكانوا يبثون سمومهم بين الآخرين ومنهم الملازم الثاني فاضل عقراوي ونائب الضابط الأحتياط هاشم ياسين...)) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات، ص٢٧٧

(١) محمد حمدي الجعفري، عبد الكريم قاسم والضباط الاحرار، ص١٠٨.

(٢) عقيل الناصري، محاولة تقديرية لجرد اسماء الضباط الاحرار، ص٢.

(٣) اصوات العراق، الشروع بحركة ١٤تموز١٩٥٨ www aswat aliraq. Infoa

(٤) عبد الرزاق اسود، المصدر السابق، ص٣٢٥.

(٥) الموسوعة الحرة، نهاية الملكية العراقية، ص١١..www. ar. Wikipedion. Org

تاركاً التحقيق في الامر إلى اليوم التالي ، كان تحرك اللواء العشرين قد بدأ[١].

ويستدل مما سبق ان رجال العهد الملكي(عبد الاله ونوري السعيد) قد اساءوا تقدير خطورة الموقف ، واعتبروا ان الخطر مبالغ فيه ، إذ ان نوري السعيد يعتبر ان الجيش تحت سيطرته وفي قبضته وهذا ما كان يوهمه به المقربون له من الضباط امثال عبد الكريم قاسم[٢] ، وعبد الكريم الجده. ورئيس اركان الجيش رفيق عارف. ونتيجة لما سبق فأن ذلك كله جعل نوري السعيد يؤمن جانب الجيش ، خاصة وانه من ضباط الجيل الاول ، وطبيعي ان تنشأ مثل تلك الثقة من قبل السعيد بالجيش[٣]. وهو الذي استغل جميع سلطته ونفوذه لخدمة الجيش وتعزيز مكانته وسد نواقصه وتلافي حاجاته. لهذا كثيراً ما قام نوري السعيد بجولات تفتيشية على قطعات الجيش. وكان يقوم بذلك لوحده دون حرس. لذلك لم يخطر في باله ان تظهر بالجيش حركة ضد النظام. وعندما كان يصل إلى علمه بعض الشائعات كان يكتفي بالأتصال برئيس اركان الجيش يستوضحه الحقيقة ، وعلى العادة كان رئيس الاركان ينفي الشائعات بحماس ظاهر[٤].

ولابد من القول ان ثورة ١٤ تموز كانت عملاً في غاية السرية في الجيش ، وانها كانت مفاجئة ، للساسة العراقيين ، وللغرب ، وللأتحاد السوفييتي ، وحتى للجمهورية العربية المتحدة[٥].

وفي مطلع حزيران ١٩٥٨ عقدت اللجنة العليا للضباط الاحرار اجتماعاً لها في دار الرئيس الاول(الرائد) الطيار محمد سبع[٦]. نوقشت فيه خطة تنفيذ الثورة وموعدها ،

---

(١) عبد الخالق حسين، ثورة ١٤ تموز في العراق،ص٤.

(٢) مصطفى علي نعمان، عبد الكريم قاسم المغدور مرتين، ص٨.

www.sotaliraq.com

(٣) لقد كان عبد الكريم قاسم هو ربيب نوري السعيد، وناجي طالب مقرب من القصر ومرافق الملك سابقاً، وعبد السلام عارف على علاقة برفيق عارف رئيس اركان الجيش، ورفعت الحاج سري وخاله جميل المدفعي، ينظر: الجعفري، نهاية قصر الرحاب، ص٦٥.

(٤) خليل كنه، المصدر السابق، ص٣١١

(٥) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات، ص٣٧٩

(٦) حضر الاجتماع كل من الزعيم عبد الكريم قاسم، والعقداء الركن محي عبد الحميد وناجي طالب، ومحسن حسين الحبيب، وعبد الوهاب الامين، وعبد السلام عارف وعبد الوهاب الشواف والعقيد المهندس رجب عبد المجيد وصاحب الدار عبد الرزاق اسود، المصد السابق، ص٣١٧.

والملاحظ ان عبد السلام عارف اعلن امام الحضور ((اني وعبد الكريم قررنا تنفيذ خطة الثورة يوم السبت المقبل) اي بعد يوم من الاجتماع الذي عقد يوم الخميس ، اثناء تحرك فوجه من معسكر جلولاء ، وبأمكانه استغلال هذه التحرك والوصول إلى بغداد[١]. اثار هذا القول استغراب الحاضرين من هذا القرار المباغت والخطة المرتجلة ، وحصلت مشادة كلامية بين عبد السلام وبعض الحاضرين. وعلى اثرها قرر فيها عبد السلام عدم حضور اجتماعات اللجنة العليا للتنظيم[٢].

وتوالت اجتماعات اللجنة العليا ، ففي ٢٦ حزيران ١٩٥٨ ، كان هناك اجتماع في دار عبد الوهاب الشواف ، وكان هدف الاجتماع وضع خطة تفصيلية للثورة وفيه تم اقتراح اسماء اعضاء مجلس السيادة ، والوزراء والمناصب المهمة وثم الاتفاق على تشكيل مجلس السيادة من ثلاثة اعضاء ، وتأليف لجنة من ثلاثة اعضاء لترشيح الاشخاص المناسبين للمناصب المهمة في الدولة. وتم اختيار طاهر يحيى ، ومحمد سبع ، واقترح عبد الكريم قاسم ان يكون العضو الثالث هو عبد السلام عارف. وهنا اعترض رجب عبد المجيد ، كون عبد السلام خارج بغداد ، واللجنة يجب ان تجتمع خلال اسبوع. ولذلك حدث خلاف بين عبد الكريم قاسم ورجب عبد المجيد أدى إلى إنهاء الاجتماع دون التوصل إلى اتفاق بين الاعضاء على وضع خطة الثورة[٣]. وقد بدأت في هذا الاجتماع بوادر الاختلاف بين اعضاء اللجنة العليا قبل قيام الثورة ، وكان سبب الاختلاف هو عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ، ولذلك سمي هذا الاجتماع ب((الاجتماع المشؤوم))[٤].

وفي ٤ تموز ١٩٥٨ عقدت اللجنة اجتماعها الأخير في دار الزعيم عبد الكريم قاسم[٥]. وكان هدف الاجتماع هو مناقشة خطة تنفيذ الثورة بعد ان صدرت الاوامر في٣ تموز

---

(١) محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٣٧.

(٢) عبد الرزاق اسود، المصدر السابق، ص٣١٨

(٣) فاضل حسين، المصدر السابق، ص٧٣

(٤) آفاق عربية، الذاكرة التاريخية، ص١٥٤

(٥) حضر الاجتماع محي عبد الحميد، وناجي طالب، وعبد الوهاب الامين، وطاهر يحيى، وعبد الوهاب الشواف، ومحمد السبع. صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص٩٢.

١٩٥٨ بتحرك لواء المشاه العشرين ، الذي كان بأمرة الزعيم الركن احمد حقي من مقره في معسكر جلولاء نحو الاردن مروراً ببغداد ، والتي عرفت ب(حركة صقر) ، غير انه أرجئ تحرك اللواء لعدم اكمال نواقصه ، وأستمر التأخر مدة عشرة ايام وهيأ ذلك ظرفاً أكثر ملائمة بالنسبة للضباط الاحرار حيث يكون الثلاثة الكبار في بغداد[١].

وخلال الاجتماع ، وعند الشروع بمناقشة خطة الثورة أثناء تحرك اللواء العشرين ، حضر إلى مقر الاجتماع (دار عبد الكريم قاسم) العقيد فاضل عباس المهداوي[٢] ، واخبر عبد الكريم قاسم ، ان العقيد عبد الكريم الجدة ، معاون الانضباط العسكري ، قد اعلمه بتسرب أخبار المجتمعين إلى مديرية الاستخبارات العسكرية ، وبذلك قد يلقى القبض عليهم في اية لحظة ، لذلك أضطر المجتمعون مغادرة الدار مسرعين قبل ان يتخذوأ أية قرارات أو يضعوا أية خطة للثورة[٣]. ويرى صبحي عبد الحميد بأن عبد الكريم قاسم هو الذي دبر هذا الامر للتخلص من أتخاذ قرار ملزم ، ويبدو انه كان قد أتفق مع عبد السلام عارف على تنفيذ الثورة دون إشراك باقي أعضاء اللجنة العليا[٤].

ويستدل من خلال الاطلاع على المحاولات الفاشلة لقيام الثورة إلى سبب تكتم عبدالكريم قاسم على موعد قيام الثورة ، وحصره في دائرة محدودة من العسكريين ، دون إشعار باقي اعضاء التنظيم ، قد يعود إلى رغبته في إحاطة الامر بالسرية التامة والكتمان ، التي قد تمنع وصول خبر الثورة إلى سلطات العهد الملكي ، وبالتالي يؤدي إلى فشلها وتعرض القائمين بها إلى عواقب وخيمة.

وهذا ما يفند الرأي الذي ذهب إليه بعض الباحثين الذين اعتبروا ان قاسم

---

(١) سلوجلف، المصدر السابق، ص٩٣.

(٢) رئيس محكمة الشعب التي تشكلت في ١٤ تموز ١٩٥٨ لمحاكمة سياسات العهد الملكي عن طريق محاكمة شخوصها، وهو في الوقت نفسه أبن خال الزعيم عبد الكريم قاسم، أنظر: عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم قاسم وعراقيون آخرون، ذكريات وانطباعات، بيروت، ٢٠٠٤، ص٨١.

(٣) عبد الرزاق اسود، المصدر السابق، ص٣٢٠.

(٤) علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري رؤيا صبحي عبد الحميد وآراء المعارضين، بغداد ٢٠٠٥، ص١٤.

وعارف قررا الأنفراد بالثورة كونهم يطمحون إلى الحكم الفردي وتحقيق منافع شخصية[١].

وفي مساء يوم ١٢ تموز ١٩٥٨ عاد إلى بغداد كل من الوصي عبد الاله ، ونوري السعيد رئيس الوزراء من خارج العراق ، كما كان مقرراً ان يغادروا العراق ثانية ومعهما الملك فيصل الثاني إلى استانبول لحضور الاجتماع التمهيدي لمجلس حلف بغداد وقضاء عطلة فصل الصيف هناك[٢].

وفي خضم تلك التطورات تدارس كبار الضباط الاحرار الامر[٣] ، وقرروا ان اللواء العشرين قادر على تنفيذ الثورة اثناء حركته عبر بغداد بأتجاه الفلوجة ، على ان يقوم عبد السلام عارف بخداع آمر اللواء الزعيم الركن أحمد حقي محمد علي[٤] ، وجعله يسبق القطعات إلى الفلوجة ليكون على رأس القوات الزاحفة ، وان تبادر القوات الأخرى باللحاق به هناك[٥]. وبذلك يكون عبد السلام عارف قد أطلق الشرارة الأولى للثورة ، معلناً عن بدأ التنفيذ ، وقد اعتمد عبد السلام عارف على عدد من رفاقه الضباط الأحرار ليكونوا إدلاء لقطعات اللواء العشرين الزاحف باتجاه بغداد[٦] ، والجدير بالذكر أن عبد السلام عارف ، لم يخبر القوات الزاحفة ، بما سيقوم به في بغداد من إعلان الثورة لئلا يشتد الحماس عند الضباط والجنود ، ومن ثم تصل إخبار ذلك إلى الجهات الأمنية للنظام الملكي ، وابلغ عدد من الضباط الأحرار ، المكلفين بمهام التنفيذ يوم الثورة وفضل عدم أبلاغ الضباط الأحرار الآخرين كما ذكرنا سابقاً ، منعاً لتسرب أخبار الثورة[٧].

---

(١) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص٩٦.

(٢) عبد الرزاق اسود، المصدر السابق، ص٣٢٣.

(٣) الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف، فاضل حسين، المصدر السابق، ص٧٩.

(٤) آمر اللواء العشرين ومن اعوان النظام الملكي، الذين لم تكسبهم حركة الضباط الاحرار، عزيز سباهي، المصدر السابق، ج٢، ص٢٥٨.

(٥) فاضل حسين، المصدر السابق، ص٧٩.

(٦) وهم المقدم وصفي طاهر والنقيب جاسم كاظم العزاوي والنقيب عبد القادر عبد اللطيف والنقيب إبراهيم التكريتي. ونقيب عباس اللامي ، كاظم المقدادي، المصدر السابق، ص٦.

(٧) سامح القبج، المصدر السابق، ص١١.

وهنا لابد من القول إلى ان الثورة التي كانت تقودها النخبة العسكرية العراقية ، لم تكن مدعومة بقوة خارجية بل هي من تدبير الوطنيين العراقيين أنفسهم ، وان البريطانيون فوجئوا بالثورة[١] ، وخلال أطراد الإحداث وصل عبد السلام عارف مبكراً إلى دار الإذاعة في الصالحية ببغداد ، واحتلها دون مقاومة تذكر ، ولا حتى أطلاقة رصاصة ، واتخذ من جمعية الشبان المسلمين بجوار دار الإذاعة ، مقراً موقتاً له ، ثم انتقل بعد ذلك إلى دار الإذاعة ، وانتظر حتى الساعة السادسة صباحاً ، موعد بدأ البث ليحضر الموظف المختص ويفتح الإذاعة ، وأذاع من هناك بنفسه البيان الأول للثورة وكرره مرات عديدة[٢].

والواضح أن إعلان عبد السلام عارف البيان الأول للثورة[٣] ، له أكثر من دلاله ظهرت فيما يعد ، فقد أعلن البيان رسمياً نهاية العهد الملكي وبداية العهد الجمهوري ، وأعلن لذلك بداية عهد جديد بوصول النخبة العسكرية إلى سدة الحكم – والذين فقدوا دورهم السياسي منذ عام١٩٤١ – والاهم من ذلك كله هو الاعتقاد خطئاً أن عبد السلام عارف هو المفجر الأول للثورة ، إذ إن عبد الكريم قاسم لم يصل بغداد حتى منتصف نهار١٤ تموز ، بعد إن استتب الأمر للثوار ، ولذلك بدأ زرع البذرة الأولى للصراع بين رجال الثورة انفسسم فيما بعد.

وبإعلان عبد السلام عارف[٤] ، عن قيام الجمهورية العراقية ، حصلت على اعتراف الاتحاد السوفيتي ، والجمهورية العربية المتحدة ، والكويت[٥] ، ومقابل ذلك ، ونتيجة التطورات السياسية الخطيرة في العراق أنزلت القوات البريطانية حوالي إلفي جندي يوم

---

(١) خليل إبراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ -١٩٥٩، بغداد ٢٠٠٠، ج١، ص١٩، رقم الوثيقة – وزارة الخارجية ١٣٤١٩٨/٣٧١ برقية الدائرة السياسية لقوات الشرق الأوسط إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٤تموز١٩٥٨.

(٢) طالب الحسن، اغتيال الحقيقة عبد السلام عارف وإشكالية الكتابة في تاريخه السياسي، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٣.

(٣) انظر الملحق رقم (٢) نص البيان الأول للثورة.

(٤) حول تقييم البيان الأول للثورة، أنظر، ليث الزبيدي المصدر السابق، ص١٩٥.

(٥) سامح القبج، المصدر السابق، ص١١.

١٧ تموز في الأردن[١] ، كذلك أنزلت القوات الأمريكية بعض قواتها العسكرية في لبنان ، مما مما أثار ذلك حفيظة دول المعسكر الاشتراكي وبعض الأقطار العربية والآسيوية ، ووصلت إلى حد تهديد المنطقة بوقوع حرب[٢]. خاصة عندما هددت القوات الأمريكية والبريطانية دمشق وبغداد ، لذلك توجه الرئيس عبد الناصر يوم ١٦ تموز إلى موسكو للتشاور مع القادة السوفيت حول حماية الثورة في العراق ، ومن هناك أعلن إن أي اعتداء على العراق هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة[٣].

إما في العراق فقد أعلن عن تعيين عبد الكريم قاسم رئيساً للوزراء وعبد السلام عارف نائباً له ، وقد اعلن عبد الكريم قاسم بدوره عن اتباع سياسة الحياد الايجابي والاستعداد لعقد معاهدة مع بريطانيا لرعاية المصالح المشتركة فقط[٤].

ويبدو ان ما صرح به قاسم قد هدأ من روع بريطانيا من خطر قيام الثورة في العراق ، على مصالحها ،خاصة وإنها شعرت إن سفيرها في العراق أساء تقدير الموقف قبل قيام الثورة أما مصير العائلة المالكة فقد أتفق عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف على قتل الثلاثة ، فقد قال عبد السلام اخر مرة بحث فيها الموضوع ان من الواجب قتل الثلاثة وذلك لكي لا تكون هناك حجة محتملة لدول ميثاق بغداد والأردن بالتدخل العسكري وكان في ذهن الثوار ما حدث لقادة حركة مايس عام ١٩٤١ حين عاد عبد الاله إلى الحكم في العراق وأعدمهم[٥]. في الوقت نفسه نفى أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار اتخاذ أي قرار منهم بقتل الملك[٦].

---

(١) وليد سعيد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، بغداد، ١٩٨٩، ص٢٠٢.

(٢) م.و.و، وتابع مجلس السياسة، ملف رقم ٤/١/٢٦٢، تقرير السفير العراقي في بون بتاريخ ١٩٥٨/٨/١٥.

(٣) عبد الخالق حسين، المصدر السابق، ص٤.

(٤) مؤيد الونداوي ، العراق في التقارير السنوية، ص٢٤٨.

(٥) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص٢١.

(٦) كاظم حسوني، مذكرات د. صالح البصام، اسرار هروب نوري السعيد والمواقف الخفية للأنكليز، جريدة الصباح العدد ٩٨٤ في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٦، ص ١٠.

وهناك اختلاف في الآراء حول هذه الحادثة. فالرأي الذي ذهب إليه فاضل حسين ، وصبحي عبد الحميد حول أشارة عبد الكريم قاسم للسيد كامل الجاد رجي الذي كان يتزعم الحزب الوطني الديمقراطي ، حول مصير الملك. وتأكيد الأخير على ضرورة إعدام الملك والتخلص منه[١]. فقد عارض هذا الرأي زهير الدجيلي ، عندما ذكر أن رأي الجادرجي هو ضد قتل الملك أو غيره ، مستنداً إلى كون الجادرجي من الزعامات الوطنية السياسية التي تّحكم القانون بعيداً عن القتل العشوائي[٢].

ومهما يكن من أمر ، فأن مصير الثلاثة الكبار ، أختلف في تحديده بشكل نهائي ، قبل قيام الثورة. وما قيل فهو مجرد تكهنات ومواقف واهواء بين رجال الثورة ، أعتمد على موقف وشعور وردود فعل كل أعضاء النخبة العسكرية ، تجاه رجال العهد الملكي. وبذلك فأن المصير النهائي للثلاثة الكبار ترك لساعة الصفر ومجرى الأحداث على كل منهم. وردود فعل كل منهم تجاه الثوار. وأن معظم الثورات تحدث أفعال وليدة اللحظة وردود فعل غير مدروسة وهو ما يمكن أن نصطلح عليه مجازاً(فوضى الثورات)[٣].

أما ما يخص سير الأحداث في بغداد يوم الثورة وبعد دخول القوات التي يقودها عبد السلام عارف إلى بغداد.فقد أمر عارف الملازم منذر سليم من اللواء العشرين مع سرية من جنوده تقدر بأربعين جندياً بالتوجه إلى قصر الرحاب[٤] ، حيث يقيم هناك

---

(١) أنظر، فاضل حسين، المصدر السابق، ص٧٠. صبحي عبد الحميد المصدر السابق، ص١٠٨.

(٢) زهير الدجيلي، يوم مصرع الملك ومجزرة الرابع عشر من تموز في قصر الرحاب، ص ٢ www.Jelsoft.com.

(٣) طالب الملك حسين من حكومة عبد الكريم قاسم بعد سنة من قتل العائلة المالكة أن يعترف قاسم بأنه غير موافق على قتل الملك فيصل والعائلة المالكة ولم يكن لديه يد في ذلك مقابل اعتراف الأردن بالحكومة العراقية. وفعلاً أعترف وزير الخارجية العراقي هاشم جواد أمام هيئة الأمم المتحدة بذلك، وعليه أعترفت المملكة الأردنية بالحكومة العراقية وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي. نجيب الصايغ، من أوراق نجيب الصايغ، في العهد الملكي والجمهوري ١٩٤٧ -١٩٦٣، بغداد، ١٩٩٠، ص١٦٩.

(٤) يقع قصر الرحاب، في بغداد، بالقرب من الشارع المؤدي الى محافظة الانبار، والذي يقصل بين منطقة الحارثية ومعرض بغداد الدولي (الحالي)، وقد اطلق عليه الشعب فيما بعد قصر النهاية لان الاسرة الملكية قد لقيت مصرعها فيه، محمد الجعفري، نهاية قصر الرحاب، ص١٢١، علاء=

الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله ، وباقي إفراد العائلة المالكة ، وأمر منذر سليم أن يقوم باحتلال القصر واعتقال العائلة المالكة ، خوفاً من هربهم خارج العراق الأمر الذي قد يثير إطراف عديدة ضد الثوار[١].

تم تطويق القصر من الساعة السادسة والربع صباحاً ، فتحت النار التحذيرية على القصر من قبل أفراد السرية المهاجمة ، وبعدها أطلق النقيب عبد الستار سبع العبوسي[٢] ، ثلاثة قنابل بازوكا من مدفعه باتجاه القصر فتصاعد الدخان من الطابق العلوي[٣] ، ولدى دخول عدد محدود من الجنود والضباط إلى القصر لضمان سلامة شخص الملك وعبد الاله ، أطلق حرس القصر النار على الداخلين ، فرد الجنود الذين كانوا خلفه على النار بالمثل فقتل الملك وعبد الإله ، وقد اخفي الثوار موت الملك ولكن جثة عبد الإله تناقلتها عامة الشعب[٤] ، وان جميع الوزراء الباقين إما قتلوا أو أوقفوا[٥] ، وهناك رأي آخر يذكر إن الأمير عبد الإله شهر مسدسه عليهم ورفض التسليم ، ثم أمر الحرس الملكي أن يقاوم المحاصرين[٦] ، إلا ان تواطؤ آمر الحرس العقيد طه البامرني سهل أمر اقتحام القصر من قبل الثوار[٧] ، وان ما يبرر تواطئ البامرني مع الثوار ، هو حضوره إلى منطقة تجمع القوات المهاجمة إلى بغداد في((كاسل يوست))[٨] في ساعة مبكرة في يوم١٤ تموز ، وإلتقاءه مع قائد القوات الزاحفة إلى بغداد ، واعلامه من قبل البامرني ،

=بشير، كنت طبيباً لصدام، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٥٥.

(١) خليل كنه، المصدر السابق،ص٣٠٦.

(٢) امر دورة تدريب المشاة الاساسية في مدرسة المشاة القريبة من قصر الرحاب والذي كان ضابط خفر المدرسة تلك الليلة، فاضل حسين، المصدر السابق، ص٨٦و٨٧.

(٣) محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، ص١٦٢و١٦٣.

(٤) اعترضت جماهير الشعب السيارة التي كانت تنقل جثة الملك والوصي من القصر إلى وزارة الدفاع، وسحبت جثة الوصي وعبثت بها، ثم علقت على باب وزارة الدفاع، انظر محمد حسين الزيدي، المصدر السابق ص٤٥٩.

(٥) وثيقة رقم ١١٣٤١١٩/٣٧١ رسالة السفير الايراني في بغداد، الذي حصل على المعلومات من احد ضباط الثورة، خليل ابراهيم حسين، الوثائق، ج١، ص٨٥.

(٦) طالب مشتاق، أوراق أيامي بغداد والعراق والوطن العربي١٩٠٠ -١٩٥٨، ج١، بغداد ١٩٨٩، ص٥٧٤.

(٧) خليل كنه، المصدر السابق، ص٣٠٦.

(٨) احدى المحطات الفرعية لسكك الحديد تبعد عن بغداد ١٥ كم، وهي تسمية انكليزية.

بوجود قوات انضباط عسكري تراقب الموقف في انحاء عديدة من بغداد[1] ، ويستدل من هذا الموقف عن تواطئ البامرني وذلك لمجيئه إلى كاسل يوست في هذه الساعة المبكرة من يوم الثورة ، فمن اعلمه عن وجود القوات في ذلك المكان ، علماً بأن تحركاتها كانت محاطة بالسرية والكتمان ، ومما يثير الاستغراب إن البامرني من رجالات العهد الملكي وهو قائد الحرس المدافع عن قصر الملكي ، فلماذا لم تعتقله قوات الثورة؟ مثل غيره عندما التقاها في كاسل بوست إذا لم يكن متواطئاً معها ، ومن جانبٍ أخر ان البامرني بأعتباره كان على علم بتحركات الجيش قبل وصوله إلى بغداد فكان من الاجدر به ان يتخذ اجراءاته الاحترازية للدفاع عن القصر وتهيئة القوات التي بامرته لذلك. أو كان عليه –على الأقل– ان يخبر رجال الدولة بما يحدث ليكونوا مستعدين لمواجهة الخطر ، مما تقدم يبدو لنا وبشكل واضح ان العقيد طه البامرني كان على صلة بالثوار ومتواطئ ضد الملك ، وهذا ما يبرر فيما بعد قيادته لقوات المقاومة الشعبية أيام حكم عبد الكريم قاسم.

وعن مشهد مقتل العائلة المالكة ، فبعد اقتحام القصر من قبل الثوار ، صوبوا اسلحتهم نحو الملك والوصي والاميرات اللواتي اخرجن إلى حديقة القصر ، وتم اطلاق النار عليهم جميعاً[2]. ولم ينجوا منهن سوى الاميرة هيام[3] ، ومن الجدير بالذكر ، ان منفذ عملية اغتيال العائلة المالكة يذكر أنه ((بينما تقربت العائلة المالكة مني في حديقة القصر قرب نافورة الماء سمعت اطلاقات نارية تجاهي فاجبت عليها بالمثل بصورة لا إرادية وعلى اثر ذلك سقط عبد الاله والملك والامرأة العجوز[4] ، على الارض ، ثم رجعت إلى الاذاعة واخبرت العقيد عبد السلام عارف بما حدث فاجابني عفارم زين سويت))[5] ، وفي تطورالاوضاع فان مصير رئيس الوزراء السابق

---

(١) خليل كنه، المصدر السابق، ص٣٠٥.

(٢) زهير الدجيلي، المصدر السابق، ص٥.

(٣) زوجة الوصي عبد الاله وابنه امير ربيعه في الكوت، التي جرحت جرحاً بسيطاً وتم علاجها، طالب مشتاق، المصدر السابق، ص٥٧٤.

(٤) وهي الاميرة نفيسه والدة الامير عبد الاله، وكانت تحمل مصحفاً، وتلوح به للسماء، ويسترها عبد الاله، وورائها باقي الاميرات، زهير الدجيلي، المصدر السابق، ص٥.

(٥) انظر الملحق (٣) تقرير الهجوم على قصر الرحاب الذي افاد به الملازم الأول عبد الستار سبع العبوسي، والملحق رقم (٤) يبين التأثيرات النفسية عليه.

نوري السعيد لم يكن أفضل من عبد الاله ، فقد علم بخبر الهجوم على داره من قبل العقيد وصفي طاهر الذي كان مرافقه الخاص لمدة طويلة[١] ، وكان وصفي طاهر من ضمن القوة المهاجمة للدار[٢] ، سارع نوري السعيد إلى نهر دجلة وبواسطة احد الزوارق استطاع الهروب إلى دار الدكتور صالح البصام وبقي متخفياً يتنقل بين بيوت اصدقائه في بغداد بغية الوصول إلى السفارة الامريكية ، أو دار محمد العريبي[٣]. في البتاوين من اجل ايصاله إلى إيران ، إلا ان تمكن مفرزة من الانضباط العسكري من تعقبه بعد ان وردتها معلومات[٤] ، عن وجوده في محلة البتاوين ، في صطدم معهم ولاقى حتفه على يد امر المفرزة العقيد وصفي طاهر بتاريخ ١٦ تموز ١٩٥٨ ، وتم دفن الجثة بأمر من عبد الكريم قاسم[٥] ، في مكان مجهول ، ولكن الجماهير تمكنت من معرفة المكان الذي دفن فيه ، فنبشت القبر وسحلت الجثة في شوارع بغداد حتى لم يبقى لها اثر[٦].

ومن المفيد ذكره ان ابن نوري السعيد(صباح) الذي اعلن عنه مذياع بغداد بأنه قد قتل ، إلا انه كان متخفياً ولما اعلن خبر مقتل والده خرج إلى الشارع ، في حالة سكر شديد يصيح باعلى صوته((انا صباح نوري السعيد ، هيا! اقتلوني ، تعالوا اقتلوني ، اسرعوا لقتلي)) فقتل في الحال من قبل المقدم فاضل محمد علي[٧] ، وخلال الساعات الأولى من الثورة سادت بغداد حالات من النهب والسلب للقصر

---

(١) عبد الخالق حسين، المصدر السابق، ص٧.

(٢) وهناك رأي يقول ان وصفي طاهر أمر القوة المهاجمة باطلاق النار قبل وصولها إلى دار نوري السعيد، بجانب الكرخ، مما جعل الاخير يسرع بالهرب من داره قبل وصول القوات إليه، وقد اتصل ببهجت العطية واعلمه ان الدار اصبحت مطوقة، خليل كنه، المصدر السابق، ص٣٠٦.

(٣) وهو من كبار شيوخ عشيرة (البو محمد) الواقعة داره على ضفة نهر دجلة الشرقية جنوب بغداد، عبد الرزاق اسود، المصدر نفسه، ص٣٣٧.

(٤) حول تفاصيل هروب نوري السعيد ونهايته، انظر، عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، لندن، ١٩٩٢،ص٢٩٦ -٣٠١.

(٥) طالب مشتاق، المصدر السابق، ص٥٨٢، صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٠١.

(٦) كاظم حسوني، المصدر السابق، ص١٠.

(٧) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص١٢٨و١٢٩.

الملكي والقنصلية البريطانية ، وكان الضباط في العجلات العسكرية يحرضون الناس بالتوجه نحو القصر للسلب والنهب من القصر الملكي[1]. وعلى ما يبدو ان تلك هي تصرفات شخصية غير مسؤولة.

ومما هو جدير بالذكر ان يوم ١٤ تموز لم يكن يوماً عادياً في تاريخ العراق ، والمنطقة العربية ، إذ قامت قطعات الجيش العراقي ، بتوجيه ضربة سريعة ومفاجئة ، اطاحت ليس فقط بالنظام الملكي فحسب ، وانما ايضاً بالنفوذ البريطاني الواسع في العراق ، ((ولم يكن لبريطانيا كما يبدو علم بما يخطط له بعض ضباط الجيش العراقي ، رغم انهم تحسسوا نشاطاً لدى بعض الضباط عام ١٩٥٦))[2] ، ويرى بعض المحللين السياسيين ان ما جرى في بغداد كان منتظراً منذ زمن بعيد ، فالعرش الذي يعتمد على صبي صغير ، هو يعتمد على خاله ، الذي بدوره يعتمد على نوري السعيد ، الذي لا يعتمد إلا على بقية نفوذ بريطانيا المتضائل في الشرق الاوسط ، هذا العرش ليس من العجب ان يذهب بل كل العجب ان يبقى في الوجود[3].

ثانياً: الصراع بين رجال الثورة والتأثيرات السياسية في هذا الصراع

في الوقت الذي قاد عبد السلام عارف لواء العشرين إلى بغداد. كان دور اللواء التاسع عشر – بأمره الزعيم عبد الكريم قاسم – أن يحمي مؤخرة الجيش الزاحف إلى بغداد ، وكذلك السيطرة على مقر الفرقة الثالثة التي يتبع لها اللواءان التاسع عشر والعشرين وأعتقال قائدها غازي الدغستاني[4].

---

(١) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، رقم الوثيقة١٣٣١٣٩/٣٧١، معلومات عن الاحداث التي وقعت في بغداد عند اندلاع الثورة، خليل إبراهيم حسين، الوثائق، ص ٤٠.

(٢) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، رقم الوثيقة٢٣٦٨/١١، برقية سرية من عمان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ تموز١٩٥٨ عن الجيش العراقي والقوة الجوية في الحبانية، خليل إبراهيم حسين ، المصدر نفسه، ص٣٢.

(٣) نقلاً عن ما ورد في صحف المعارضة التركية تحت عنوان ماذا جرى في الشرق الأوسط، عبد الرزاق اسود، المصدر السابق، ص٣٣٩.

(٤) نوري العاني، المصدر السابق، ص١٦.

وعندما علم عبد الكريم قاسم بنجاح عبد السلام عارف في تنفيذ واجبه وإعلان قيام الثورة. أندفع على رأس لوائه ليصل إلى بغداد قبل الظهر. وتولى القيادة الفعلية للثورة من مقره في وزارة الدفاع[1].

ويبدو أن الثوار كانت لهم مخاوف من تدخل أطراف خارجية. وحصل ذلك فعلاً من خلال الرسالة التي أرسلها العاهل الأردني الملك حسين إلى قادة الجيش العراقي ، والقوات الجوية في الحبانية ١٤ تموز ١٩٥٨ والتي طالبهم فيها أن يستلموا الأوامر منه وليس من أي جهة أخرى ، بأعتباره رئيس الأتحاد الهاشمي والعراق جزء من ذلك الأتحاد ، وعليهم مواجهة رجال الثورة وأن يؤمنوا الأتصال معه فوراً من خلال القوة الجوية الملكية(البريطانية) في الحبانية والسفارة البريطانيا في عمان[2] الا ان ذلك لم يتم.

وخلال تلك الاحداث التي أحاطت بالثورة ، كانت هناك ملامح تنافس بين أهم رجلين قادوا الثورة. إذ أن وصول عبد الكريم قاسم إلى بغداد بعد أن أنجز عبد السلام عارف مهمته الأساسية في تنفيذ الثورة ، أدى فيما بعد إلى أدعاء عبد السلام أنه صاحب الدور الأول ، في تنفيذ الثورة ، وأن دور عبد الكريم قاسم كان ثانوياً وهامشياً ، الأمر الذي أدى إلى حدوث صراع خفي بين الرجلين فيما بعد[3].

أن النجاح الذي حققه عبد السلام عارف صبيحة ١٤ تموز أوجد الغرور والتعالي في نفسه ، ولقد وجدت هاتان الصفتان عنده أحياناً حتى على عبد الكريم قاسم نفسه. إذ كان يعامله في بعض الاحيان معاملة التابع ، وليس الرئيس والقائد ، وهذا التصرف سبب المآسي التي تلت نجاح الثورة[4]. وهذا ما كان يظهره عبد السلام في

---

(١) كان هناك أتفاق بين قاسم وعارف في حال قيام الثورة أن يسرع قاسم بلوائه إلى بغداد فإذا نجحت الثورة يساندها، وإذا فشلت الثورة يقوم بقتل عارف ويظهر ولائه للنظام الملكي، أنتظاراً للفرصة الثانية. وهذا ما يبرهن على أن الثورة لم تكن حدثاً عرضياً، بل نتيجة تخطيط مسبق. كاراكتاكوس، المصدر السابق، ص١١٤.

(٢) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، وثيقة رقم ٢٣٦٨/١١ . برقية حول رسالة الملك حسين للقوات المسلحة العراقية بتاريخ ١٩٥٨/٧/١٤ . خليل إبراهيم حسن، المصدر السابق، ص٣٢.

(٣) نوري العاني، المصدر السابق، ص٢٠.

(٤) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٢٩.

خطبه في الألوية(المحافظات).

ومن الجدير بالذكر أن عبد السلام عارف ، يعرف تماماً طبيعة شخصية عبد الكريم قاسم ورتبته العسكرية ومستواه في تنظيم الضباط الأحرار. لذلك جعله في المقدمة. ولأن عارف كان يسعى للزعامة فأعتقد بسهولة إزاحة قاسم بعد نجاح الثورة[١].

اما عبد الكريم قاسم فقد فكر بالأستفادة من عبد السلام عارف كونه يعرف شجاعته ، وأندفاعه ، وتهوره أحياناً. ويدرك أنه الرجل القادر على القيام بالثورة. لذلك أعتقد أن عارف ، سيقوم بكل شيء ويسلمه كل شيء. لذا وافق عبد الكريم على الإستجابة لرغبات عبد السلام وراح يدفعه ويشجعه. بل أتفق الأثنان على أن يكونا محور الثورة. ومن خلفهم الضباط الأحرار[٢].

وبدأ الخلاف بين القائدين منذ اليوم الأول للثورة وحاول كل منهم أن ينسب لنفسه الفضل في قيامها ، وإيجاد المبررات لإزاحة الآخر من طريقه[٣]. وعلى ضوء ذلك سعى كل منهم لكسب الضباط الأحرار إلى جانبه. وقد وجد بعض الضباط القوميين أن عبد الكريم قاسم قد أنحرف عن الخط الوحدوي ، وقرب الشيوعيين ، لذلك تمسكوا بعبد السلام وناصروه ضد عبد الكريم قاسم[٤].

ومن الملاحظ أن الخلاف بين الرجلين لا يخلوا من الجوانب العقائدية فقد كان عبد السلام عارف يريد الوحدة مع الجمورية العربية المتحدة فوراً. أما قاسم فقد كان له رأيٌ آخر في الوحدة العربية ، جعله قريباً من توجهات الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي(حيث فضل الأتحاد الفيدرالي على الوحدة)[٥].

والجدير بالملاحظة ان عبد السلام عارف توجه يوم ١٩ تموز ١٩٥٨ على رأس وفد

---

(١) كان قاسم أعلى رتبة عسكرية، ورئيساً للتنظيم، ويقود أكبر وأقوى قوة عسكرية بين الضباط الأحرار. جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص١٥٦.

(٢)المصدر نفسه، ص١٥٦.

(٣) عبد الرزاق الأسود، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٤) آفاق عربية، الذاكره التأريخية، المصدر السابق، ص٢٢٧.

(٥) عزيز سباهي، المصدر السابق، ج٢، ص٣٣٧.

رسمي إلى دمشق ، لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر ، وقدم رئيس الوفد العراقي مطاليب العراق ، فوافق الرئيس عبد الناصر عليها جميعاً[1]. وحين وعد عبد السلام عارف بأنضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة ، سأله عبد الناصر ، (ما عسى أن يكون مصير عبد الكريم قاسم إذا تم الأنضمام) أجاب عبد السلام عارف جواباً سريعاً (سيكون مصيره مصير اللواء محمد نجيب) ، وقد أكد هذا الكلام كل من محمد حديد وصديق شنشل ، وفائق السامرائي أعضاء الوفد الرسمي. ونقل الحديث إلى بغداد قبل عودة عبد السلام إليها. لذلك بدأت حالة من الفتور في العلاقة بين قاسم وعارف[2]. مما دفع قاسم إلى تقليص الصلاحيات التي كانت قد أعطيت للعقيد عبد السلام عارف تمهيداً لأعفاءه نهائياً من جميع المسؤوليات التي كانت قد انيطت به[3].

ويبدو أن الضباط ذوي الأتجاه القومي ، عندما لمسوا تغيراً في توجهات عبد الكريم قاسم وفتوراً تجاه الوحدة العربية الفورية ، مع الجمهورية العربية المتحدة ، وأبتعاد قاسم عن القوميين ، وتقرب الشيوعيين إليه ، ومحاولته أبعاد عبد السلام عارف ، والأنفراد بالحكم نصحوا عبد السلام عارف ، بضرورة تشكيل مجلس قيادة ثورة ليصبح الحكم جماعياً ، ولتعود الثورة إلى أهدافها التي خطط لها الضباط الأحرار. فوافق عبد السلام على ذلك بعد أن شعر بنوع من الضعف أمام عبد الكريم قاسم الذي أخذ يحد من صلاحياته لذلك حاول أقناع الأخير بتشكيل مجلس قيادة ثورة ، إلا أن عبد الكريم لم يعر الموضوع أهتماماً. مما جعل عبد السلام يبدأ بالتحرك لإعادة تنظيم صفوف الضباط الأحرار من أجل أضعاف عبد الكريم قاسم[4].

في الوقت نفسه إلتف الشيوعيون حول قاسم ورفعوا شعار الأتحاد الفيدرالي ، والصداقة مع السوفيت[5] ، ونشط الشيوعيون وأصدروا البيانات التي تدعوا إلى

---

(١) إتفاقية بين الجمهوريتين على التعاون الأقتصادي والثقافي. أنظر، المصدر نفسه، ص٣٤٠.

(٢) مقابلة مع محمد هدير وصديق شنشل وفائق السامرائي أعضاء الوفد، نقلاً عن مجيد خدوري، المصدر السابق، ص١٢٥، ص١٥٣.

(٣) طالب الحسن، المصدر السابق، ص٢٥.

(٤) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٣٦.

(٥) عبد العزيز السباهي، المصدر السابق، ص٣٣٧.

تشكيل المقاومة الشعبية ولجان الدفاع عن الجمهورية[١].

وفضلاً عما تقدم خرج الشيوعون بتظاهرةً أمام مبنى سفارة الجمهورية العربية المتحدة ، والتي كانت تقيم حفلاً سنوياً بمناسبة قيام الجمهورية وراحوا يهتفون مرددين الشعار(ما نريد وحدتكم شيلو سفارتكم). كما قاموا بقتل المقدم موسى الشالجي وسحله حتى الموت ، وذلك لميوله القومية ، ولحمله صورة عبد الناصر[٢]. ولولا سكوت السلطات الرسمية للدولة وعلى رأسها الزعيم عبد الكريم قاسم ، لما تجرأ بعض المحسوبين على الحزب الشيوعي على القيام بتلك الأعمال.

ويلاحظ في الوقت تفسه انه بعض مؤيدي عبد الكريم قاسم من الضباط الأحرار كان لهم أتصال أو أنتماء إلى الحزب الشيوعي مثل وصفي طاهر وجلال الاوقاتي وطه الشيخ أحمد[٣] وفاضل عباس المهداوي فان ذلك جعل الحزب الشيوعي يميل للوقوف إلى جانب عبد الكريم قاسم لتأييده ومناصرته[٤]. وربما يكون الرأي القائل أن غالبية ذوي التوجهات القومية من الضباط بدأوا يفقدون ثقتهم بعارف تدريجياً ، بعد أن لمسوا منه غروراً وعدم أتزان وسعياً للزعامة ، وتهور أحياناً وذلك من خلال خطبه التي كان يلقيها وهو يزور بعض ألوية العراق[٥]. وكان يرافق عارف في جولاته هذه وزير الأعمار ، وأمين سر قيادة حزب البعث في العراق فؤاد الركابي[٦].

وبالرغم من هذه الصفات التي يملكها عبد السلام عارففقد كان شجاعاً وجريئاً ، وأن الغرور الذي اعتلاه بعد نجاح الثورة[٧] وأندفاعه سهل ذلك على عبد الكريم قاسم

---

(١) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٢) علاء جاسم محمد حربي، المصدر السابق، ص٢٩.

(٣) أحمد حمودي ربيعة، المستور من أحداث أنقلاب ٨ شباط الأسود ص٤ www.iraqcenter.net

(٤) حكيم نديم الداودي، عقود من التهميش وتغير الأنظمة، جريدة الزمان العدد ٧٥٧ في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٦، ص١٤.

(٥) فاضل حسين، المصدر السابق، ص٩٤، حميد المطبعي، عبد السلام محمد عارف والثورة المغدورة، جريدة الزمان، العدد ٢٦١٥ في ١٠ شباط ٢٠٠٧، ص١٤.

(٦) م. و. و.، وثائق مجلس القيادة، ملفه رقم ٤١١/٤٤٥ قرارات مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٣.

(٧) كان عارف يسمي نفسه(فاتح بغداد) وعندما طلب صديق شنشل من عبد الكريم قاسم، أن يأمر عارف بالحد من خطاباته التي أصبحت تثير مشاكل داخلية وخارجية فقال له قاسم (دع الحبل يلتف حول عنقه). حميد المطبعي، المصدر السابق ص١٤.

ضربه والتخلص منه أخيراً[١].

إن الشكوك المتبادلة بين عارف وقاسم ، منذ الأيام الأولى للثورة ، وخوف كلا منهما من الأخر ، لم يجعلهما يتباعدان عن بعضهما ، فقد كان كلاهما ينام في الأيام الأولى للثورة في غرفة واحدة في وزارة الدفاع ، وكان عبد الكريم قاسم يقول (أنني كنت أنام ومسدسي في يدي خوفاً من عبد السلام الذي ينام معي في نفس الغرفة)[٢].

ومن الملاحظ في الأيام التي تلت الثورة ، ان عبد السلام كان يسعى للتخلص من عبد الكريم ، والأخير يسعى لتحجيم صلاحياته ، حيث كان عارف نائباً لرئيس الوزراء ، ووزيراً للداخلية. في أول وزارة شكلها عبد الكريم قاسم[٣].

كانت أول تلك المحاولات التي قام بها عبد السلام عارف للتخلص من عبد الكريم قاسم في الأيام العشرة الأخيرة في شهر آب ١٩٥٨ ، عندما أتصل عبد السلام عارف بمقر القيادة وطلب حضور عبد الستار عبد اللطيف ، وصبحي عبد الحميد ، وأخبرهم أنه سينفذ حركة ضد عبد الكريم قاسم وسيصبح رئيساً للوزراء[٤]وفضلاً عن ما تقدم فقد أجتمع عبد السلام عارف في منتصف شهر آب ١٩٥٨ ، في غرفة مدير الأستخبارات رفعت الحاج سري ، مع محمد مجيد وجاسم كاظم العزاوي ، ووصفي طاهر ، وعبد الرحمن عارف ، وصبحي عبد الحميد ، بحثوا موضوع تشكيل مجلس قيادة الثورة وكان عبد السلام متلهفاً لتشكيل هذا المجلس ، لتعويض نفوذه الذي بدأ يفقده ، وبعد إعداد مسودة المجلس ورفعها بواسطة رفعت الحاج سري إلى عبد الكريم قاسم ، رفض الأخير تشكيل مجلس قيادة الثورة[٥].

. اما المحاولة الثانية فكانت بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٥٨ عندما أتفق مع ضباط اللواء العشرين ، تنحية قاسم من خلال أنقلاب[٦] ، وأخذ يهيأ له بأستمالة الضباط الأحرار

---

(١) فاضل حسين، المصدر السابق، ص٩٤.

(٢) قواد عارف ، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(٣) أنظر، الملحق رقم (٥) قرار تشكيل وزارة عبد الكريم قاسم الأولى.

(٤) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٥) آفاق العربية، الذاكرة التأريخية، المصدر السابق، ص٢٣٢.

(٦) علاء الحربي، المصدر السابق، ص١٦.

وظهر ذلك واضحا عند خطابه بالقوات المسلحة في بعقوبة يوم ١٠ أيلول ١٩٥٨[١]. مؤكداً لهم ضرورةعلى الأسراع بتشكيل مجلس قيادة الثورة[٢].

كان أعضاء التنظيم يعتقدون أن تشكيل المجلس ، وممارسة واجباته ، هو الضمانة لإيقاف إنحراف عبد الكريم وتدخل الشيوعيين ، وتنفيذ أهداف الثورة المتفق عليها مسبقاً نتيجة تنامي الخلاف بين قاسم وعارف أصبح صوت الشيوعيين أعلى وأكثر جرأة ، وأصدروا يوم ٣ أيلول ١٩٥٨ بياناً كسا جدران الأماكن العامة في بغداد حذروا فيه من أن (مؤيدي الأندماج مع الجمهورية العربية المتحدة) يستعدون لتنفيذ مخططهم ، ومن هذا أنطلق الشيوعيون في أنتقاد الجمهورية العربية المتحدة[٣].

والملفت للنظر أن الحزب الشيوعي ليس في إستراتيجيته ما يمنع تحقيق الوحدة ، ففي عام ١٩٥٦ اشار مؤتمر الحزب الشيوعي العراقي الثاني ، في تقريره السياسي إلى (أن رغبة شعوب الأمة العربية في التقارب والتعاون ليست رغبة عرضية أو طارئة ، أنما هي رغبة طبيعة ، ووليدة العوامل المادية الموضوعية التي ينبثق عنها ويتوطد على أساسها شعار الوحدة. أن الطريق إلى الوحدة العربية ينفتح على أساس زوال الاستعمار عن العالم العربي)[٤].

وربط الشيوعيون العراقيون دائماً بين التقدم صوب الوحدة والتحرير من الهيمنة الأستعمارية ثم السير عبر الروابط الأتحادية الممكنة بين بلدان مستقلة نحو الهدف المنشود أي الوحدة. وبذلك فأنهم عالجوا مفهوم الوحدة وفق منهج (علمي وعملي)...

---

(١) هادي حسن عليوي، محاولات القضاء على عبد الكريم قاسم (الحقيقة) بغداد ١٩٩٠، ص١٦.

(٢) في مساء يوم ١٤ تموز عقدت اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار أجتماعاً في وزارة الدفاع لبحث تشكيل مجلس قيادة الثورة، فعارض ذلك كل من الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، والعقيد الركن عبد السلام عارف، وقد ثار عبد السلام وشجب قيام المجلس وقال أن الغرض من أقامته هو الحد من سلطاتنا، إذ (كيف يتشكل مجلس قيادة الثورة من الضباط الذين كانوا نائمين مع زوجاتهم حين نفذنا الثورة). مجيد خدوري، المصدر السابق، ص١٣١، عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص ٣٥٧.

(٣) حنا بطاطو، المصدر السابق،الكتاب الثالث، ص١٤٠.

(٤) عزيز سباهي، المصدر السابق، ج٢، ص٣٣٦.

ثم عاد الحزب وأكد مطالبته بالأسراع في إقامة إتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة. وذلك في التقرير السياسي الذي قدمه السكرتير الحزب إلى الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الذي انعقد في أيلول ١٩٥٨[١].

ولو أجرينا مقارنة بين الإستراتيجية التي طرحها الحزب الشيوعي حول الإتحاد الفيدرالي في أدبياته. مع الخطوات العملية التي سار عليها الحزب الشيوعي وخاصة خلال فترة حكم عبد الكريم قاسم ، لوجدنا بون شاسعاً بين النظرية والتطبيق ، إذ لم نلمس خلال تلك الفترة وجود توجه عملي لدى الحزب الشيوعي بالتقارب مع الجمهورية العربية المتحدة ، بل حاول الشيوعيون منع أي تقارب بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وفق منهج عقائدي. وحاولوا تسميم الأجواء من خلال تجاوزهم على شخصية جمال عبد الناصر ، ومقر السفارة في بغداد.

أخذت الأمور تتطور سلباً بين رجال الثورة ، ففي الوقت الذي قرر عبد السلام عارف القيام بحركة لأسقاط الزعيم عبد الكريم قاسم في ١٤ أيلول ١٩٥٨. فوجئ عارف بمرسوم أعفاءه من منصب نائب قائد العام للقوات المسلحة[٢]. وقد برر قاسم هذا الأعفاء لعارف ، بأنه جاء نتيجة ضغط قادة الفرق وأعتراضهم كون نائب القائد العام أقل رتبة منهم[٣]. وبذلك فقد أستطاع قاسم من أنتزاع المبادرة ، التي كان يعد لها عبد السلام عارف قبل ثلاثة أيام من موعد تنفيذها.

وجاءت الضربة الثانية لعبد السلام عارف ، ومناصريه من القوميين. عندما نقل عبد اللطيف الدراجي ، أمر اللواء العشرين وهو من أتباع عارف المخلصين ، إلى

---

(١) عزيز سباهي، المصدر نفسه، ص٣٣٧.

(٢) هادي عليوي، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٣) جاء هذا التبرير على لسان عبد السلام عارف، عندما زاره وفداً يضم أربعة من طلبة كلية التربية جامعة بغداد، يمثلون الإتحاد الجمهوري السري (وهو إتحاد للطلبة ذوي التوجهات القومية) وضم الوفد كلا من فاروق صالح العمر وصفية العمري ووداد العمري ومحمد حسن الزبيدي. تلقى عبد السلام عارف في دار أبيه في منطقة الصليخ في بغداد. وأوضح عبد السلام للوفد أيضاً أن الحزب الشيوعي هو وراء توسيع شقة الخلاف بينه وبين عبد الكريم قاسم. محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٤٢ -٥٤٣.

منصب آمر الكلية العسكرية. وعين محله العقيد الركن هاشم عبد الجبار بدلاً من الشخص الذي رشحه عبد السلام وهو العقيد أحمد حسن البكر[١].

إن هذا التغيير جعل عبد السلام عارف يفقد نفوذه ، وسيطرته على اللواء العشرين ، القوة التي كانت تساند عبد السلام عارف ، في الوقت نفسه أخذ النفوذ الشيوعي بالتصاعد والوصول لبعض رجالات النخبة السياسية والعسكرية[٢].

وتهيأت الظروف المناسبة لعبد الكريم قاسم ليضرب ضربته في ٣٠ أيلول ١٩٥٨ ، حيث جرد عبد السلام عارف من كل مناصبه الباقية وعينه سفيراً للعراق في المانيا ، على أمل أن ينهي غيابه عن بغداد الصراع الذي نشب بين أعضاء النخبة العسكرية[٣].

وفي اليوم التالي لصدور المرسوم الجمهوري بإعفاء عبد السلام من مناصبه الوزارية وتعيينه سفيراً في المانيا الغربية ، قدم عارف أستقالته من المنصب الجديد[٤]. ولما وصلت الأستقالة إلى عبد الكريم قاسم مزقها وقال سأجبره على قبول المنصب ومغادرة العراق[٥].

حاول عبد الكريم قاسم تدارك الأمر فأستدعى عبد السلام عارف إلى مكتبه يوم ١١/ تشرين الثاني ١٩٥٨ لمناقشة أمر التعيين وضرورة قبوله المنصب[٦]. إذ اكد عبد الكريم قاسم أن بقاءه في بغداد سيؤدي إلى توتر سياسي ، وأختلاف عسكري ،

---

(١) كان الأختلاف بين المرشحين واضحاً، أن أحمد حسن البكر ضابط قومي شارك في أحداث ثورة ١٤ تموز، ومن المحسوبين على عبد السلام في حين كان هاشم عبد الجبار يفتقر إلى هذه الصفات، إضافة إلى وجود مؤشرات على شخصية، أنظر، جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص١٧٣.

(٢) بطاطو، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٣) عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص١٤١.

(٤) وجاء فيها (أشكركم على ثقتكم لتعيني بمنصب سفير في المانيا الإتحادية. ولما كانت ظروفي لا تساعدني على قيام بهذا المنصب أرجو أعفائي أو قبول أستقالتي ولكم مزيد الشكر والأحترام) العقيد الركن عبد السلام عارف، مذكرات عارف، ص٦١.

(٥) صبحي عبد الحميد، الصدر السابق، ص١٤١.

(٦) هادي حسين عليوي، المصدر السابق، ص١٣.

وربما حوادث شغب للجمهورية ، ودليل على ذلك ، أنه في يوم الجمعة الماضية تعمد عبد السلام الذهاب إلى جامع الفضل لإداء صلاة الجمعة ، حيث تحولت الصلاة إلى تظاهرة تهتف وتنادي بعودة عبد السلام إلى الحكم[١].

أستمر النقاش بين عبد الكريم وعبد السلام أكثر من خمسة ساعات ، وبحضور الزعيم فؤاد عارف[٢]. وبينما كان عبد الكريم قاسم يتناول بعض الأوراق من فوق المنضدة ، فاجأه عبد السلام عارف ، بأخراج المسدس من جيبه محاولاً أغتياله وبحركة خاطفة مسك عبد الكريم ذراع عبد السلام مبعداً المسدس عنه وهجم فؤاد عارف نحو عبد السلام فأخذ المسدس من يده ثم دخل وصفي طاهر المرافق الأقدم لعبد الكريم قاسم وأمسك عارف الذي بدى عليه الأنهيار[٣]. وأدعى أنه كان ينوي الأنتحار ، فأجابه قاسم (إذا كنت تنوي الأنتحار فلماذا لم تنتحر في بيتك). بعد هذا الموقف أجبر عبد السلام على قبول السفر إلى المانيا ، مقابل أن يعفوا عنه عبد الكريم قاسم[٤].

وهنا لابد من القول أن الصراع بين قاسم وعارف كانت تغذيه أطراف سياسية داخلية وخارجية ، كانت لها مصلحة في ديمومة هذا الصراع. وفي مقدمتها الأحزاب السياسية العراقية فقد وقف الحزب الشيوعي إلى جانب عبد الكريم قاسم ضد عبد السلام عارف. الذي أعتبر التخلص من عارف هو للحد من نفوذ القوميين وميلهم إلى الوحدة العربية الفورية وتأييد الرئيس جمال عبد الناصر. ومما يدل على ذلك ، هو

---

(١) م. و. و.،وثائق مجلس السيادة، ملف رقم٤١١/٣٤٥ قرارات ومخابرات مجلس الوزراء، مذكرة سرية،ص٧.

(٢) فؤاد عارف، ضابط في الجيش العراقي، من أصل كردي، وكان مرافقاً للملك غازي ، ومن دورة عبد الكريم قاسم في الكلية العسكرية، وتولى وزارة الأرشاد والزراعة. عام ١٩٥٩ وأختلف مع عبد الكريم قاسم في السنة الأخيرة من حكمه حول القضية الكردية. م. و. و.، وثائق مجلس السيادة، ملفه ٤١١/٤٢٥ تشكيل مجلس الوزراء. عبد اللطيف الشواف وعبد الكريم قاسم وعراقيون آخرون ذكريات وأنطباعات، بيروت، ٢٠٠٤، ص٥٠.

(٣) أحمد فوزي، عبد السلام محمد عارف سيرته ومحاكمته ومصرعه، بغداد، ١٩٨٩، ص٩٤.

(٤) حامد الحمداني، حزب البعث في مأزق، وأنقلاب عبد السلام عارف ص٦ www.safahat.com

تزايد نفوذ الشيوعيين بشكل أكبر في الدولة ، وحصولهم على المناصب التي أخذت من القوميين أمثال ناجي طالب وصديق شنشل وفؤاد الركابي ، وعبد الجبار الجومرد وبابا علي ومحمد صالح محمود بمجرد أقصاء عارف[1].فضلاً عن عضو مجلس السيادة محمد مهدي كبه[2].

وشمل الأبعاد بعض العسكريين أمثال عبد العزيز العقيلي التي تم تعيينه سفيراً في إيران ، ونقل عدد كبير من آمري الالوية والوحدات إلى مناصب ثانوية وعين مكانهم بعض العناصر الموالية لعبد الكريم قاسم[3]. حيث تمت الموافقة في ١٧ شباط ١٩٥٩ على أستيزار اللواء الطبيب محمد عبد الملك الشواف ، وهاشم جواد ، والزعيم الركن محي الدين عبد الحميد وحسين جميل ، والزعيم الركن عبد الوهاب الأمين ، وطلعت الشيباني وحسن الطالباني ، وفؤاد عارف[4]. وبذلك أصبحت الوزارة كلها من عناصر تمثل اليسار الديمقراطي[5] ، المؤيد لعبد الكريم قاسم والمعارض لتوجهات عبد السلام عارف.

أما بالنسبة للتيارات القومية في العراق آنذاك والمتمثلة بحزب الأستقلال وحزب البعث ، فكانت تساندها التيارات القومية في الوطن العربي ، إضافة إلى موقف الجمهورية العربية المتحدة المؤيد لها. فقد وجدوا في عبد السلام عارف ظالتهم المنشودة ، وساندوه حتى بعد عزله من منصبه.

أما الأطراف الخارجية ، وفي مقدمتها بريطانيا ذات المصالح القديمة والنفوذ في العراق ، والتي بدأت تفقد نفوذها بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. فقد لعبت دوراً مهماً

---

(١) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٧٨.

(٢) تم تشكيل مجلس السيادة بتاريخ ١٤ تموز ١٩٥٨ من قبل الفريق الركن نجيب الربيعي رئيساً والسيد محمد مهدي كبه عضواً، وخالد القشبندي عضواً. الوقائع العراقية العدد ١ في ١٩٥٨/٧/٢٣.

(٣) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٧٨.

(٤) نوري عبد الحميد العاني، وآخرون، المصدر السابق، ج٢، ص١٣ و١٤.

(٥) م. و. و، وثائق مجلس السيادة، ملف رقم٥٣٨/ ٤١١، أسماء أعضاء الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢١.

في إحداث إنشقاق بين رجال الثورة ، من خلال قيامها بسرقة البرقية التي أرسلها القائم بالأعمال المصري في بغداد إلى حكومته ، والتي تبين فيها أن عبد السلام عارف أخبره بأنه(سيموت دفاعاً عن هدفه وهو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وأنه سيذهب في الوقت المناسب لإعلان ولائه لسيادة الرئيس عبد الناصر ، وتجنيد نفسه وضباطه تحت أمرة سيادته. وإن تكتيك الحركة ينحصر حالياً في المناداة بالعروبة ، والوحدة بشكل عام ، حتى يستتب الأمر نهائياً ، وأن الزعيم قاسم لا يستطيع الوقوف في وجه هذه الفكرة... وإذ لم يتم التخلص منه فسوف يخضع قاسم إلى مشروع الوحدة في النهاية...)[١].

وقد سرقت هذه البرقية من قبل السفارة البريطانية ، وقامت بتسليمها إلى أحد أعضاء الحزب الشيوعي العراقي ، الذي كان موظفاً في الأستعلامات الأمريكية في وقت ما وله صله بأحد الضباط المقربين فسلمها هذا الأخير إلى عبد الكريم قاسم[٢].

ويروي فؤاد عارف الذي حضر المقابلة بين قاسم وعارف في أواخر أيلول ١٩٥٨[٣]. أنه سمع قاسم يقول لعارف(يا عبد السلام لقد خنت الثورة في اليوم الرابع لقيامها)... وأخرج ورقة وقال(هذه برقية بعث بها عبد المجيد فريد الملحق العسكري المصري في بغداد إلى الرئيس جمال عبد الناصر). وأخذ يتلو ما في البرقية ، مما دفع عبد السلام عارف إلى سحب مسدسه محاولاً قتل عبد الكريم قاسم[٤].

ويبدو أن عارف فوجئ ، بمعرفة عبد الكريم قاسم ، بموضوع البرقية السرية ، مما أدى الىأضعاف موقفه أمام عبد الكريم وتوضح بأن موقف قاسم سيكون قاسياً وشديداً معه ، مما دفعه إلى محاولة التخلص من قاسم ، قبل أن يقوم الأخير بمحاسبته أو محاكمته كما حصل فيما بعد. وهذا ما يبرر وصف من حضر هذه الحادثة إذ

---

(١) هناء العمري، خفايا وملابسات في أعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، مجلة آفاق عربية، السنة الحادية عشر، آذار ١٩٨٦، ص٦٠.

(٢) هناء العمري، المصدر نفسه، ص٦٠.

(٣) أحمد فوزي، عبد السلام محمد عارف، ص٩٥.

(٤) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص٦٠

وصفوا عارف (بالأنهيار والخوف وفقدان التوازن حيث أصبح في موقف لا يحسد عليه ، ثم بعدها ، أدعى رغبته الأنتحار لتدارك الموقف).

كل ذلك أجبر عبد السلام عارف إلى السفر إلى المانيا وغادر العراق بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٥٨[١]. وبسفر عبد السلام رجحت كفة الشيوعيين على حساب القوميين. وحاول عبد الكريم قاسم أبعاد القوميين عن المناصب المهمة كما ذكر سابقاً[٢] ، وكان لوصفي طاهر سكرتير قاسم الخاص وذو التوجهات الشيوعية دورٌ مهمٌ في التأثير على قاسم ، لأستبعاد القوميين[٣].

ونتيجة لما تقدم ، أتفق بعض الضباط القوميين في مكتب وزارة الدفاع ، ومنهم صالح مهدي عماش ، وصبحي عبد الحميد ، وجاسم العزاوي ومحمد مجيد ، وعبد الستار عبد اللطيف. على أن يقوم (ست وعشرون) ضابطاً من منتسبي مقر وزارة الدفاع ، بالدخول إلى مكتب عبد الكريم قاسم ، وأشهار السلاح عليه ، وأجباره على تقديم أستقالته ، ثم تسفيره خارج العراق[٤]. على أن يتم تنفيذ تلك المحاولة يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨. ورافق ذلك عند عودة عبد السلام عارف من المانيا (بون) إلى بغداد يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٥٨[٥]. بصورة سرية حيث طلب من الطيار عدم الأباحة بأسمه وهويته ثم طلب سيارة تقف بجانب الطائرة خلافاً لما هو متبع في المطارات لنقلة متخفياً عن الأنظار إلى داره وعلى طريق جسر الصرافية[٦]. وكانت عودة عبد السلام ليلة تنفيذ محاولة عزل قاسم ، ويبدو أن عبد الكريم قاسم كان على علم بالمحاولة. لذلك تم أعتقال عبد السلام عارف وأحالته إلى المحكمة بتهمة التأمر على سلامة

---

(١) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص٢٠١،

(٢) ينظر، صفحة (٩٢) من بحثنا هذا.

(٣) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٤٢.

(٤) المصدر نفسه، ١٤٢.

(٥) هادي حسن عليوي، لمصدر السابق، ص١٩.

(٦) افادة الطيار (جاويد عمر) الذي قاد الطائرة التي نقلت عبد السلام عارف من بون إلى بغداد، أمام المحكمة بتاريخ ٢٧ كانون الأول ١٩٥٨. أحمد فوزي، عبد السلام عارف، المصدر السابق، ص٩٢.

الوطن[1] ، ومن ثم صدور الحكم عليه بالأعدام بتاريخ ٥ شباط ١٩٥٩[2].

وبعد إيداع عبد السلام عارف السجن وأبعاده عن الساحة السياسية ضعف نفوذ القوميين ، وبالمقابل تزايد نفوذ الشيوعيين والديمقراطيين حيث حاولوا ملء الفراغ الذي تركه القوميين ، وأخذو بمحاربة المناوئين لهم.

ربما أعتقد الزعيم عبد الكريم قاسم ان الحزب الشيوعي يعمل من أجله متناسياً أن للحزب الشيوعي أهدافه التي يسعى لتحقيقها ، على حساب منافسيه من الاحزاب الأخرى. ونتيجة لذلك أخذ الحزب الشيوعي يتمادى في اتهام خصومه السياسيين ، بالتآمر على الجمهورية ويطالب بإحالتهم إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة المهداوي)[3].

إن أستناد قاسم على الشيوعيين في تأييد حكمه ، ضد القوميين من أوائل ١٩٥٩ ، جعل الشيوعيين يصبون جام غضبهم على القوميين ، ولاسيما البعثيين منهم ، وشملت ثقتهم الحزب الوطني الديمقراطي. فقاموا بأعمال السجن والقتل والسحب على الأرض (السحل) والتعذيب. وكان لأعمال الشيوعيين تلك ردود فعل شديدة لدى المواطنين العرب. الذين فضلوا الحكومات الرجعية من بلادهم على الشيوعية[4].

وهنا لابد من السؤال ، هل كان عبد الكريم قاسم شيوعياً لكي يسمح للشيوعيين بمثل تلك الأعمال؟

واقع الحال لم نجد ما يؤيد أنتماء الزعيم عبد الكريم قاسم للحزب الشيوعي. بأستثناء النص الذي يذكره الملازم فالح حنظل ، حيث يقول (بأن السيد خروشوف رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي أدلى بتصريح في أسوان عام ١٩٦٤ وأمام عدد من رؤساء الدول العربية. بأن عبد الكريم قاسم كان قد أنظم رسمياً إلى الحزب لشيوعي

---

(١) حامد الحمداني، حزب البعث العربي في مأزق، ص٣.

(٢) أنظر، الملحق رقم (٦) نص قرار الحكم الصادر بحق العقيد الركن عبد السلام عارف.

(٣) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص٢٠٤.

(٤) فاضل حسين، المصدر السابق، ص٩٨.

العراقي قبل أربع سنوات من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[١].

وأن هذا النص ذكر بعد نهاية حكم عبد الكريم قاسم ، ولا يفهم منه أن أنضمام قاسم للحزب الشيوعي كان أنتماءاً أم تأييداً لأفكار الشيوعيون وتوجهاتهم القريبة من الحزب الوطني الديمقراطي[٢]. أو جاء الأنضمام من قاسم للشيوعيين ، كونهم مساندين له آنذاك في الموصل أو أستخدام الحزب الشيوعي كأداة مساعدة ومناصرة للتخلص من خصومه القوميين ومنهم عبد السلام عارف منافسه الرئيسي.

ويؤكد جاسم كاظم العزاوي وهو من الضباط القوميين وسكرتير عبد الكريم قاسم طيلة فترة حكمه في أكثر من مكان في مذكراته أن عبد الكريم قاسم لم يكن شيوعياً يوماً ما وهو يرفض أن يوصف بذلك[٣].

وهناك من يرى أن عبد الكريم قاسم لم يكن شيوعياً ، ولا أشتراكياً ولا ديمقراطياً ولا قومياً. وأنما كان قاسمياً فقط[٤]. لأن قاسم عندما أنهى القوى القومية المعارضة لسياسته. بدأ في ضرب الشيوعيين ، والحد من نفوذهم. وقد أعتمد هذه المرة على القوى القومية ، وغيرها من القوى السياسية في الساحة العراقية[٥].

إن المقصود بالقاسمية هنا هو السعي وراء السلطة السياسية من أجل السلطة بحد ذاتها لا من أجل المبادئ والعقائد التي يؤمن بها وبالتالي فهي نوع من الأنانية[٦].

---

(١) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٢٩ . نقلاً عن فالح حنظل، أسرار مقتل العائلة المالكة في بغداد، ص ٧٠ . إضافة إلى ما ذكره زكي خيري، أنظر الفصل الأول ص٦٨.

(٢) تم الأستفسار من كوادر الحزب الشيوعي في البصرة، عن شروط الأنتماء للحزب فكان الجواب هو الالتزام بحضور الأجتماعات ودفع بدل الأشتراك ولم يكن قاسم ملتزماً بكلاً الشرطين. ولم تؤشر سجلات الحزب أنتماء قاسم إلينا .مقابلة مع بعض قيادي الحزب الشيوعي ،محلية البصرة ، وهم الملازم محسن زويد ، وعباس الفياض وسيد جاسم الموسوي اجريت بتاريخ ٦ شباط ٢٠٠٧

(٣) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٢٤١ وص٢٥١.

(٤) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٣٠.

(٥) محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٤٤.

(٦) علاء جاسم حربي، المصدر السابق، ص٢٠.

وإذا كان عبد الكريم بهذه المواصفات التي نعت بها فهو قد خرج عن روح الثورة وغايتها ، التي تهدف إلى (تحقيق الحرية والعدالة والسعادة للمجتمع. وكانت هذه الأهداف هي صلب أهتمام قاسم وبما أن الثورة هي عملية مستمرة تعيد قواها تبعاً لهذا العالم المتغير)[1] وهذا ما يفسر تغير تكتيك قاسم في محاولة الموازنة بين القوى السياسية داخل المجتمع العراقي أنذاك.

وأخيراً لابد لنا من وصف حقيقة الزعيم عبد الكريم قاسم بعد كل ما نعت به. فأننا نراه شخصية وطنية ، وهبت نفسها للعراق وأعطت كل ما تمتلك للوطن بعد أن ترك الحياة الخاصة التي يفكر بها الرؤساء أمثاله وسكن وزارة الدفاع. وقدم أقصى ما يمكنه أن يقدمه للوطن. وعاش حياة قريبة من الزهد والبساطة ، لم يعشها قبله أو بعده رؤساء العراق وحكامه. إلا أن الظروف السياسية لم تخدمه.

(١) جيمس مايسون، الأوراق الفيدرالية، ترجمة عمران أبو مجلة، عمان، ١٩٩٦، ص٧.

الفصل الثالث

دور النخبة العسكرية في ث ١٤ ورة تموز والحركات المضادة لها

إن مقولة الثورة الفرنسية ، الثورة تأكل رجالها ، ونبوءة نوري السعيد التي قالها لرفعت الحاج سري ، في أعقاب إنكشاف اجتماع مشتل الكاظمية (في حالة نجاحكم فسينصب الواحد منكم للآخر المشانق)[1] تحققت فيما بعد ، ففي الوقت الذي حكم فيه على عبد السلام الرجل الثاني في الثورة بالإعدام ، وأودع السجن. حاول عبد الكريم قاسم حصر الصلاحيات بيده ، ولم يمنح مجلس السيادة الصلاحيات المطلوبة للقيام بدوره ، وجعل منه واجهة شكلية لا سلطة تنفيذية ولا تشريعية[2]. كذلك وقف قاسم حائلاً أمام أنتخاب رئيس الجمهورية وبقي المنصب معلقاً في عهده ، كما عمل عبد الكريم قاسم على تعطيل تأسيس المجلس الوطني لقيادة الثورة كما كان متفقاً عليه في تنظيم الضباط الأحرار ، كما صدرت قرارات الإعدام والتصفية السياسية بحق بعض أعضاء تنظيم الضباط الأحرار – كما سيأتي ذكره في أعقاب حركة الشواف – كما وقف قاسم ضد الوحدة الأندماجية مع الجمهورية العربية المتحدة[3].

أولاً: - عبد الكريم قاسم والكيلاني

بعد فشل حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ والتي قامت للإطاحة بحكم عبد الاله ونوري السعيد ، وإقامة حكومة الدفاع الوطني ، التي استمرت اقل من شهراً. عادت بعدها بريطانيا للسيطرة على العراق ، مما أضطر الكيلاني إلى الهرب إلى إيران ثم إلى تركيا ، ومنها إلى ألمانيا ، وبقى فيها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ثم رجع ا إلى السعودية التي أقام فيها حتى عام ١٩٥٥ ، ثم تركها ولجأ إلى مصر. وفي نهاية آب

---

(١) عماد نعمه العبادي، المصدر السابق، ص٧٣.

(٢) يتألف مجلس السيادة من الفريق الركن نجيب الربيعي رئيساً، والسيد محمد مهدي كبه عضواً، والسيد خالد النقشبندي عضواً. أنظر الملحق رقم (٩).

(٣) الموسوعة الحرة، ثورة يوليو ١٩٥٨ .Ar.wikipedi. org / wiki

١٩٥٨ ، عاد إلى الوطن بعد أن سمحت له الحكومة بذلك. فعاد الرجل إلى وطنه بعد أغتراب دام سبعة عشر عاماً[١].

وصل الكيلاني إلى بغداد في الأول من أيلول ١٩٥٨ بموافقة الزعيم عبد الكريم قاسم بعد تردد[٢]. وتم أستقباله بحفاوة من قبل الجماعات القومية التي هتفت بالوحدة العربية ، والقومية ، وبحياة الرئيس جمال عبد الناصر[٣]. ذلك الموقف أثار عبد الكريم قاسم ، حينما عرف بما حدث ، واعتبره نوعاً من المعارضة السياسية لحكمه.

ويبدو أن إبعاد عبد السلام عارف خارج العراق جعل المعارضة تبحث عن بديل له ، خصوصاً بعد إجراءات قاسم في إعتقال بعض الضباط القوميين ، ومضايقتهم ومراقبتهم من قبل الشيوعيين ، إلا أن هذا الإبعاد لم يؤدِ إلى القضاء على المعارضة ، كما كان متوقعاً ، بل زادها نشاطاً ، فألتف بعض الضباط القومين وبعض المعارضين من المدنيين حول رشيد عالي الكيلاني ، الذي عد نفسه البديل لعبد السلام عارف ، في الدعوة للوحدة العربية والتصدي للشيوعيين وانصارهم في العراق. صارت التهم توجه إليه ، ومنها التعاون مع جمال عبد الناصر لتحقيق الوحدة العربية[٤].

وشهدت تلك الفترة نوعاً من التنافس بين طرفين بارزين ، الشيوعيون ومؤيديهم والقوميون ومؤيديهم ، على الرغم من ان الجماعة الأخيرة ضمت أفراداً حركتهم فقط مشاعر التضامن ضد الشيوعيين أكثر من أية رغبة كاملة في الوحدة العربية. أما عن علاقة قاسم بالشيوعيين فقد اعتراها نوعاً من الغموض ، ففي الوقت الذي أيد فيه الشيوعيون قاسم ، فأن موقفه منهم بدأ متأرجحاً غامضاً. فهو لم يسمح لهم بنشر

---

(١) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٦٣ - ١٦٤.

(٢) عارض قاسم عودة الكيلاني بشدة، مقترحاً تأجيلها لوقت آخر لاعتقاده أن عودته ستشد وتقوي القوميين والوحدويين، وعبد السلام،وتحقيق أهداف عبد الناصر. إلا أن عبد السلام عارض قاسم، وطلب منه إصدار مرسوم يعفي به الكيلاني من العقوبات التي أصدرتها المجالس العرفية بحقه في العهد الملكي وإرجاع أمواله المصادرة. خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، جـ٥، ص١٦.

(٣) خليل إبراهيم حسين، المصدر نفسه، ص١٨.

(٤) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، جـ١، ص٢٧٣.

جريدتهم – اتحاد الشعب – إلا في شباط ١٩٥٩ ، ولم يسمح بتعيين أي ممثل للحزب الشيوعي في أي منصب وزاري اوتنفيذي حساس [١]. ومن جانب آخر ، فلم يعرض قاسم في هذه الظروف على الكيلاني ، أي منصب في الحكومة- كما توقع- مما أثار في نفسه وجدا واضحاً[٢].

مع تطورالأحداث ، تجمعت مظاهرة أمام مبنى وزارة الدفاع صباح يوم ٨ كانون الأول ١٩٥٨ ، جمعت لفيفاً من الشيوعيين ، وهم يهتفون بسقوط الاستعمار ويلوحون بالحبال ويرددون شعار (ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة)[٣]. وأعلن بيان رسمي حكومي عن وجود هذه المؤامرة ، وأخذت المجموعات التي تسمى (بالمقاومة الشعبية) والتي كانت تحت سيطرة الحزب الشيوعي[٤] ، ومرتبطة بالزعيم عبد الكريم قاسم شخصياً[٥] ، تفتيش البيوت والسيارات ، وبعد ذلك تم أعتقال رشيد عالي الكيلاني على أساس أنه زعيم المؤامرة ، ومعه ابن أخيه مبدر الكيلاني والمحامي عبد الرحيم الراوي[٦].

---

(١) ماريون وبيتر سلوجلت، المصدر السابق، ص١٠٧.

(٢) مجيد خدوري، امصدر السابق، ص١٤٠.

(٣) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(٤) تأسست المقاومة الشعبية أستناداً إلى قانون رقم ٣ للعام ١٩٥٨ وتألفت من متطوعين عرب وعراقيين، وكانت مهمة المقاومة تدريب المدنيين على السلاح، ليصبحوا قوة تشابه القوات المسلحة، وتساندها في أعمالها في حفظ الأمن في الداخل، والدفاع ضد أي هجوم خارجي، على أثر إنزال قوات البحرية الأمريكية في لبنان وتهديد الثورة في العراق، وعين طه مصطفى اليامرني قائد الحرس الملكي السابق، قائداً لها. وجعل أرتباطه بوزير الدفاع، وبلغ عدد أفرادها في ٢٠ آب ١٩٥٨ إحد عشر ألف شخص، وقد ساعدت عبد الكريم قاسم ضد تحركات القوميين. مجيد خدوري، المصدر السابق، ص١١٤،حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث ،ص١٥٨ -١٥٩

(٥) اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في دورة طارئة في نهاية تموز ١٩٥٨ وقررت الخضوع لقاسم، حسب التعميم الداخلي للحزب الصادر عام ١٩٦٧ بعنوان (محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي للفترة ١٩٥٨ -١٩٦٥. أنظر،حنا بطاطو، المصدر السابق، ص١٥٩ ؛ وانظر، قانون المقاومة الشعبية رقم ٣ للعام ١٩٥٨، الوقائع العراقية، العدد ٤ آب ١٩٥٨.

(٦) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٢٠٤.

وتم إحالة رشيد عالي الكيلاني ورفاقه إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة في ١٩ كانون الأول ١٩٥٨ وبعد بضع جلسات سرية أصدرت المحكمة حكمها بإعدام عبد الرحيم الراوي ومبدر الكيلاني ، وبراءة رشيد عالي الكيلاني[١].

ونرى ان تبرئة الكيلاني قد تكون بسبب دوره الوطني في حركة ١٩٤١ وكبر سنه الذي بلغ السادسة والستين عاماً ، كل ذلك جعل رئيس المحكمة يعامله بنوع من الاحترام والتقدير ، ومما يؤيد هذا الرأي ، هو موقف الشيخ محمد رضا الشبيبي[٢] أمام عبد الكريم قاسم في أعقاب هذه الأزمة ، وعندما أستشاره قاسم (هل أن الكيلاني يحن إلى الحكم ، ويريد أن يلحق العراق بالعربية المتحدة فوراً؟) فكان جواب الشبيبي(سيادة الزعيم لا تصدق الأقاويل وأنا أؤكد لك أن الرئيس عبد الناصر لا يريد الوحدة الفورية ولكنه يريد قوة عربية وتضامن ، كما ان الكيلاني بلغ من العمر الذي لا يساعده على طلب الحكم ، وان الكيلاني رجل وطني ضحى كثيراً في سبيل وطنه ولابد من تقديره ورعايته)[٣].

ويبدو أن عبد الكريم قاسم لم يقتنع بقرار المحكمة ببراءة رشيد عالي الكيلاني ، لذا حاول أن يتأكد بنفسه من خلال أستدعاء المحكومين مبدر الكيلاني والراوي إلى مكتبه في وزارة الدفاع وحاول التحقيق معهم مجدداً بنفسه ، ومن خلال ذلك التحقيق أعترف مبدر الكيلاني وعبد الرحيم الراوي على أشتراك رشيد عالي الكيلاني في المؤامرة بالتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة لأسقاط الحكم في العراق[٤].

ومن الجدير بالذكر ان الرأي القائل بمحاولة عبد الكريم قاسم أجبار المحكومين بالقوة للأعتراف بأشتراك رشيد عالي الكيلاني بالمؤامرة ، غير صحيح وأن الاعتراف

---

(١) أنظر، الملحق رقم (٧) قرار الحكم الصادر من المحكمة بحق المتهمين الثلاثة.

(٢) هو شخصية وطنية لها رأي محترم عند عبد الكريم قاسم، وعلى صلة وثيقة به، أنظر، نوري عبد الحميد العاني، الوزارات، جـ٢، ص٢١٦.

(٣) خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، جـ٥، ص٦٣.

(٤) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٦٦.

الذي أدلى به مبدر الكيلاني وعبد الرحيم الراوي جاء لسببين ، الأول هو شعور المتهمين بعد إصدار الحكم عليهم بالأعدام ، والبراءة لرشيد عالي الكيلاني أن الأخير نجا بنفسه وتركهم تحت طائلة العقاب ، فكان في رأيهم أنه لابد أن يصيبه ما أصابهم فشكل هذا العامل النفسي حالة من ردود الفعل جعلتهم يعترفون عليه بمجرد التحقيق معهم من قبل عبد الكريم قاسم.

أما السبب الثاني فهو الخلاف داخل عائلة الكيلاني حول من الذي يتولى الأوقاف التابعة للحضرة الكيلانية وهي ليست بقليلة فبعضها يقع داخل بغداد والبعض الآخر في الألوية ، مثل الأوقاف في لواء الكوت وغيرها وان حصول رشيد على تولية رسمية من المحكمة الشرعية[١] ، جعل السيد عصام وهو الأخ الأكبر لمبدر الكيلاني يختلف معهُ ، وقد يكون هذا الخلاف العائلي هو أحد الدوافع لدى مبدر الكيلاني للتخلص من رشيد عالي الكيلاني ، فأستغل مثل هذه الفرصة وحاول الإيقاع به.

وفي ضوء اعترافات مبدر الكيلاني وعبد الرحيم الراوي ، أمام عبد الكريم قاسم ، ورغبة قاسم في إدانة الكيلاني[٢]. تمة إعادة محاكمة رشيد عالي الكيلاني في ١٧ كانون الاول ١٩٥٨ رغم ان القانون العراقي آنذاك لا يجيز تقديم شخص للمحاكمة بجريمة واحدة مرتين[٣] ، وحكم على رشيد عالي بالأعدام شنقاً حتى الموت[٤].

وفضلاً عما تقدم فأن إصرار قاسم على إدانة رشيد عالي الكيلاني قد يكون متأتٍ من المعلومات التي وصلت قاسم من السفير البريطاني (مايكل رايت) في

---

(١) خليل أبراهيم حسين، الموسوعة، جـ٥، ص٦١.

(٢) زادت خشية قاسم من نشاط رشيد عالي الكيلاني بعد أن بلغته تحذيرات عديدة من جهات مختلفة، منها عدد من الشخصيات السياسية السابقة التي كانت على علاقة سيئة بالكيلاني أمثال جميل المدفعي وطه الهاشمي، وحكمت سليمان. جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٢٠٥،٢٠٤.

(٣) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٦٧،١٦٦.

(٤) أنظر، المحلق رقم (٨) قرار الحكم.

الساعة الثامنة من صباح يوم ٦ كانون الأول ١٩٥٨. حين أبلغه السفير بورود رسالة عاجلة من لندن نصها (أن المخابرات البريطانية وصلتها معلومات تؤكد ان رشيد عالي الكيلاني يدبر لأنقلاب وأنه يتصل ببعض الضباط من الجيش وأن مالاً وسلاحاً قد وضع تحت تصرفه ليقوم بأنقلاب يفتح فيه الطريق لأنضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة[١].

ويبدو هذا الموقف البريطاني غريباً ، إلا ان الكره الشديد من قبل بريطانيا لمصر ، وربما لرشيد عالي الكيلاني هو الذي جعلها تفضل الوقوف إلى جانب عبد الكريم قاسم ودعمه وحاولت خلق حالة من الخلاف بين قاسم وجمال عبد الناصر الذي يشكل خطراً على مصالح بريطانيا في المنطقة العربية من خلال محاولة دفع قاسم للأصطدام بالقوميين ، لكي لا تكون وحدة بين مصر والعراق.

وكانت بريطانيا في الوقت نفسه تسعى إلى تمزيق وتقسيم المنطقة العربية بما يتوائم مع مصالحها ، ومصالح حلفائها باستخدام أنظمة عربية موالية لها لتحقيق غاياتها تحت عناوين وشعارات مختلفة[٢].

ومن الجدير بالإشارة ان الوطنيين العراقيين ، كانوا يعتقدون ان (أسرائيل)فقدت أقوى ظهير لها بسقوط حلف بغداد ، وان اختفاء بريطانيا عن مسرح السياسة العربية سينهي جميع المشاكل العربية والمعوقات للوحدة[٣].

وقد يصح ما ذكره أحد الباحثين من أن للشيوعيين دوراً مهماً في دفع عبد الكريم قاسم بعد تسفير عارف ، بإبعاد القوميين ومنهم الكيلاني عن الساحة السياسية ، وقد وافقت أهواء عبد الكريم قاسم هذه الطروحات فسعى إلى تنفيذها[٤].

---

(١) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص٢٧٧.

(٢) ولاء عبد الباقي محمد الرويشد، المحكمة العسكرية العليا الخاصة في العراق والقضية السورية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب جامعة البصرة، ١٩٩٧، ص١٨٨.

(٣) م.و.و. ثائق مجلس السيادة ، تقرير خاص ، ملف رقم٢٥٤/ ٤١١.

(٤) خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، جـ٥، ص٤١.

تنظر صفحة (٩٢) من بحثنا هذا

ومما زاد الجفوة بين قاسم والقوميين هو أستقالة عدد من الوزراء القوميين في ٦ شباط ١٩٥٩ وإحلال وزراء آخرين محلهم – كما ذكر سابقاً-# ذلك التعديل الوزاري الذي أفقد الوزارة عدد من الوزراء الجيدين ، ومجيء وزراء أقل كفاءة. وأن هذا التعديل خدم الشيوعيين – إلى حد ماوزاد نفوذهم على حساب القوميين[١].

ونتيجة لذلك حشدت الأحزاب الديمقراطية ، والمتمثلة بالحزب الشيوعي ، والحزب الوطني الديمقراطي ، والحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) ، جهودها لمساندة عبد الكريم قاسم ضد التحركات السياسية للقوميين[٢].

في خضم تلك الظروف السياسية التي مر بها العراق شعرت النخبة العسكرية ومنها العسكريون الذين شاركوا في تفجير ثورة ١٤ تموز ، أنهم أصبحوا يفقدون دورهم السياسي ، مقابل تصاعد النفوذ السياسي للأحزاب ، ومحاولتها الوصول إلى السلطة من خلال تأييد عبد الكريم قاسم لذلك فكروا بالقيام بحركة مضادة لاستعادة السلطة من عبد الكريم قاسم[٣].

ثانياً: - حركة عبد الوهاب الشواف في الموصل

ضمت مدينة الموصل اتجاهات سياسية عدة ، منها اتجاهات قومية مدنية وعسكرية ، فضلاً عن الاتجاه الديني ، وأزاء هذا الوضع المتشابك قررت منظمة أنصار السلام الذي يسيطر عليها الشيوعيين ، ويرأسها عزيز شريف ، أتخاذ أسلوب التحدي ، وعقد أجتماع عام لأنصار السلام في الموصل[٤].

وبدأت الاستعدادات لهذا الاجتماع بشكل مكثف وواسع ، ولتحقيق ذلك أصبح النقل مجانياً في القطارات الحكومية ، لنقل المشاركين من بغداد[٥] ، ورافق ذلك حملة إعلامية شنتها الصحف اليسارية وفي مقدمتها(أتحاد الشعب) ، في الوقت

---

(١) جاسم العزاوي، المصدر اسابق، ص٢١١.

(٢) الموسوعة الحرة، ثورة يوليو ١٩٥٨، المصدر السابق، ص١٩.

(٣) محمد حديد، المصدر السابق، ص٣٧١.

(٤) المصدر نفسه، ص٣٧١.

(٥) عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص٣٧٤.

الذي أخذ الوضع بالتأزم بالموصل ، واحتمالات تفجير الوضع في أي ساعة[١].

وهنا لابد من الإشارة إلى ان الموصل تعتبر من المناطق المتميزة بالفكر القومي بشكل واضح ، بسبب قربها من سوريا ، الأقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة وتأثيرات المد القومي الناصري على المدينة. كذلك رغبة أهل الموصل بالانخراط في سلك القوات المسلحة ، وذلك نتيجة التأثر بالعسكرية التركية وكون بعض رجالات الموصل عملوا في الجيش العثماني ، وكانوا من ضباط الجيل الأول ، وقد ولّد ذلك رغبة لدى أبناء الضباط للعمل في القوت المسلحة العراقية ، ضمن الجيل الثاني من الضباط الذين كانوا أعضاء في تنظيم الضباط الأحرار ، وساهموا في ثورة تموز ١٩٥٨ مثل عبد الوهاب الشواف ، وناجي طالب ورفعت الحاج سري ، وناظم الطبقجلي ، وبذلك يصح القول أن أختيار الموصل منطلقاً لحركة الشواف كون أغلب الضباط فيها ذو ميول قومية فضلاً عن تأييد سكان المنطقة لهم ، وبعدها عن العاصمة. وكذلك إسناد الفرقة الثانية في كركوك إلى قيادة الزعيم الركن ناظم الطبقجلي وهي من الفرق التي لها أهمية كبيرة من ناحية قوتها بالنسبة لفرق الجيش الأخرى ، مما يوفر للحركة زخماً يؤثر إلى حد كبير على القطعات الأخرى وعلى زعزعة السلطة ببغداد ، إذا تمردت على أوامر الحكومة المركزية ، غير أن تقاعس ناظم الطبقجلي عن مساندة الحركة في الموصل جعل القطعات الأخرى تتردد هي الأخرى في مساندة الحركة الأمر الذي أدى إلى إنعزال حركة الموصل[٢].

وقد كان مؤتمر أنصار السلام هو السبب المباشر لقيام الحركة فقد كان مقرراً له أن يعقد في الحلة[٣] ، إلا أن تغير المكان إلى الموصل اثار مخاوف الكثيرين من أهالي الموصل الذين طلبوا من العقيد الركن عبد الوهاب الشواف آمر موقع الموصل ، الحيلولة دون عقد هذا المؤتمر في مدينتهم ، خوفاً من العواقب الوخيمة[٤]لانعقاده.

---

(١) محمد حديد، المصدر السابق، ص٣٧١.

(٢) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٦٩.

(٣) الطريق، الأحداث المؤسفة في الموصل عام ١٩٥٩. www. iraqcp. Org/ members. 3.

(٤) عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص٣٧٤.

ذهب الشواف إلى بغداد يوم٢٣ شباط ١٩٥٩ ، وألتقى مع الحاكم العسكري العام أحمد صالح العبدي ، موضحاً له أخطار أجتماع أنصار السلام وما يتوقعه من عواقب وخيمة ، ولم يبت الحاكم العسكري في الأمر ، كما ألتقى الشواف مع قائد القوة الجوية جلال الأوقاتي ذو الميول الشيوعية ، ولم يتمكن من أقناعه رغم التحذيرات التي أبداها له. فطلب مقابلة عبد الكريم قاسم ، شارحاً له بالتفصيل تصرفات الشيوعيين ، وضرورة الحد منها في الموصل ، وطلب منه إلغاء اجتماع أنصار السلام مبيناً له مغبة هذا الاجتماع الذي قد يؤدي إلى التصادم والاقتتال[١].

وهنا يثار سؤال عن سبب عدم اهتمام قاسم بتحذيرات الشواف علماً أنها تنذر بعواقب وسيئه قد تؤدي إلى حرب أهلية في الموصل.

لقد كان قاسم يعرف بدقة ما يدور في الموصل من خلال ما ينقله بعض المقربين ، وهذا ما ظهر عندما ألتقى قاسم بوفد أعضاء المؤتمر الأول لنقابة المعلمين في الموصل أثناء وجودهم في بغداد في أواسط شباط ١٩٥٩ ، ودار الحديث بين قاسم ورئيس الوفد يحيى الشيخ عبد الواحد ، الذي أخذ يحذر قاسم من نشاط الضباط القوميين والبعثيين(والقوى العشائرية المتعاونة معهم ، والسلاح الذي يهرّب عبر الحدود السورية ويخزن في الموصل ، وتسليح قبائل شمر)[٢] ونشاط عملاء شركات النفط في عين زالة والموصل في هذا الاتجاه. وطلب من قاسم أن ينقل هؤلاء الضباط ، ويفرقهم إلى مناطق عدة منعاً لوقوع ما لا تحمد عقباه. إلا أن قاسم رد على رئيس الوفد (إننا ندرك الأمور إدراكاً جيداً) وأن العقيد الشواف هو أحد الضباط الأحرار ، وانتم تهولون الأمور وتضخمونها ، ونحن أقوياء واثقون من أنفسنا[٣].

ويستدل مما سبق أن عبد الكريم قاسم فضل عدم الأخذ بالوشايات او مجرد

---

(١) خليل إبراهيم حسين، اموسوعة، جـ٤، ص١١٦.

(٢) كان الشيخ أحمد عجيل الياور رئيس قبيلة شمر من الأقطاعيين الذين تضررت مصالحهم بفعل قانون الإصلاح الزراعي، ومن النواب الذين أفقدتهم ثورة تموز نفوذهم. حامد الحمداني، ثورة ١٤ تموز، المصدر السابق، فصل٣، ص٢٠.

(٣)المصدر نفسه، فصل٣، ص١٣.

الشك بأحد من رفاقه الضباط الأحرار وقدم حسن الظن على سوءه ، ولعل ما قام به في السياسة مبالغ فيه ، إلا أنه فعل ذلك ، وفضل أن يقع الفعل ثم يحاسب الفاعل لا أن يحاسب الفاعل قبل وقوع الفعل لكي يكون أكثر عدلاً. وهذا موقف جيد يسجل له وليس عليه. لكن في السياسة يعتبر عملاً غير جيد ، والمبدأ العسكري يقول (خير وسيلة للدفاع هي الهجوم).

ومن ناحية أخرى فأن عبد الكريم قاسم حاول التهوين من مخاوف الشواف ، من اجتماع أنصار السلام في الموصل ، وحاول تهدئة مشاعره ، واسترضاءه[١].

وفي الوقت نفسه كانت هناك خطة رسمها بعض أعضاء النخبة العسكرية ذوي التوجهات القومية ، وفي مقدمتهم الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية في كركوك ، والعقيد رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية بالتعاون مع الشواف وبعض الضباط القوميين الآخرين ، تقوم الخطة بالسيطرة على الموصل ، وكركوك ، ثم تعقبها مظاهرات في بغداد ، ينظمها بعض القوميين ، مما يضطر عبد الكريم قاسم إلى إصدار الأوامر إلى الوحدات العسكرية في بغداد لتفريق المتظاهرين ، فتستغل تلك الوحدات ، الفرصة وتحتل المراكز المهمة وتعلن تنحية عبد الكريم قاسم[٢].

ومن الجدير بالذكر ان الأسباب التي دفعت الضباط للقيام بهذه الحركة مختلفة ، إلا أنها تصب في سبب واحد هو تغيير الوضع القائم[٣] ، وذلك كون هؤلاء الضباط قد شاركوا وأيدوا ثورة ١٤ تموز حين اندلاعها ، لكنهم أخذوا يشعرون الآن بالمرارة بعدها لأن غيرهم أستأثر بالمناصب الهامة ، وحين بدأت تتكشف الصراعات في قمة السلطة ، أحسوا بالحاجة إلى إستعادة مكانتهم السابقة وحددوا موقفهم إلى جانب المناوئين لعبد الكريم قاسم ، ومن أبرز هؤلاء الضباط محمود عزيز وخليل

---

(١) عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص٣٧٤.

(٢) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٨١.

(٣) بطاطو، المصدر السابق، جـ٢، ص٣٧٥.

سلمان وعلي توفيق وخضر محمد ونافع داود وشكر الحنكاوي ويوسف كشموله[١]. وكان بعضهم كالعقيد رفعت الحاج سري قومياً ، وبعيداً عن توجهات قاسم الوطنية ، التي استبعدت القوميين وما يخططون له في التقارب مع الجمهورية العربية المتحدة[٢].

أما عبد الوهاب الشواف فقد عومل معاملة قاسية لم تراع موقعه ودوره في ثورة تموز من قبل عبد الكريم قاسم ، ففي اليوم الثاني لثورة تموز أختير ليكون الحاكم العسكري العام وأبلغ بذلك ، إلا أن عبد السلام عارف أصر على أبعاده إلى الموصل ، وأعطي المنصب إلى أحمد صالح العبدي[٣] ، ثم رشح لشغل منصب وزير الداخلية بعد إبعاد عبد السلام عارف وأبلغ بذلك ولم يكتم سروره بهذا الترشيح مهيئاً نفسه لهذا الغرض إلا أن قاسم فاجأ الجميع بتعيين أحمد محمد يحيى السفير العراقي في السعودية الذي لم يكن قد أسهم في الثورة ، ولم يكن من الضباط الأحرار لهذا المنصب فأنزعج الشواف إنزعاجاً شديداً ، وزاد من نقمته على الوضع والرغبة في التمرد ، الرغبة التي أستغلها الضباط القوميون في الموصل وفي مقدمتهم محمود عزيز[٤].

فضلاً عن ذلك ضمت الحركة عدداً من ضباط اللواء العشرين الذين نفذوا ثورة ١٤ تموز ، والذين تم تشتيتهم ، بعد تنحية عبد السلام عارف[٥]. وهم الزعيم ناجي طالب والعقيد عبد العزيز العقيلي والعقيد منير فهمي الجراح والعقيد عبد اللطيف الدراجي والعقيد طاهر يحي .اما الزعيم ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية في كركوك وصاحب أعلى رتبة عسكرية بين ضباط الحركة ، فقد جاء إنضمامه إلى الحركة ، خوفاً من تقدم الشيوعيين وتزايد نفوذهم على حساب جماعة الاتجاه القومي. وهو شعور مشترك مع باقي الضباط[٦].

---

(١) عزيز سباهي، المصدر السابق، جـ٢، ص٣٧٥.

(٢) الطريق، الأحداث المؤسفة، المصدر السابق، ص٣.

(٣) عزيز سباهي، المصدر السابق، جـ٢، ص٣٧٨.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٧٩.

(٥) الطريق، المصدر السابق، ص٣.

(٦) بطاطو، المصدر السابق، ص١٨٤.

كذلك كان للملاّك الذين تضررت مصالحهم بفعل قانون الإصلاح الزراعي[١] ، وفي مقدمتهم الشيخ أحمد عجيل الياور شيخ مشايخ شمر دور في إسناد حركة الشواف في الموصل من خلال جمع خمسمائة مقاتل وإرسالهم إلى ضواحي مدينة الموصل ، وأتفق مع الشيخ دهام الهاوي شيخ شمر (السوري) وعلي الباشا ليعينا الحركة إذا ما أقتضى الموقف معونتها[٢].

ونرى أن حركة الشواف في الموصل لم تقتصر على الأطراف الداخلية التي سبق ذكرها ، بل أن لها أمتدادات خارجية ، عربية ، ودولية ساندتها ودفعت بالشواف إلى القيام بحركته. وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة ، التي لجأ إليها بعض رجال حركة الشواف لطلب المساعدة ، وقد أستجاب عبد الناصر لطلبهم ، بتجهيزهم بمحطة إذاعة وثلاثمائة متطوع من المغاوير ، واسلحة خفيفة ، وسرب من الطائرات[٣]. وفي يوم ٧ آذار ١٩٥٩ وصلت هذه المساعدات إلى منطقة تل كوجك ، وكان السلاح على هيئة أكداس وبرفقة جنود وضباط صف سوريين ، وفي يوم إعلان الحركة ٨ آذار ، كان المقدم السوري إبراهيم أدهم على أتصال بالشواف ، لتلقي المعلومات وإيصالها إلى عبد الحكيم عامر تلفونياً ، الذي بدوره أوصل الموقف لجمال عبد الناصر[٤].

كذلك كان للبريطانيين والأمريكان دوراً غير مباشر في تشجيع قيام حركة الشواف في الموصل ، وذلك من خلال جعل الجيش الإيراني على أهبة الاستعداد للتدخل على الحدود مع العراق[٥] ، وكذلك خطط البريطانيون لدفع الجيش الأردني إلى داخل العراق إذا ما تطور الموقف في الموصل لصالحهم[٦].

---

(١) الطريق، المصدر السابق، ص٤.

(٢) محمود الدره، ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل من تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٧، ص١١٠.

(٣) محمود الدره، المصدر السابق، ص١٠٩.

(٤) وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، هيئة التنسيق في المحمة العسكرية العليا الخاصة، بغداد، ١٩٦٠، الجزء ١٢، ص٣٠٣.

(٥) تقرير إذاعة الـ (B.B.C.) البريطانية، خليل إبراهيم حسين الزوبعي، الوثائق البريطانية، جـ٣، ص١٣٩.

(٦) وثائق السفارة البريطانية في بغداد، رقم الوثيقة -وزارة الخارجية ١٤٠٩٠٩/٣٧١، تقرير السفير البريطاني في بغداد ارايس كراوفورد، R.S. Crawford. خليل الزوبعي، المصدر نفسه، ص١٣٩.

أمام هذا الموقف المتأزم كان عبد الوهاب الشواف في وضع لا يحسد عليه. ففي الوقت الذي أصر فيه عبد الكريم قاسم ، ووصفي طاهر ، على إقامة مهرجان أنصار السلام في الموصل يوم ٦ آذار ١٩٥٩ ، رغم التحذيرات المتكررة التي أبداها الشواف يوم ٢ آذار ١٩٥٩. والتي وصلت إلى حد الالتماس والتوسل والرجاء بإلغاء أو تغيير مكان المهرجان ، لكن دون جدوى[١].

هذا من جانب ، وفي الجانب الأخر كانت الاتصالات السرية جارية بين الشواف وناظم الطبقجلي في كركوك ، ورفعت الحاج سري في وزارة الدفاع ببغداد ، فضلاً عن شخصيات أخرى مثل فؤاد الركابي أمين سر قيادة حزب البعث ، والشيخ عجيل الياور ، وأطراف سورية. وتم تحديد ساعة الصفر في الساعة السابعة من صباح يوم ٨ آذار ١٩٥٩[٢]. وقد تم استلام معدات الإذاعة في مخفر تل كوجك العراقي من مدير المخابرات السورية المقدم إبراهيم أدهم ، من قبل الشيخ عجيل الياور والمحامي سامي باشعالم[٣] ومحمود الدره ، وتم إيصالها إلى الموصل الساعة الثانية من صباح يوم الأحد ٨ آذار ١٩٥٩[٤].

---

(١) اتصل الشواف يوم ٢ آذار بقاسم في الساعة الحادية عشر صباحاً وقال له (سيادة الزعيم أرجوك بالأخوة التي بيننا، أرجوك ان تصدر أمركم بمنع هذا المؤتمر الشيوعي، سيادة الزعيم ليش هذا التحدي لشعور الضباط وشعور الناس، سيادة الزعيم الناس خايفه على أرواحها .. أرجوك أرجوك أعمل چاره (حل) نص باقي المكالمة والمكالمة الثانية مع وصفي طاهر،أنظر،خليل إبراهيم حسين،الموسوعة، ج،٤، ص١٣٧ -١٤٩.

(٢) محمود الدره، المصدر السابق، ص١٢٤، ١٢٥، ١٢٦.

(٣) وهو من أسرة العمري، ونائب سابق في العهد الملكي.

(٤) وكانت الإذاعة المؤمل الحصول عليها من الجمهورية العربية المتحدة إن تبث على الموجة المتوسطة التي تذيع عليها محطة بغداد، وفي يوم الحركة خطط أن تقصف الطائرات مرسلات أبو غريب فتتوقف إذاعة بغداد، وعندها تتولى إذاعة الحركة البث على نفس التردد، وتعلن البيان الأول للحركة، لكي تسمعها الوحدات العسكرية في بغداد والمحاويل والمسيب والديوانية، وأعضاء حزب البعث في بغداد حيث تنطلق المظاهرات في شوارع بغداد بمجرد سماع البيان. وتنفذ الوحدت العسكرية واجباتها المخطط لها. إلا أن الإذاعة التي أستلمها رجال الحركة كانت تبث على الموجة القصيرة والتي لا تسمع خارج حدود الموصل. وبذلك خسر رجال الحركة نصف المعركة. محمود الدره، المصدر السابق، ص١٢٨.

ونرى ان تحديد موعد ومكان الحركة كان غير موفقاً وذلك كون مدينة الموصل ، خلال تلك الأيام تعيش احتفالات أنصار السلام من قبل الشيوعيين ، المؤيدين إلى الزعيم عبد الكريم قاسم وكانوا بإعداد كبيرة شكلت عائقاً أمام نجاح الحركة. ولو أختيرت كركوك فقد يكون نجاح الحركة مضموناً لأن كركوك هي مقر الفرقة الثانية التي يقودها العسكري المعروف الزعيم ناظم الطبقچلي ، الذي كان لشخصه الأثر البالغ في نفوس العسكريين والقوميين على حد سواء ، وسهولة التحرك فيها ، لعدم وجود تجمعات جماهيرية معادية كمؤتمر أنصار السلام.

وفي يوم ٧ آذار ١٩٥٨ ، وقع المحذور عندما قام القوميون بمسيرة كبيرة ، أخترقت شارع الفاروق في الموصل ، فأصطدمت بالشيوعيين الذين أطلقوا الرصاص عليها[١]. ونتيجة تبادل إطلاق النار بين الطرفين وقعت إصابات ، بين الفريقين ، وعلى أثر ذلك ، أمر آمر موقع الموصل بإنزال قوات الجيش إلى الشارع[٢].

وكان أهل الموصل يرون في الجيش القوة الواعية والقادرة على تهدئة الوضع وتخليصهم من الوضع المضطرب[٣]. ولذلك منع عبد الوهاب الشواف آمر منطقة الموصل تدخل القوى غير النظامية وطالب بأنسحابها إن كانت قد دخلت الموصل سابقاً[٤]. وقام آمر المنطقة بإنزال قوات من الجيش بأمرة صغار الضباط من أهالي الموصل إلى الشارع لغرض المحافظة على النظام ، إلا أن أعمال العنف تطورت بشكل ملحوظ[٥]. مما دفع الشواف إلى إعلان خطة الأمن المتمثلة بإنزال القوات إلى الشوارع ، وإعلان منع التجول ، واعتقال الجماعات غير المرغوب فيها[٦]. وشملت

---

(١) عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص٣٧٥.

(٢) محمد حديد، المصدر السابق، ص٣٧٢.

(٣) ساجد شرقي المشعان، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في عالم الجنوب (دراسة حالة) رسالة ماجستير غير منشورة، آداب، البصرة، ٢٠٠١، ص٦.

(٤) إن القوات غير النظامية التي قصدها الشواف، هم بعض رجال عشيرة شمر والبالغ عددهم (٥٠٠) شخص مسلح هيئهم الشيخ عجيل الياور لمساندة حركة الشواف في الموصل، بالأتفاق مع ضابط ركن اللواء محمد عزيز، محمود الدره، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٥) محمد حديد، المصدر السابق، ص٣٧٢.

(٦) حول تفاصيل خطة أمن الموصل، أنظر، عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص٣٨٦.

حملة الاعتقال أقطاب الشيوعية أمثال عبد الرحمن القصاب ، وعبد الرحمن جلمران وكامل قزانچي[١] ، وفي ليلة ٧-٨ آذار قامت قيادة لواء الموصل بحملة أعتقال للعناصر الشيوعية والمشكوك بولائها للحركة ، فأعتقل عدد من الضباط وضباط الصف والجنود ، وأرسلوا مخفورين إلى مديرية الأنضباط العسكري في الثكنة الحجرية[٢]. إلى جانب المدنيين الشيوعيين الذين تزعموا مظاهرات أنصار السلام[٣].

وفي فجر الثامن من آذار ١٩٥٩ كان كل أعضاء اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في الموصل تقريباً في السجن[٤]. وفي صباح يوم ٨ آذار ١٩٥٩ حاول المهندس السوري يوسف أبو شاهين تشغيل الإذاعة ، حتى يتم إذاعة البيان الأول للحركة إلا أنه لم يستطع تشغيلها[٥] ، مما أضطر رجال الحركة إلى الاستعانة بالخبير (بيرت ويليامز Bert Williams) أحد مستخدمي شركة نفط العراق في عين زاله[٦] ، والآخر المهندس النقيب نافع عبد الكريم ضابط أشغال المعسكر. ونتيجة لتعطل الإذاعة فقد أذيع البيان الأول للحركة حوالي الساعة السابعة صباحاً يوم ٨ آذار ١٩٥٩ من قبل محمود الدره[٧]. بواسطة مكبرات الصوت ، إلى ان تم إصلاح الإذاعة الساعة العاشرة صباحاً ، وتبين ان صوتها مسموع داخل الموصل فقط. مما أضطر الرائد محمود عزيز إلى الاتصال بضابط المخابرات السوري في القامشلي النقيب حكمت ، وطلب منه إذاعة البيان في إذاعة دمشق. وبهذه سمع نبأ الحركة في أنحاء العراق والعالم[٨] وكان

---

(١) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص٣٨٨.

(٢) وهي ضمن الوحدات العسكرية الواقعة في وادي حجر، وكانت تحتوي على (محجر) سجن أنفرادي.

(٣) محمود الدره، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٤) عبد الرزاق أسود، المصدر السابق، ص٣٧٦.

(٥) عزيز سباهي،المصدر السابق، ص٣٩٠.

(٦) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، السفارة البريطانية في بغداد، رقم الوثيقة ١٤٠٩٠٩/٣٧١، تقرير السفير البريطاني في بغداد أيس كرواوفرد، حول انتفاضة الموصل في ١٢ آذار ١٩٥٩. خليل الزويعي، الوثائق البريطانية، ج٣، ص١٣٧.

(٧) وهو ضابط متقاعد، من ضباط حركة مايس ١٩٤١.

(٨) أنظر، الملحق رقم (٩) البيان الأول لحركة الشواف.

بتوقيع قائد الحركة العقيد الركن عبد الوهاب الشواف[١].

فضلاً عن الأخفاقات التي حصلت في الساعات الأولى للحركة بسبب تعطل الإذاعة ، فقد كان هناك أخفاقاً أكبر في تردد سلاح الجو في اليوم الأول من تنفيذ المهام المكلف بها وذلك بسبب تقاعس وتردد عقيد الجو عبد الله ناجي آمر القاعدة الجوية في الموصل عن قصف مرسلات الإذاعة العراقية في أبي غريب. لأسكات إذاعة بغداد ، وكذلك مقر وزارة الدفاع وتأجيل ذلك إلى اليوم الثاني[٢].

وإذا كان الشواف خسر نصف المعركة في موضوع الإذاعة فأن النصف الآخر خسره في الطيران. ففي الساعة الثانية عصراً من أول أيام الحركة أصدر مجلس السيادة قراراً أحال بموجبه العقيد عبد الوهاب الشواف آمر اللواء الخامس على التقاعد وتعيين العقيد يونس محمد طاهر مكانه ، كما صدر بيان آخر من رئيس الوزراء طالب الشعب والجيش بإلقاء القبض على الشواف وتسليمه إلى السلطات الحكومية[٣].

وفي اليوم الثاني لم يستطيع الطيران توجيه ضربة مؤثرة إلى المرسلات في أبو غريب أو الوصول إلى وزارة الدفاع. في الوقت نفسه تمكن الطيران الموالي لعبد الكريم قاسم من قصف مقر قيادة العقيد الشواف وتدميره في الساعة الثامنة صباحاً[٤].

ويبدو ان حركة الموصل خلال ساعاتها الأولى كانت تجري لصالح جماعة الشواف ، إلا أنه بعد مرور أثنا عشر ساعة تغير الموقف[٥] ، فضلاً عن ذلك ان الطيران لم يتمكن من التحليق والوصول إلى بغداد خلال اليوم الأول[٦]. وأن تقاعس

---

(١) بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص١٩٣.

(٢) محمود الدره، المصدر السبق، ص١٤١.

(٣) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، رقم الوثيقة ١٤٠٩٠٧/٣٧١ برقية صادرة من بغداد إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٨ آذار ١٩٥٩. خليل الزوبعي، الوثائق البريطانية، جـ٣، ص١٢٥.

(٤) الموصل الباسلة تذود عن نظامها الجمهوري، جريدة أتحاد الشعب، العدد ٣٩ في ١٢ آذار ١٩٥٩.

(٥) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، رقم الوثيقة ١٤٠٩١٠/٣٧١ رسالة مندوب شركة النفط العراقية في عين زالة إلى السفير البريطاني في بغداد بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٥٩. خليل الزوبعي، الوثائق، جـ٣، ص١٥٨.

(٦) محمود الدره، المصدر السابق، ص١٤١.

قائد الفرقة الثانية في كركوك الزعيم ناظم الطبقجلي ، عن مساندة الحركة ، جعل باقي الوحدات في مناطق مختلفة من العراق تتوقف من الاشتراك في الحركة ، مما أفقد الحركة الجزء الأساسي من قوتها وجعلها محصورة في حدود الموصل[١].

ومما زاد في فشل الحركة ، عدم قدرة جماعة رفعت الحاج سري تنفيذ المهمة المناطة بهم ، وهي أعتقال عبد الكريم قاسم ، كل ذلك سهل على عبد الكريم قاسم ضرب الحركة في اليوم الثاني من قيامها.

ونرى ان سبب تراجع الزعيم الطبقجلي عن تأييد الحركة هو أن موعد الحركة كان غير ملائم ، وأنه طالب بالتأجيل إلا أن الشواف لم يراع طلبه. ومن ناحية أخرى (انه كان محاطاً بالعناصر المساندة لعبد الكريم قاسم والتي تحسب عليه تحركاته)[٢] وقد يكون العامل الشخصي لعب دوراً في ذلك حيث أعلن الشواف نفسه قائداً للثورة وهو أقل رتبة ومنصباً من الزعيم ناظم الطبقجلي. مما جعل الطبقجلي يشعر ان مشاركته بالحركة تجعله ينقاد إلى من هو دونه رتبةً ومنصباً ففضل عدم المشاركة فيها.

أما أختيار رفعت الحاج سري والضباط من مديرية الاستخبارات العسكرية[٣] لعملية أعتقال عبد الكريم قاسم عند إعلان الحركة في الموصل كان غير موفقا اذ لم ينفذوا واجبهم. وقد برر رفعت عدم تنفيذ الواجب ، مدعياً ان الشواف قام بالحركة قبل أوانها ، وان أعتقال قاسم او أغتياله سيجعل الشيوعيون هم المسيطرون على الحكم[٤].

ويبدو خلال تتبع دور رفعت الحاج سري منذ تأسيس تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٥٢ ، تميز هذا الرجل بعدم الجرأة والتردد ففي معظم المحاولات التي أعدت لقيام الثورة قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ من قبل الضباط الأحرار ، فأن رفعت قبل الوصول إلى ساعة

---

(١) خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، جـ٤، ص١٦٠.

(٢) محمود الدره، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٣) وهم النقيب الركن فاروق خيري الخطيب، والنقيب محمد علي سعيد والنقيب رشيد محسن والملازم أول عدنان محمد نوري. عماد نعمه العبادي، المصدر السابق، ص١٠٩.

(٤) عماد نعمه العبادي، المصدر نفسه، ص١٠٩.

الحسم يطلب التأجيل ، بحجة عدم أكتمال التحضيرات ، أو أسباب أخرى. وقد يكون هذا التردد يرجع إلى ورعه وتقواه بعدم ايذاء الآخرين. فضلاً عن ذلك فأن سرعة تحرك عبد الكريم قاسم وأعوانه ساعد على شل حركة الضباط الأحرار في بغداد عن القيام بأي عمل[١].

فضلا عن ذلك فان عدم علم الأحزاب والقوى القومية سواء في الموصل او بغداد بقيام الحركة إلا بعد ظهر ٨ آذار ، وهو الوقت الذي علمت فيه السلطات الرسمية بالحركة مما جعلها تستعد لمواجهتها جعل تلك الأحزاب والقوى لا تستطيع مساندة الحركة في الوقت المناسب فضلاً عن صعوبة الوصول الى الموصل[٢].

وقد تميزت حركة الشواف بسوء الإدارة ، وكثرة المناوئين لها في داخل لوائه ، ضمن صنف كتيبة الهندسة ، وذلك شكل إنقساماً في القوة العسكرية الموجودة في الموصل. فقد ظل القسم الأعظم من الوحدات بجنودها وضباطها على موالاتهم للجمهورية[٣].

وفي الوقت الذي بلغت فيه الحركة أوجها ، كانت الغرفة المجاورة لغرفة الشواف متصلة بوزارة الدفاع في بغداد ، وتعطي لوصفي طاهر تحركات الشواف لحظة بلحظة ، والذي كان بدوره ينقلها إلى قيادة الطائرات المغيرة على الموصل. حتى إذا دخل الشواف غرفته ، قصفته تلك الطائرات مسببة له جرحاً في كتفه[٤]. نقل على أثرها إلى مستوصف المعسكر لاسعافه ، وحينما كان يعالج تقدم أحد ضباط الصف الموالين للحكومة ، وأطلق عليه النار من النافذة فأرداه قتيلاً في ٩/اذار /١٩٥٩[٥]. وهناك من يرى أنه في الوقت الذي كان فيه الشواف في غرفة التضميد أذاع راديو بغداد خبر أغتياله ، في الغارة الجوية[٦] ، مما أثار جميع الجنود حول الغرفة ، مرددين (الموت

---

(١) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص٢٠.

(٢) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٨٣.

(٣) محمد حديد، المصدر السابق، ص٣٧٣.

(٤) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٢٢٢.

(٥) محمد حديد، المصدر السابق، ص٣٧٣.

(٦) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، وثيقة رقم ١٤٠٩٠٧/٣٧١، برقية السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية بالرقم ١٧٢ في ٩ آذار ١٩٥٩ حول الموقف الداخلي في العراق. خليل الزويعي، الوثائق، جـ٣، ص١٢٨.

للشواف) ومحاصرين الغرفة التي يتم فيها تضميده وهو بدون حماية وهنا فضل الشواف أن يطلق النار على نفسه من سلاحه قبل أن يصل إليه الجنود[1]. وهناك رواية تقول بأنه قتل في غرفة تغيير الملابس من قبل مستخدم طبي كردي ورواية تقول أنه قتل بأيدي أربعة جنود بأمر من الرئيس أول أحمد حبيب[2]. أحد الضباط الشيوعيين. والباحث يرجح أن الشواف أطلق النارعلى نفسه من سلاحه للوضع النفسي الذي كان عليه نتيجة فشل حركته.

ولكن مهما أختلفت الروايات حول مقتل الشواف ، فإننا نرى أن الذي حدث هو شبه إنقلاب في لواءه ضد الحركة ، بعد مرور ما يقارب ٤٨ ساعة من بدايتها من قبل مؤيدين لعبد الكريم قاسم ، وأن الغارة الجوية كانت إعلان بداية النهاية للحركة ، كذلك كان مقتل الشواف نتيجة حتمية للظروف التي كانت تمر بها الحركة وسوء التخطيط ، وكثرة الإنقسامات والصراعات الحزبية والسياسية داخل الجيش وخارجه في الموصل.

إن مقتل الشواف يعني نهاية الحركة ، الأمر الذي دفع ضباط الصف والجنود في كتيبة الهندسة ، بمساعدة بعض المدنين من فتح معتقل الثكنة الحجرية العسكري وإطلاق سراح المعتقلين وغالبيتهم من الشيوعيين؟ في الوقت نفسه سارع الضابطين الشيوعيين غازي جميل ، وهاشم جاسم إلى الاستيلاء على ترسانة السلاح في كتيبة الهندسة ، وتوزيعها على المدنيين[3]. كذلك بدأت حشود الفلاحين من دهوك والرمادي تزحف نحو الموصل وهي تحمل السلاح ، مستهدفة القوميين ومؤيدي الشواف[4]. كذلك تدفقت حشود من الأكراد البارزانيين واليزيديين على الموصل للمساهمة في قمع حركة الشواف ، وقطع الطريق أمام الفارين إلى سوريا من جماعة

---

(١) ذكر الطبيب الذي كان يعالج الشواف أمام محكمة أمن الدولة في كركوك سنة ١٩٦٤ أن الشواف بعد أن حوصر في المستشفى أقدم على الانتحار، عزيز سباهي، المصدر السابق، جـ٢، ص٣٩٢؛ خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، ج٤، ص٢٠٢.

(٢) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص١٩٠.

(٣) عزيز سباهي، المصدر السابق، جـ٢، ص٣٩٣.

(٤) جريدة اتحاد الشعب، العدد ٣٨، ١١ آذار ١٩٥٩.

الشواف في منطقة تلعفر ومناطق تركمانية أخرى[١].

وبذلك فقد ساهمت العناصر الشيوعية مساهمة فعالة في القضاء على حركة الشواف ، وأخذ أتباع الحزب الشيوعي بعد فشل الحركة بالتجاوز على السلطة المركزية ، وإقامة محكمة عسكرية في منطقة الدملماجة في الموصل ، حيث أعدم عدد من المشاركين في حركة الشواف[٢].

وفي الوقت نفسه شكل عمال شركة النفط في عين زاله محكمة ترأسها أحد العمال عرفت ب (محكمة البروليتاريا) قامت بمحاكمة الفارين من الموصل عن طريق عين زاله إلى سوريا ، بعد ان ألقت القبض عليهم وحكمتهم بالإعدام ، وكانت الأحكام تنفذ بصورة فورية[٣].

لقد أثبتت حركة الشواف بما لا يقبل الشك ، ان هناك صراعاً داخل المؤسسة العسكرية ، بين رجال النخبة ، والذين كان غالبيتهم من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ، وبعضهم ساهم في قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٤].

وقد يكون أحد أسباب فشل حركة الشواف هو عدم الانسجام بين الضباط القائمين عليها ، بسبب أختلاف توجهاتهم ومبادئهم وأهدافهم. فكان منهم من يؤيد الوحدة العربية الشاملة ، في حين آخرين كانوا من الشيوعيين أو الأنتهازيين[٥] مثل

---

(١) عزيز سباهي، المصدر السابق، جـ٢، ص٣٩٣.

(٢) مالك معاذ، المصدر السابق، ص٣.

(٣) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، وثيقة رقم ١٤٠٩٠٧/٣٧١ . الموقف الداخلي في العراق كما وصفه السفير البريطاني في برقيته المرقمة ١٧٢ إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩ آذار ١٩٥٩ . خليل الزوبعي، الوثائق، جـ٣، ص١٢٨.

(٤) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص٣١.

(٥) ذكر المقدم الطيار محمد سبع: ((إن العقيد الشواف قبل سفره إلى الموصل لإعلان الثورة ذهب معي إلى معسكر الدبابات في أبي غريب، واتصل بالرائد خليل العلي والرائد خزعل السعدي آمر دبابات في أبي غريب والمحسوبين على الشيوعيين وعرض عليهم التعاون معه في الحركة. وأبديا أستعدادهما لذلك بعد أن وعدهم بمناصب مهمة عند نجاح الحركة))، نقلاً عن ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٦٩، هامش ٢٧.

الرائد خليل العلي والرائد خزعل السعدي آمري فوج الدبابات في أبي غريب. وهناك من دفعته مصالحه لتأييد الحركة دون أن يكون له هدف سياسي واضح ، مثل الشيخ عجيل الياور وبعض الملاك الآخرين[١].

كذلك أثبتت حركة الشواف ، عدم ولاء بعض الجماعات قي الجيش للحكومة ، وانقسامه إلى اتجاهات وتيارات سياسية ، متعارضة و مختلفة يسعى بعضها للقضاء على النظام القائم ، في الوقت الذي يعتبر الجيش هو المفجر لثورة ١٤ تموز وأن الحكومة هي جزءاً منه[٢].

ومن النتائج التي أفرزتها حركة الشواف ، هو زيادة قوة الشيوعيين ، وتعزيز وجدهم داخل القوات المسلحة ، حيث عين قائد الفرقة الثانية في كركوك الزعيم الركن داود سلمان الجنابي ذو التوجه الشيوعي ، بدلاً من ناظم الطبقجلي ذو التوجه القومي. وأصبح هاشم عبد الجبار آمر اللواء العشرين. كذلك سيطر الضباط الشيوعيون على للواء الأول في المسيب ، وباقي الفرق والألوية بشكل عام. كذلك زاد عدد أفراد المقاومة الشعبية من(١١,٠٠٠) رجل في١٩٥٨ إلى(٢٥,٠٠٠) رجل في عام ١٩٥٩[٣].

ومن جانب آخر وبعد فشل حركة الشواف جرت حملة اعتقالات عديدة ، شملت الكثير من العناصر القومية ، سواء داخل صفوف القوات المسلحة ، أو خارجها ، كما قدم للمحكمة العسكرية العليا الخاصة (٧٥) متهماً من العسكريين والمدنيين ، وصدرت أحكاماً بالإعدام على ٢٩ ضابطاً ومدنياً واحداً[٤]. ومن كبار الضباط الزعيم الركن ناظم الطبقجلي والعقيد رفعت الحاج سري ، والمقدم الركن عزيز أحمد شهاب ، والرئيس الركن داود سعيد خليل ، وآخرون. حيث نفذ حكم الإعدام بهم في ٢٠ أيلول ١٩٥٩[٥]. وبالسجن المؤبد والأشغال الشاقة على (٢٧)

---

(١) عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي حتى عام ١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٣٨٤.

(٢) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص٣١.

(٣) ماريون وبيتر سلوجلت، المصدر السابق، ص١١٦ ؛ حنا بطاطو، الكتاب الثالث، ص٢٠٣.

(٤) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٢٢٦.

(٥) بيان رقم ١١٧ الصادر من الحاكم العسكري العام في ٢٠ أيلول ١٩٥٩ مذكرات ناظم=

عسكرياً ، ومدنياً[1]. وبذلك صدقت نبؤة نوري السعيد التي قالها لرفعت الحاج سري عام ١٩٥٦ (في حالة نجاحكم سينصب الواحد منكم للآخر المشانق)[2].

ومن جانب آخر فقد جرّت أحداث الموصل الحزب الشيوعي إلى اتخاذ قرارات غير حكيمة أضرت بالحزب وأعضاءه كثيراً ، ولم تسعى قيادة الحزب للأسراع إلى تدارك الأمر ، بل أكد بعض القادة الشيوعيون أمثال حمزة سلمان ومهدي حميد وعبد الرحمن القصاب وممن كان لديهم دوراً في أحداث العنف في الموصل ، أن تعليمات قيادة الحزب الشيوعي ، كان توصي بالتعامل بصرامة مع رؤوس الخيانة والتآمر[3]. وقد أنعكس ذلك في لغة جريدة (أتحاد الشعب) الشيوعية ، التي كانت تشجع أعمال القتل والسحل التي يقوم بها بعض أعضاء الحزب الشيوعي[4].

ويبدو ان المكتب السياسي للحزب قد أدرك ، بعد فوات الأوان ان القيادة الشيوعية في الموصل وقعت في خطأ كبير وانها قد ورطت الحزب في قضية خطيرة[5]. سجلت صفحات دامية في تاريخ الحركة الشيوعية في العراق. كانت من المفروض على قيادة الحزب أن لا تقع بها وتندفع في أحداث الموصل للحد الذي تسيئ إلى سمعة الحزب وتاريخه النضالي الطويل. وهو أول من نادى بالحرية والمبادئ الإنسانية ورفع شعار وطنٌ حرٌ وشعبٌ سعيد. فهل أعمال أعضاء الحزب في الموصل تنطبق مع شعار الحزب؟.

الواقع ان تلك الأعمال تخالف أهداف الحزب وشعاراته بشكل مطلق ، ولكن بعض كوادر الحزب اقترفت خطأً كبيراً عندما نصبت نفسها حكاماً على المشاركين

=الطبقجلي، المصدر السابق، ص٢٧٢. وأنظر، الملحق رقم (١٠) قرار المحكمة في ١٦/ أيلول ١٩٥٩.

(١) أنظر، المحلق رقم (١١) مرسوم جمهوري يطرد ضباط الجيش.

(٢) عماد نعمه العبادي، المصدر السابق، ص٧٣.

(٣) والمقصود بهم رجال حركة الشواف الذين تم سحل بعض جثثهم في شوارع الموصل من قبل بعض الشيوعيين. ينظر: عزيز سباهي، المصدر السابق، ج٢، ص٣٩٨.

(٤) آخر أنباء الموصل الباسلة في سطور، جريدة أتحاد الشعب، العدد ٣٨ في ١١ آذار ١٩٥٩، ص١.

(٥) عزيز سباهي، المصدر السابق، جـ٢، ص٣٩٩.

في حركة الشواف ، وحكموا على(١٧) منهم بالأعدام ونفذ الحكم في منطقة الدلماجه في شرق الموصل[١] ، دون الرجوع الى القضاء وقد بلغ عدد الذين سحلوا في شوارع الموصل ثلاثين شخصاً من المدنيين والعسكريين بضمنهم العقيد الشواف زعيم الحركة[٢] ، وتم تعليق العديد منهم على أعمدة الكهرباء ومنهم السيدة حفصه العمري[٣].

أنعكس تطور الأحداث على الأمور في الموصل حتى وصلت إلى الأنفلات أو إلى الحد الذي لم يستطع به حتى الشيوعيين من السيطرة على الوضع بل تحول إلى حالة من تصفية الحسابات بين الأغنياء والفقراء وبين المتخاصمين وتحول الوضع إلى حالة من الحرب الأهلية ، التي تضعف أي سلطة مهما كان دورها.

ومن النتائج المهمة لأحداث الموصل ، وجود الغزل السياسي المعلن بين قاسم والشيوعيين[٤] ، إلا انه شكل بداية الصراع بين الأثنين فقد تأثر قاسم بالأحداث المأساوية في الموصل لذلك أحال مرتكبي بعض الأعمال إلى المحاكم[٥] .

وكذلك طلب الشيوعيين من عبد الكريم قاسم أن يكون لهم دور في مجلس الوزراء بعد حركة الشواف[٦] ، إلا انهم لم يتلقوا جواباً إيجابياً بهذا الشأن.

وهنالك حالة تستحق الوقوف عندها ألا وهي إصرارعبد الكريم قاسم على إعدام الضباط القوميين الذين كان لهم دوراً في حركة الموصل ، رغم ما عرف عن هذا القائد من تسامح ، وعفو حتى مع اعدائه ، ورغم تدخل خمسة أشخاص[٧] لدى عبد

---

(١) حامد الحمداني، ثورة ١٤ تموز، المصدر السابق، ص١٨ .

(٢) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص ٣٧٢ .

(٣) مالك معاذ، المصدر السابق، ص٣ .

(٤) قام رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم باستقبال عبد الرحمن القصاب المسؤول عن مذبحة عين ماء الدملماجة في الموصل وتكريمه، ثم بعد أيام تحت إحالتة إلى المحكمة. ينظر: خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، ج٤، الملحق الصوري.

(٥) انظرالملحق رقم (١٢) حول قرار الحكم الصادر بحق مرتكبي مجزرة الدلماجه في الموصل.

(٦) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث،ص٢١٠ .

(٧) وهم الشيخ محمد مهدي الخالصي، والفريق الركن محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة، وجلال الأوقاتي قائد القوة الجوية، ومدير التخطيط العسكري طه الشيخ احمد، ووزير الزراعة عادل جلال صديق قاسم ((الذي قبل يده ولكن لم يستجيب)). جاسم الغراوي المصدر السابق، ص٢٢٦ -٢٢٧ .

الكريم قاسم ، وإلتماسهم بعدم تنفيذ أحكام الأعدام وخاصة بالطبقچلي ورفعت الحاج سري وهما من الضباط الأحرار والمؤسسين للتنظيم والمقربين من عبد الكريم قاسم ، إلا انه لم يستجيب لطلبهم واصر على تنفيذ الحكم ، وقد يكون هذا الأصرار يعود إلى الحرب الكلامية من قبل وسائل الأعلام العربية في كل من القاهرة ودمشق ، وبعض الصحف العربية المعادية لحكومة قاسم ، التي كانت تستفز قاسم وتؤكد على انه لا يجرؤ على اعدامهم خوفاً من غضب الجماهير ، ومن ثم سقوط حكمه[١].

ثالثا : تحركات الشيوعيين ضد الثورة وموقف قاسم منها

إن سكوت الزعيم عبد الكريم قاسم عن تصرفات الشيوعيين عام ١٩٥٨ وحتى منتصف عام ١٩٥٩ جعلت البعض يذهب إلى الاعتقاد بأن قاسماً كان شيوعياً.

لم نجد ما يؤكد إنتماء قاسم إلى الحزب الشيوعي غير النص الذي نقل عن خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي والذي سبق ذكره[٢]. وتأكيد العقيد طاهر يحيى ذلك[٣].

إلا إننا لم نجد ما يؤكد شيوعية قاسم من بقية المصادر. بل أن بعض الشيوعيين نفى ذلك نفياً مطلقاً[٤]. ويمكن القول أن عبد الكريم قاسم في فترة معينة من حكمه وخاصة خلال أحداث الموصل كان تحت تأثير الشيوعيين[٥] ، كونهم وقفوا إلى جانبه ضد خصومه السياسيين المتمثلين بجماعة الشواف ، واستقباله على سبيل المثال ، في

---

(١) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٧٥، محمد حديد،المصدر السابق، ص٣٧٩.

(٢) ينظر، الفصل الثاني، ص ٩٦.

(٣) أنظر، ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٢٩؛ فاضل حسين، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٤) مقابلة مع بعض أعضاء اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في البصرة بتاريخ ٦ شباط ٢٠٠٧. وحضر المقابلة الملازم الأول محسن زويد، وعباس فياض، وسيد جاسم الموسوي.

(٥) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، رقم الوثيقة ١٤٠٩١٠/٣٧١ برقية السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ١٩ آذار ١٩٥٩، حول مقابلة سفير الولايات المتحدة في بغداد (جير نفان) إلى قاسم يوم ١٤ آذار ١٩٥٩. الزوبعي، الوثائق، جـ٣، ص١٥٠.

وزارة الدفاع بعض مرتكبي المجازر في الموصل أستقبالاً حسناً[1] ، إلا أنه وبعد مرور أشهر قليلة أحالهم إلى المحاكمة[2]. ولكن لماذا هذا التغير والانقلاب في سياسة عبد الكريم قاسم؟

يبدو ان هذا الاندفاع خلف قاسم من قبل الشيوعيين ، كان خطيراً لدرجة جعلت قاسم يشعر ان الشيوعيين يريدون إزاحته والوصول إلى السلطة. إذ أخذ الشيوعيون يرفعون الصوت عالياً مطالبين الجيش بترك السياسة والعودة إلى ثكناته[3]. وبما أن قاسم كان يمثل جزءاً من النخبة العسكرية ، فأن هذا الكلام لا يروق له.

وإذا أردنا ان ننسب الزعيم عبد الكريم قاسم إلى أحد التيارات السياسية ، فأنه كان وطنياً باعماله ، وديمقراطياً في أفكاره ذلك جعله أقرب إلى الحزب الوطني الديمقراطي من غيره من الأحزاب[4].

وبعد قيام ثورة تموز بأسابيع ، وجد عبد الكريم قاسم ان الساحة السياسية تطفوا بمناورات بأسم الوحدة الاندماجية الفورية ، وردود الفعل عليها ولا سيما من الحركة الشيوعية ، هذه الصراعات الحادة خلقت الأجواء السلبية بالنسبة إلى التطور الديمقراطي للبلد ، وخصوصاً الصراع بين الحزب الشيوعي وحزب البعث ، وتدخل الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون العراقية ، إلى حد تمويل بعض الحركات المضادة للنظام القائم وتمويلها عسكرياً ، ودعمها سياسياً ، كما حصل مع حركة الشواف في الموصل عام ١٩٥٩وانقلاب ٨/شباط/ ١٩٦٣. كل ذلك دفع السلطة تدريجياً نحو طابع الحكم الفردي العسكري ، والحد من نفوذ الأحزاب[5].

بعد تمكن الشيوعيين من القضاء على حركة الشواف ، حاولوا أحكام سيطرتهم

---

(١) ينظر: الفصل الثالث، ١١٩، هامش٤.

(٢) أنظر، الملحق رقم (١٢).

(٣) كاركتاكوس، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٤) حول تقييم شخصية عبد الكريم قاسم. أنظر، عقيل الشامري، دراسة أولية، ص١٩٧، محمد حديد، المصدر السابق، ص٤٦٩.

(٥) عقيل الناصري، قراءة اولية، ص١٧٥.

على جميع مؤسسات الدولة[1]. وسعوا إلى الوصول الى السلطة ، خلال عام ١٩٥٩ ، من خلال المطالبات المستمرة ، والمسيرات الجماهيرية ، وأبرزها مسيرة الأول من آيار عام ١٩٥٩ ، والذي بلغ عددها (٣٠٠) ألف شخص تقريباً ، يقودهم أعضاء اللجنة المركزية للحزب ، في شارع الرشيد ، وكانوا يرددون (عاش الزعيم عبد الكريم ، الحزب الشيوعي في الحكم مطلب عظيم)[2] واعتبر الشيوعيون دخولهم إلى الحكومة بأمكانه أن يضع حداً للسلوك الدكتاتوري والأنشقاق الحزبي. وأنه بأستطاعتهم تصحيح العيوب وسد الثغرات وحماية سلام الجمهورية وأمنها[3].

إن مطاليب الحزب الشيوعي في الوصول إلى السلطة تبدو أكثر وضوحاً في رسالة سكرتير اللجنة المركزية للحزب سلام عادل في ٣١ آذار ١٩٥٩ إلى الزعيم عبد الكريم قاسم ، والتي أعلن فيها عن رغبات حزبه في الوصول إلى السلطة والذي ذكر فيه (إننا مازلنا حتى الآن ضحية التمييز بين القوى الوطنية وأن الفرص المتاحة لحزبنا هي أقل بكثير مما تستوجب مصلحة الجمهورية أتاحتها لنا.)[4].

وعند الرجوع إلى نص الرسالة كما نشرتها جريدة أتحاد الشعب[5] ، نلاحظ ، مدى النفوذ الذي وصل إليه الشيوعيون ، خلال هذه الفترة ، إذ أن الرسالة خلت تماماً من ألفاظ التقدير والاحترام والتبجيل المعهودة من الأدنى إلى الأعلى بل أن الرسالة بدت كأنها خطاب من رئيس حزب إلى رئيس حزب آخر بنفس المستوى ، أكثر من كونها من رئيس حزب إلى رئيس الوزراء. فقد وضع سلام عادل نفسه بمستوى المخاطب (رئيس الوزراء) ، إذ ورد في الرسالة ما نصه (استنتاجاتكم

---

(١) خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، جـ٢، ص١٧٧.

(٢) في يوم عيد الكادحين بغداد تعيش أروع أعراسها، جريدة أتحاد الشعب، العدد ٨٢ في ٤ آيار ١٩٥٩، ص١وص٨.

(٣) إشراك الشيوعيون في مسؤولية الحكم عامل هام في تطمين الجماهير الشعبية، جريدة أتحاد الشعب، العدد ٨٦ في ٨ آيار ١٩٥٩.

(٤) خليل إبراهيم حسين، الموصوعة، جـ٢، ص١٨٠.

(٥) نص الرسالة، أنظر، جريدة أتحاد الشعب، ٥٧ في ٢ نيسان ١٩٥٩ وملحق (١٣) من الأطروحة.

واستنتاجاتنا.. ضمان فرصة التداول معكم مباشرة .. نرغب في محاورتكم ، ولا توجد رابطة بيننا وبينكم .. أبداء رأينا إليكم مباشرة) ، أن هذه الرسالة تمثل الخطاب السياسي الرسمي للحزب الشيوعي آنذاك والذي بدأ يشعر أعضائه بنوع من الغرور والتفضل على الحكومة ، بعد مواجهتهم لحركة الشواف في الموصل.

إن المتتبع للوضع السياسي في العراق في تلك الفترة يترأى له أن العراق أصبح شيوعياً ، ولم يبقى سوى إعلان ذلك رسمياً. بل أعتقد البعض ان الشيوعيين سيسقطون قاسم ويستولون نهائياً على الحكم[1]. أما عن طريق أنتخابات ينال منها الحزب قسطاً كبيراً من الأصوات ، وأما عن طريق الانقلاب على السلطة بأية وسيلة من جانب الشيوعيين[2].

ونرى ان التفكك والصراعات والتناحر بين رجال النخبة العسكرية ، المتمثلة في الصراع بين قاسم وعارف أواخر عام ١٩٥٨ ثم حركة الشواف ومحاولتها أسقاط حكم قاسم عام ١٩٥٩ جعلت النخبة العسكرية أضعف تماسكاً ، مما سهل على بعض التيارات السياسية في الساحة العراقية ، أستغلال ذلك ، من أجل تحقيق بعض أهدافها.

إن أتساع نفوذ الحزب الشيوعي ، أثار لدى قاسم مخاوف من ظهور منافس جديد له في السلطة ، فأخذ يفكر ، ويعمل خطوة خطوة للحد من ذلك النفوذ ومحاولة تقليصه[3] ، وقد أوعز إلى الجيش والشرطة في أواخر آذار وبداية نيسان ١٩٥٩ ، بفرض سيطرة شديدة على قوات المقاومة الشعبية[4].

وقعت إحداث كركوك ، في ١٤ تموز ١٩٥٩ ، وذلك عندما حاول الشيوعيون وبعض أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) من خلال التظاهرة بمناسبة قيام ثورة

---

(١) فاضل حسين، المصدر السابق، ص١٠٤.

(٢) ماريون ويثرسلوجلت، المصدر السابق، ص١١١.

(٣) هادي حسن عليوي، عبد الكريم قاسم الحقيقة، بغداد، ١٩٩٠، ص١٤٧.

(٤) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، رقم الوثيقة، ١٤٠٩١٧/٣٧١، رسالة السفارة البريطانية في بغداد إلى الدائرة الشرقية بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٥٩. الزوبعي، الوثائق، ص١٧٩.

١٤ تموز. التي سرعان ما تحولت إلى اعمال عنف ، موجهة ضد التركمان ، وحاولت القضاء على أكبر عدد منهم في كركوك وبث الرعب في نفوسهم من خلال إطلاق النار على بيوتهم ، ومتاجرهم ومخازنهم ، وعمت الفوضى مدينة كركوك ، واشتعلت الحرائق في جميع أنحاء المدينة. وتم سحل جثث التركمان ، وتعليقها أمام مقر الفرقة الثانية لمدة ثلاثة أيام[١].

وكان السبب في قيام أحداث العنف هذه ، هو أطلاق النار من مصدر مجهول على مسيرة يقودها الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني ، ورفض التركمان المشاركة بها ، في كركوك مما جعل الشيوعيون يشكون أن مصدر النار من التركمان. ولم تعرف الجهة التي أطلقت النار منها ، وسبّبت الفوضى. بل الهستيريا وفقدت السيطرة على الوضع ، وحدثت إنتهاكات ، وإعمال تصفية ضد التركمان[٢] ، وهذا ما حذر منه متصرف لواء كركوك مكرم الطالباني عبد الكريم قاسم من حدوث مذبحة في كركوك قبل وقوعها بأيام ، إلا أن الأخير لم يعر الأمر أهتماماً[٣].

ونتيجة للوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في كركوك نلاحظ ان ما تنبأ به مكرم الطالباني ، ليس بأمر مخفي أو أمر حدث بمحض الصدفة. بل أن كركوك كانت منذ أمد تعيش صراعاً غير معلناً ، بين قومياتها المختلفة. فقد كان يسكن في مركز كركوك وفي منطقة القلعة بالتحديد التركمان ، وان غالبيتهم يعملون في شركة نفط العراق وكانوا على مستوى من التعليم ، لذلك فضلتهم شركة النفط على الأكراد النازحين من المدن والقرى المجاورة وبذلك أحتل التركمان المناصب الرفيعة ، واكتسبوا الاحترام ، في الوقت الذي عمل فيه الأكراد في الأعمال اليدوية البسيطة والوظائف الدنيا ، مما خلف حالة من التباين في الوضع الاجتماعي والاقتصادي بين

---

(١) خليل إبراهيم حسين، الموسومة، جـ٣، ص٢٠٨.

(٢) يقول عزيز محمد، سكرتير الحزب الشيوعي في كركوك. لم يكن لنا كمنظمة في هذه الأحداث أي دور، بالعكس بذلنا أقصى ما نستطيع من جهود لحقن الدماء ولم نوفق. عزيز سباهي، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٤٧.

(٣) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، جـ٣، ص٢٥.

الجاليتين. وخلّف عداءً مكبوتاً لدى الطرفين. وزاد من ذلك كره التركمان للشيوعيين ، الذين يتهمون التركمان بالعمالة لشركة النفط. وتربط الشيوعيين بالأكراد علاقة جيدة ، لذلك قرر الأكراد والشيوعيين تطهير المدينة من التركمان واعتبارهم عناصر رجعية يجب القضاء عليها[١].

ومن الملاحظ ان قائد الفرقة الثانية في كركوك الزعيم الركن داود حمودي الجنابي كان من الشيوعيين[٢] ، لذلك ساهم بعض ضباط الصف والجنود في الهجوم على المدنيين من التركمان[٣]. كذلك جرت مصادمات دموية بين الشيوعيين والقوميين في مناطق أخرى مثل المسيب ، والديوانية ، والحي ، في وسط وجنوب العراق[٤].

ولم تخل بغداد من هذه المواجهات ، إذ حصل في ليل ٤ تموز عام ١٩٥٩ مواجهات دموية في منطقتي الأعظمية ، والفضل ، بين الشيوعيين وساندهم أعضاء المقاومة الشعبية من جهة[٥] ، والبعثيين والقوميين من جهة أخرى[٦].

ومن الملفت للنظر ، ان فشل حركة الشواف في الموصل ، وأحداث كركوك ، والاضطرابات في مدن عراقية أخرى ، أظهرت دوراً واضحاً للأحزاب السياسية ، على حساب إضعاف دور النخبة العسكرية بشكل واضح ، التي جاءت بثورة تموز ١٩٥٨ ، وقد يكون لعبد الكريم قاسم دور غير مباشر في ذلك من خلال سكوته على نشاط بعض الأحزاب السياسية ، الأمر الذي أدى إلى حدوث صراع بين الأحزاب الديمقراطية والقومية. ويبدو أن قاسم ، كان يعتقد ان الصراع بين الأحزاب سيحسم لصالحه من خلال إضعاف القوى السياسية وبقاءه كقائد للعراق. إلا ان النتيجة كانت أخطر من ذلك بكثير.

---

(١) خدوري، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٢) العاني، الوزارات، جـ٣، ص٢٥.

(٣) خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، جـ٣، ص٢٠٨.

(٤) هادي حسين عليوي، الحقيقة، ص١٤٨.

(٥) كان قائد المقاومة الشعبية هو العقيد طه البامرني، آمر الحرس الملكي السابق.

(٦) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص٢١٩.

ومن الجدير بالذكر ، ان الصراع لم يقتصر على التنافس بين الآحزاب السياسية ، بل تحول إلى صراع بين القوميات العراقية وفي مقدمتها الصراع بين الأكراد والتركمان ووقعت مدن الشمال العراقي أربيل وكركوك ودهوك وحتى أجزاء من الموصل تحت سيطرة المليشيات الكردية(البيشمركه) بمساعدة الشيوعيين ، وإضعاف التركمان والآثوريين[١].

ولم يكن الزعيم عبد الكريم قاسم بمعزل عن تلك الأحداث بل وصلته التقارير والصور وأسماء المدبرين لأحداث كركوك من خلال قائد الفرقة الثانية العقيد الركن إسماعيل الجنابي[٢]. كذلك التقرير الذي أعدته هيئة التحقيق الرسمية في حوادث كركوك ، والذي ذكر أن قسماً من منتسبي الوحدات العسكرية أشتركوا بحوادث الاعتداء على التركمان[٣]. كما تم الهجوم على مشاجب الأسلحة التابعة لشرطة كركوك في مركزي شرطة السراي وإمام قاسم من قبل فكرت جاويد ممثل نقابات العمال في كركوك. ونوري سيد ولي بمساعدة الجماعات التابعة لهم[٤]. كما طالب الشيوعيون والبارتيون قيادة المقاومة الشعبية في المنطقة الشمالية بتسليحهم أو أنهم سيستخدمون العنف في الاستيلاء على السلاح ، مما حدى بآمر المقاومة إلى توزيع الاسلحة عليهم[٥].

ونتيجة لذلك فأن الجيش فقد أي سيطرة له على المدينة بصورة فعلية ، ونتج عن ذلك مذابح مروعة ، دفعت عبد الكريم قاسم إلى شجبها ، في الحفل الذي أقيم بمناسبة أفتتاح كنيسة مار يوسف في ١٩ تموز عام ١٩٥٩ ، وقال (إن ما حدث في كركوك أنني أشجبه شجباً تاماً ، وباستطاعتنا أيها الاخوة ، أن نسحق كل من يتصدى لشعبنا بأعمال فوضوية ، نتيجة الحزازات والاحقادوالتعصب الأعمى)[٦].

---

(١) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث ، ص٢٢٤.

(٢) خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، جـ٣، ص٢٠٩.

(٣) نوري العاني، الوزارات، جـ٣، ص٣٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٣٥.

(٥) حسن العلوي، عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين، روح الأمين بيروت ١٩٨١، ص٣٨.

(٦) عزيز سباهي، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٤٥.

كان ذلك التصريح هو بداية التغيير المعلن في سياسة عبد الكريم قاسم ضد الشيوعيين ، فقد أعقب هذا التصريح خطوات عديدة ، كان الهدف منها هو الحد من نفوذ الشيوعيين ، بعد ان شعر قاسم أنهم تجاوزا الخطوط الحمراء[١] ، وخوفاً من أنفلات الزمام من يده الى الحد الذي يجعله لا يستطيع السيطرة على الوضع ، قام بجملة إجراءات ، منها أبعاد العناصر الشيوعية عن الإذاعة وإيقاف الدوريات الليلية المسلحة لفصائل المقاومة الشعبية ، وإحالة ستة ضباط شيوعيون على التقاعد في مقدمتهم قائد الفرقة الثانية العميد الركن داود الجنابي[٢].

كذلك أصدر قاسم تعليماته إلى مدير الاستخبارات العسكرية العقيد محسن الرفيعي ومدير الأمن العام العقيد عبد المجيد خليل والمتصرفين وقادة الفرق العسكرية ، بأن يوقفوا المد الشيوعي وتولى بنفسه تعريف الشعب بأنه سحب تأييده للشيوعيين بخطبه العديدة[٣].

فضلاً عن ذلك ، فقد وجه قاسم ضربات أخرى للحزب ، حيث أعتقل في الفترة بين ١٩ تموز و ١٢ آب ١٩٥٩ مئات من الشيوعيين وعطل فاعلية قوة المقاومة الشعبية ، وأغلق مقر اتحاد الشباب الديمقراطي في بعض المحافظات وهدد بمعاقبة الاشخاص الذين ينتحلون لأنفسهم صفة لجان الدفاع عن الجمهورية ، وغلق مكاتب الاتحاد العام لنقابات العمال[٤]. كذلك تم تسريح ما لا يقل عن (١٧٠٠) ضابط من بينهم جميع الضباط الاحتياط من الدورة (١٣) التي كان الشيوعيون يحظون بنفوذ واسع فيها[٥].

---

(١) يذكر جاسم العزاوي سكرتير وزير الدفاع (أن عبد الكريم قاسم أكتشف محاولة إنقلابية يعد لها الشيوعيون في ١١ حزيران ١٩٥٩ والتي خطط لها الضباط الشيوعيون في اللواء المدرع السادس كان بأمرة العقيد سلمان الجصان، وبعد إنكشاف أمر المحاولة تم نقل الضباط الشيوعيون من اللواء وحل محلهم ضباط قوميون. جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٢٣٢.

(٢) عمار خالد رمضان الربيعي، المصدر السابق، ص٤١.

(٣) نوري العاني، الوزارات، جـ٣، ص٨٢.

(٤) بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص٢٣٤.

(٥) نوري العاني، الوزارات، جـ٣، ص٨٢.

وبدأت أعداد الشيوعيين التي بلغت عام١٩٥٩ (٢٥٠٠٠) عنصراً[١] ، أخذه بالأنحسار بعد تلك الضربات التي تلقاها الحزب من الزعيم عبد الكريم قاسم حتى بلغت حوالي(١٠٠٠٠) عضو من بداية عام١٩٦٣[٢].

وبما ان أعداد أعضاء الحزب الشيوعي لم يتجاوز بضع مئات عام ١٩٥٨[٣] إلا أنه تزايد بعد ذلك ، ويمكن تفسير ذلك بسببين مهمين اولهما وقوف الحزب إلى جانب الطبقات الفقيرة والمسحوقة من عمال وفلاحين وأعطاهم الوعود بتحقيق طموحاتهم وآمالهم ليتخلصوا من أصحاب رؤوس الأموال والملاكين الاقطاعيين مما زاد من تمسك تلك الطبقات الفقيرة بالحزب الشيوعي واعتبروه المخلص لهم ، رغم انهم لم يدركوا بشكل واضح فلسفة الحزب وأهدافه لبساطتهم. أما العامل الثاني الذي جعل بعض العراقيين يقفون إلى جانب الحزب الشيوعي ، هو شراكته مع قاسم ، حتى ظن الناس ان الزعيم يميل إليهم أو حتى انه منهم ، وهؤلاء سرعان ما أبتعدوا عن الحزب بمجرد ان لمسوا ابتعاد عبد الكريم قاسم عنه.

وإن إبعاد قاسم للشيوعيين بهذه السرعة أثبت ان قاسم كان يمتلك زمام المبادرة وليس كما توقعه البعض ، فقد السيطرة للحد الذي فلتت الأمور من يده. وكان قاسم يقول باستمرار (في أي وقت ومتى أشاء يمكنني ان أحد من نفوذ الحزب الشيوعي)[٤].

كذلك أثبت قاسم بما لا يقبل الشك انه وطني قبل كل شيء ولم يكن شيوعياً كما توقعه البعض. ولكي لا تحسب أخطاء الفوضويين (كما سماهم قاسم) عليه ، قام بالحد من نفوذهم المتزايد عام ١٩٥٩[٥]. وذلك بأبعادهم ، وقام في الوقت نفسه بتقريب تيار سياسي آخر ألا وهو التيار القومي.

---

(١) بطاطو، المدر السابق، الكتاب الثالث، ص٣١٤.

(٢) الموسوعة الحرة، الحزب الشيوعي العراقي وعبد الكريم قاسم، ص٥. AR. Wikipadia. org

(٣) بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص٣١٤.

(٤) خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، جـ٢، ص١٩٨.

(٥) فاضل حسين، المصدر السبق، ص١٠٣.

رابعاً: - محاولة القوميين أغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم

لقد حاول عبد الكريم قاسم في النصف الثاني من عام ١٩٥٩ اتخاذ نوع من سياسة التوازن بين التيارات السياسية في الساحة العراقية ، معتقداً ان هذه السياسة تساعده على مسك العصى من الوسط والسيطرة على الوضع السياسي.

ونتيجة لما تقدم رفع عبد الكريم قاسم ، شعاره المعروف أنه (فوق الميول الاتجاهات) في محاولة منه لخلق حالة من التوازن بين القوى الوطنية المساندة للثورة ، والقوى المعارضة لها. وأن أحداث ١٩٥٩ ودور الشيوعين في مواجهتها والقضاء عليها ، أوقع الحزب في أخطاء كبيرة جعلت قاسم يعتقد أن الخطر الحقيقي يأتيه من الشيوعيين[١]. لذلك حاول الحد من نفوذهم.

ويصح القول ان الحزب الشيوعي مر بعد شتاء عام ١٩٥٩ بأيام صعبة شكلت تراجعاً مستمراً وتضاءل نفوذه ، وتغير مجرى الأوضاع السياسية لصالح القوميين.

ومن الجدير بالملاحظة ان القوميين وجدوا مع البعثيين الفرصة مؤاتية لهم بعد أبعاد بعض الشيوعيين والحد من نفوذهم داخل الدولة لذلك سعوا للحصول على بعض المناصب في الدولة والجيش وتمكنوا من ذلك ، عندما أصبح بعض القوميين في تلك المناصب ومنها تعيين المقدم الركن خالد مكي الهاشمي آمراً لكتيبة الدبابات الرابعة في أبي غريب ، والرائد الركن خالد حسن مزيد معاوناً لامر كتيبة دبابات المثنى ، والرائد الركن إبراهيم جاسم التكريتي معاوناً لآمر الكتيبة الأولى في معسكر الرشيد إلى غيرها من المناصب[٢] ، وتعيين جاسم العزاوي مشرفاً عاماً على الإذاعة والتلفزيون ، وبدوره قرب القوميين بشكل ملحوظ حين عزل مدير الإذاعة الشيوعي سليم الفخري ، وعين محله عبد الستار رشيد القومي المعروف ، وحجّم كذلك دور المذيع الشيوعي حافظ القباني ، وجعل مكانه عبد اللطيف السعدون وعبد الرزاق

---

(١) حامد الحمداني، الذكرى الثانية والأربعون لانقلاب شباط واستشهاد عبد الكريم قاسم، ص٣. www. Rezgav. Com.

(٢) نوري العاني، الوزارات، جـ٣، ص٨٢.

البارح وهم من القوميين[1]. وألغى مائة درجة وظيفية في أقسام الإذاعة من الشيوعيين بحجة الاقتصاد في النفقات[2] ، وبذلك أصبح أعلام الدولة تحت سيطرة القوميين.

ولم يقف قاسم عند هذا الحد بل أمر بإطلاق سراح بعض الموقوفين من الضباط الذين شاركوا في حركة الشواف في الموصل ومنهم عبد الكريم فرحان ، وصبحي عبد الحميد ، وصالح مهدي عماش ، وشهاب أحمد ومحمود فرج ، الذين أتهموا بتدبير خطة أغتيال قاسم ، وأمر بإعادتهم الى وظائفهم[3]. ويبدو ان عبد الكريم قاسم أراد إجراء نوع من المصالحة مع القوميين من جهة وإعادة قوة النخبة العسكرية من جهة أخرى.

وبعد فشل حركة الشواف ، بدأ القوميون وفي مقدمتهم البعثيون بالتحرك لأستعادة نشاطهم من أجل أغتيال عبد الكريم قاسم. ذلك النشاط الذي بدأ منذ شهر نيسان ١٩٥٩ ، إذ بدأ البعثيون بالتحضير للعملية من خلال شراء الاسلحة ، والتدريب في صحراء قرب المسيب ، وإعلام حركة القوميين العرب ، وإطلاعهم على الخطة. كما علم بها صديق شنشل من حزب الاستقلال ، الذي وعد بدعم العملية ، وأكملت الاستعدادات في حزيران إلا ان خوف البعثيين من القضاء على قاسم قد يؤدي إلى سيطرة الشيوعيين الذين مازالوا حتى شهر حزيران يمتلكون درجة عالية من النفوذ. لذا أجلت العملية إلى وقت آخر[4].

ويبدو ان بعض قيادي حزب البعث قد عارض فكرة الاغتيال[5] ، إلا أن البعض الآخر لم يكن يرى سبيلاً للخلاص من قاسم إلا بأغتياله.

---

(١) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٢٣٧.

(٢) نوري العاني، الوزارات، جـ٣، ص٨١.

(٣) نوري العاني، الوزارات، جـ٣، ص٧٦.

(٤) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص٢٤٣.

(٥) لقد كان صالح مهدي عماش متحفظاً على تأييد فكرة الاغتيال، إلا أن محمد صديق شنشل أيد الفكرة وتبرع بمبلغ ألف دينار لشراء السلاح وتغطية تكاليف العملية. محمد حديد، المصدر السابق، ص١٧٧ ؛ نوري العاني، الوزارات، جـ٣، ص١٨٧.

إن تنفيذ حكم الأعدام ببعض الضباط القوميين أمثال ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري في ٢٠ أيلول ١٩٥٩ ، أعاد إلى الصدارة فكرة أغتيال قاسم ، التي كان البعثيون قد استعدوا لها خلال النصف الأول من عام ١٩٥٩.

وتنفيذاً لفكرة الاغتيال قامت مجموعة من البعثيين تتألف من فؤاد الركابي وعبد الوهاب الغريري ، وصدام حسين ، وحاتم حمدان العزاوي وعبد الكريم الشيخلي وأحمد طه العزوز ، وسمير عبد العزيز النجم وسليم عيسى الزيبق ، وشاكر إبراهيم حليوه ، وطه ياسين علي ، وعلي حسون[١] ، في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩ بمحاولة لأغتيال عبد الكريم قاسم في محلة رأس القرية بشارع الرشيد ، وهو في طريقه إلى بيته في العلوية[٢] ، وبدون حماية إلا من مرافقه الخاص قاسم الجنابي وسائق السيارة[٣] ، وقد أصيب المرافق بطلقتين في الكتف ، وقتل سائق السيارة ، وأصيب قاسم بجروح. وقد قام أحد المواطنين بنقله إلى مستشفى دار السلام حسب طلب قاسم[٤] ، ولم يرسل إلى مستشفى الرشيد العسكري ، كما كان متوقعاً بأعتباره من العسكريين[٥].

أما مكان العملية في شارع الرشيد ، فقد كان خالياً من الناس ساعتها وكأنه شارع مهجور ، وفي تلك الأثناء أتصل فؤاد الركابي آمر سر القيادة القطرية لحزب البعث ، والمخطط والمشرف على عملية الاغتيال ، بصالح مهدي عماش ، وابلغه

---

(١) ماريو وبترو سلوجلت، المصدر السابق، ص١٢٢ ؛ العاني، الوزارات، جـ٣، ص١٨٦ .

(٢) تذكر جريدة اتحاد الشعب في عددها (٢١٧) في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩ أن عبد الكريم قاسم كان مدعواً إلى حفل تقيمه القنصلية الالمانية. ونحن مع هذا الرأي لأن قاسم كان لا يذهب إلى داره إلا في يوم الخميس وكان يقضي ليله في اجتماعات مجلس الوزراء حتى الصباح ويبيت في وزارة الدفاع. وكانت محاولة الاغتيال مساء الأربعاء.

(٣) حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث، الفصل السادس، ص٤،٥.

(٤) محمد حديد، المصدر السابق، ص٣٩٤.

(٥) خشي عبد الكريم قاسم نقله الى مستشفى الرشيد العسكري لاعتقاده ان الحركة مدبرة، ويشارك فيها بعض العسكريين. وأن في المستشفى من يعمل على أتمام ما بداه الرماة. هادي حسن عليوي، محاولات القضاء على قاسم، ص٤٧.

بنجاح العملية وطلب بتحرك الضباط الأحرار للسيطرة على وزارة الدفاع[١].

وأتماماً للخطة ذهب الفريق الركن نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة إلى وزارة الدفاع ، حسب الاتفاق للسيطرة على الوضع وإعلان تنحية عبد الكريم قاسم ، قبل تمكن الشيوعيين من ذلك ، إلا ان الحاكم العسكري العام اللواء أحمد صالح العبدي ، سيطر على الوضع ، وحال دون تحرك الضباط الأحرار ولما أقترح بعض الضباط عليه التعاون معهم رفض ، وأنذرهم ان هم قاموا بأية محاولة للسيطرة على الوضع ، لأن عبد الكريم قاسم ما زال حياً ، وتحسباً لما وقع خلال حركة الشواف وبعدها[٢] من محاولة الشيوعيين السيطرة على الوضع والقفز إلى السلطة ودخول البلاد في دوامة من الصراع الدامي[٣].

وخلال اليومين او الثلاثة التي أعقبت الحادث ظهرت تكهنات كثيرة على القائمين بمحاولة الاغتيال واتهمت أطراف عديدة. إلى ان تم أكتشاف هوية أحد القتلى ، من منفذي عملية الاغتيال ، والذي أصيب برصاص زملائه ، الذين حل بهم الفزع والارتباك ، بحيث انهم أصابوا بعض المشاركين معهم ، وهذا القتيل هو عبد الوهاب الغريري[٤] ، المعروف بأنتمائه إلى حزب البعث. وبناء على ذلك ، اتجه التحقيق إلى الاشخاص الذين كانوا معروفين بأنتمائهم إلى حزب البعث والذين اختفوا بمجرد معرفتهم ان قاسم ما زال حياً[٥] ، وبعضهم هرب إلى خارج العراق[٦].

وتبين من التحقيق الذي أجري مع منفذي عملية الاغتيال ، أن المحاولة أعدت من قبل حزب البعث بالتعاون مع القوميين المتعاطفين معه. وبمساندة الجمهورية العربية

---

(١) هادي حسن عليوي، المصدر نفسه، ص٤٧.

(٢) صبحب عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٩٤.

(٣) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص٢٤٥.

(٤) محمد حديد، المصدر السابق، ص٣٩٤.

(٥) سلوجلت، المصد الساق، ص١٢١.

(٦) وهم فؤاد الركابي، وصدام حسين، وعبد الكريم عبد الستار الشيخلي وحاتم حمدان العزاوي، ومدحت إبراهيم جمعه، العزاوي، المصدر السابق، ص٢٤٢.

المتحدة ، التي منحت الحزب مبلغ (٧٠٠٠) جنيه مصري ، بواسطة الملحق العسكري المصري العقيد عبد المجيد فريد ، لتسهيل عملية تصفية قاسم جسدياً ، في محاولة للاستيلاء على السلطة[١].

وبعد مرور ثلاثة أشهر على عملية الاغتيال ، أي في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠ أصدرت القيادة القومية لحزب البعث بياناً أدانت فيه عملية الاغتيال ، واعتبرتها منافية لفكر الحزب وانها تصرف شخصي لفؤاد الركابي. لأن الحزب لا يؤمن بأسلوب الاغتيال السياسي ، وإنما بالنضال الجماهيري[٢]. وان فؤاد الركابي قد تجاوز مبدأ القيادة الجماعية ، وخرج عن النظام الداخلي للحزب ، وخرق لعقيدة القيادة ، لذلك قررت القيادة تجميده في المؤتمر القومي الرابع الذي أنعقد في بيروت في آب ١٩٦٠[٣].

ونرى أن موقف قيادة حزب البعث هو نوع من التكتيك السياسي وتبرير غير مقنع لعملية الاغتيال واعتبارها تصرفاً شخصياً دون علم القيادة ، وهذا غير صحيح ، كون القيادة كانت على علم بالعملية منذ البداية.

ففي الوقت الذي شرع فيه زعماء البعث في العراق بالإعداد للعملية ، ذهب فؤاد الركابي يستطلع رأي القيادة القومية للحزب ، وحصل على الضوء الأخضر للقيام بعملية الاغتيال[٤].

وإن كانت القيادة صادقة في شجب عملية الاغتيال فلماذا تأخر وقت النفي مدة ثلاثة أشهر وخمسة أيام بعد محاولة الاغتيال؟! ولماذا لم تندد بالمحاولة في وقتها؟.

ومن الجدير بالذكر أن الذين تفذو عملية الاغتيال أحيل بعضهم إلى المحكمة

---

(١) حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق، فصل٦، ص١٣، نقلاً عن ما ذكره علي صالح السعدي في نضال البعث، ص١٧.

(٢) نضال البعث، القطر العراقي ١٩٥٨ -١٩٦٣، الجزء السابع، حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، بيروت، ط٣، ١٩٧٦، ص١٣٥.

(٣) عزيز جبر شال، المصدر السابق، ص١١٤.

(٤) حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق، فصل ٦، ص ١٣.

العسكرية العليا الخاصة ، فتمت محاكمتهم في ٢٦ كانون الأول ١٩٥٩ ، واستمرت جلسات المحاكمة لمدة شهرين[١] ، أي حتى ٢٦ آذار ١٩٦٠ تم خلالها محاكمة (٥٧) متهماً من الذين ألقي القبض عليهم وتمت محاكمتهم حضورياً[٢] وأصدرت المحكمة بحقهم أحكاماً تراوحت بين الأعدام والاشغال الشاقة والسجن على كل من أشترك في التخطيط أو في التنفيذ لعملية الاغتيال وتقرر موعد تنفيذ هذا القرار يوم الخميس ٣١ آذار ١٩٦٠[٣] الساعة الرابعة فجراً ، بعد ان صادق علية الزعيم عبد الكريم قاسم ، إلا أن الغريب في الأمر انه قبل تنفيذ الحكم بثلاثة ساعات أصدر الزعيم قاسم عفواً عنهم[٤].

لقد أختلف الباحثون في تفسير أسباب هذا العفو المفاجئ ، فمنهم من يرى في ذلك العفو محاولة لخلق حالة من التوازن بين القوى الوطنية المساندة للثورة والقوى الساعية لأغتيالها[٥].

وهناك من ذهب إلى أبعد من ذلك ، معتقداً ان العفو جاء بسبب ضغوط الجمهورية العربية المتحدة ، التي هددت بنسف خطوط أنابيب النفط الممتدة بين العراق وسوريا إلى البحر المتوسط إذا ما نفذت أحكام الأعدام ، مما أضطر عبد الكريم قاسم إلى إصدار العفو ، تحت هذه الضغوط[٦].

ويمكن القول ان العفو كان أمراً طبيعياً في سياسة قاسم المتسامحة والذي رفع شعار الرحمة فوق القانون (وعفا الله عما سلف). خاصة وأن الأمر يتعلق به شخصياً وهو صاحب الحق الشرعي بالمطالبة بالعفو به أو التنازل. خاصة وقد ألتمس عفوه بعض المسؤولين المقربين إليه ، أمثال محمد حديد ، وطلعت الشيباني وسكرتيره

---

(١) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٢١.

(٢) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٢٤٢.

(٣) ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٢٢.

(٤) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٢٤٣.

(٥) حامد الحمداني، في ذكرى انقلاب شباط، المصدر السابق، ص٣.

(٦) محمد حديد، المصدر السابق، ص٣٩٧.

جاسم العزاوي. وكانت المناسبة هي عيد الفطر ، فأراد قاسم ان يكسب فيها حب الآخرين. علماً أن عبد الكريم قاسم سبق له أن عفى عن عدد من الضباط القوميين الذين اشتركوا في حركة الشواف وأعادهم إلى وظائفهم. كذلك لم يوقع قرار أعدام رشيد عالي الكيلاني ، وأطلق سراح عبد السلام عارف فيما بعد. لذلك فأن العفو كانت إحدى صفاته ، من أجل بناء دولة وطنية خالية من الأحقاد.

ومن خلال محاولة العفو التي أطلقها قاسم هذه يبدو أنه سعى إلى إحداث نوع من التوازن في الشارع لصالحه ، حيث ان القائمة تتضمن إضافة إلى البعثيين أحد الشيوعيين المحكومين بالأعدام وهو منذر أبو العيس. وبذلك فكر قاسم في جذب القوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية والمتمثلة بالقوميين والشيوعيين إلى جانبه.

ويبدو للباحث أن الأحداث التي تلت قرار العفو ، وخاصة في السنوات بين (١٩٥٩-١٩٦٣) جعلت بعض القوى المناهضة لقاسم تسعى إلى أسقاطه مستغلة طيبته وعفوه عن خصومه. ويبدو أن بناء الدولة أحياناً يحتاج إلى نوع من الشدة التي تخيف الخصوم وتحمي القيادة السياسية للدولة.

الفصل الرابع

الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق

١٩٦٠ – ١٩٦٣

عندما قام العسكريون في يوم١٤ تموز ١٩٥٨ ، بإعلان الثورة في العراق ، والمجيء بالنظام الجمهوري فأن ذلك يعني المجيء بالعسكريين إلى سدة الحكم. وتوقع الساسة المدنيين ان تدخل العسكريين في الحكم والسياسة لا يدوم إلى أمد طويل.

إن أحداث ثورة ١٤ تموز والسنوات التي تلتها أثبتت عدم صحة الرأي السابق ، فبعد ان سيطرت النخبة العسكرية على الحكم في العراق أصبح من العسير جداً أرغامها على التخلي عن الحكم للسياسيين. بل أصبح الصراع على أشده بين رجال النخبة العسكرية على السلطة من جهة ، وبين رجال النخبة والأحزاب السياسية العراقية من جهة أخرى ، التي ساندت العسكريين من أجل الوصول إلى السلطة.

كان استعداد المدنيين لتأييد الجيش سببه تلك الإجراءات التعسفية التي أتخذها العهد الملكي لتقييد نشاطهم ، فضلاً عن أعتقال زعمائهم السياسيين ، مما دفع بهم إلى العمل السري والتعاون مع الجيش لقلب نظام الحكم الملكي[١].

فضلاً عن ذلك فأن بعض السياسيين المدنيين كان يحذر الأشتراك في حكومة يؤلفها الجيش ، وكان ينتظر أن تعود السلطة إلى أيدي المدنيين[٢].

وقد تفرد قاسم بالحكم بعد أشهر من قيام الثورة وإعلان الجمهورية. إذ أبعد زملاءه أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ، والتيارات الوطنية الأخرى المشاركة في الحكم وخصوصاً شخوص الثورة كعبد السلام عارف ، ورفعت الحاج سري ، وناجي طالب ، وناظم الطبقجلي ، وعبد الرحمن عارف ، وعبد الكريم فرحان وصبحي عبد الحميد ،

---

(١) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٩٥.

(٢) مقابلة بين جمال عبد الناصر، وكامل الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٥٧ سأل عبد الناصر الجادرجي عن أستعداده للأسهام في ثورة عسكرية فأجابه الجادرجي (أنه لا يتورط في حكومة يؤلفها الجيش). مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٩٥.

وعبد الوهاب الشواف ، وأحمد حسن البكر ، وحردان عبد الغفار ، وصالح مهدي عماش وغيرهم ولم يقتصر الأمر على العسكريين بل المدنيين من التيارات الوطنية المختلفة. وكان أخطر قرارات قاسم التي جعلت مصداقيته على المحك ، هي أعتقال ومحاكمة الشخصية الوطنية ، رشيد عالي الكيلاني ، وهو في سن السادسة والستون[1] ، بتهمة يعتقد البعض أنها كانت ملفقة[2].

وحاول قاسم ان يجمع أكثر من منصب في يده في الوقت نفسه فقد كان رئيساً للوزراء ، ووزيراً للدفاع ، والقائد العام للقوات المسلحة وكان يصرح أحياناً(بأني اعتبر العراق وحدة عسكرية ، والشعب هم جنودها)[3] واستدل من ذلك وتصريحات اخرى – على انه الزعيم الأوحد.

والباحث يرى ان هذا التصريح ينم عن أمتلاك قاسم لعقلية عسكرية ، أكثر من أمتلاكه لفكر سياسي يؤهله لقيادة ثورة ، وعقلية قيادية توازن بين الكتل السياسية داخل البلاد وتسعى لبناء علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى لذا كان قاسم في أشد الحاجة إلى مستشارين مخلصين وقادة أو ضباط مساعدين له لم يستطع – على ما يبدو – أن يوجدهم في حكومته.

لقد حاول قاسم أن يكون في البداية معتدلاً سياسياً ، إلا ان هذا الاعتدال فسر ضعفاً من قبل المتطرفين في الاحزاب السياسية ، فالأحزاب اليسارية كانت تطالب بجذرية راديكالية لإجراءات الدولة وقمع قوى الردة المناهضة بشدة ، اما التيار القومي فقد تمحور في مطلب واحد هو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، اما التيار

---

(١) خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، جـ٥، ص٥٢ ؛الموسوعة الحرة ، رشيد عالي الكيلاني wikipedia.org ar-

(٢) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، وثيقة رقم ١٣٣٠٤٧/٣٧١ برقية السفارة البريطانية في بغداد، بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٠، خليل إبراهيم حسين، الوثائق، جـ٢، ص٢٦٦. وهناك من يعتقد أنها كانت ملفقة من قبل العناصر الشيوعية للتخلص من الكيلاني. ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٦٣، هامش رقم (٦).

(٣) الموسوعة الحرة، ثورة يوليو ١٩٥٨، المصدر السابق، ص١٤.

الديمقراطي اللبرالي فقد كان ينادي بالبرلمانية وعودة الجيش إلى ثكناته وترك السياسة ، كذلك طالبت الحركة الكردية بقوة السلاح بالحقوق القومية فوراً ، وتنافس الضباط الكبار للحصول على موقع لهم في الحكومة. هذا الحال الذي كان عليه العراق من المطالب المتناقضة ، جعلت قاسم لا يستطيع الاتكال على احد منها مما اضعف قاعدته الأجتماعية ، وفسر خطأ انه يلعب على هذه القوى[١].

أن ذلك الحراك السياسي ، جعل قاسم يظهر -بعد ان اصبح رئيساً للوزراء - مواهب عدة في التكتيك ، ، وعنادًا في التمسك بمبادئه[٢] ، رغم ما قيل عن قاسم في بداية الثورة من أنه شخص عقلاني معتدل ، ومثالي يحكم ضميره في شؤون الحكم[٣].

لقد حدث تحول ملحوظ في تصرفات قاسم وخاصة بعد حركة الشواف إذ لم يعد الوزراء يتخذون أي خطوة دون الرجوع إليه ، وهكذا فأن قاسم تغير عما كان عليه عام ١٩٥٨ عند قيام الثورة اصبح الرجل الأول في البلاد عام ١٩٥٩ ، وقد ساهم الشيوعيون وآخرون ألتفوا حول قاسم في ذلك كثيراً[٤].

إن أحداث عام ١٩٥٩ التي كانت عبارة عن صراع مرير بين القوميين والشيوعيين من جهة وبين رجال النخبة العسكرية من جهة أخرى جعلت قاسم يشعر بنوع من العزلة الداخلية والخارجية. فالعزلة الداخلية تمثلت بمخاوف قاسم من تأييد إحدى التيارات السياسية على حساب الأخرى ، خوفاً أن يحسب على ذلك التيار[٥] ، جعله ذلك لا يستند على تيار سياسي معين يدعم حكومته ، أما العلاقات الخارجية فقد

---

(١) عقيل الناصري، قراءة اولية، ص٨٨، هامش٩٧.

(٢) اليعاز باعيري، المصدر السابق، ص١٧١.

(٣) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، وثيقة رقم ١٣٣٠٦٨/٣٧١ رئيس السفارة البريطانية في بغداد وبتاريخ ٩ أيلول ١٩٥٨ حول مستقبل ثورة ١٤ تموز، خليل إبراهيم حسين، الوثائق، ج٢، ص١٠٤.

(٤) مقابلة مع هاشم جواد وزير الخارجية للفترة من ١٩٥٩ -١٩٦٣. بطاطو، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٥) عمار الربيعي، المصدر السابق، ص٤٣.

تمثلت بعلاقته المتوترة مع الجمهورية العربية المتحدة[١].وكذلك مع الخليج العربي بعد تصريحاته بضم الكويت.

فضلاً عما تقدم ، فقد أصدر قاسم في الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٠ قانون رقم(١) ، وهو قانون ينظم الجمعيات والأحزاب السياسية[٢]. واعتبر يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ موعداً لأنهاء فترة الانتقال ، والبدء بتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات الجديدة. وبذلك فأن الفترة الانتقالية التي بلغت سنة ونصف ، هي فترة قصيرة نسبياً إذا ما قورنت مع ما قامت به الثورات الأخرى في العالم[٣].

إن نهاية الفترة الانتقالية التي تعهد خلالها العسكريون بتنفيذ الوعود الشعبية كتطهير الدولة من بقايا النظام الملكي وتنفيذ إجراءات في ميادين الإصلاح ، والتي ألزموا أنفسهم بها ، طال أمرها أكثر مما كان متوقع. وبدأ أن العسكريين لا يريدون مغادرة كرسي الحكم ، ولم يظهروا أستعدادهم للتخلي عن السلطة التي صارت في أيديهم ، وتسليمها إلى أيدي سياسيين يختلفون عنهم في الآراء والتوجهات[٤].

أولاً: - عبدالكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي بعد نهاية فترة الانتقال السياسي

إن الإجراءات السياسية التي أتخذها عبد الكريم قاسم في النصف الثاني من عام ١٩٥٩ ، أدت إلى تقوية التيارات السياسية المعادية لحكمه وخصوصاً حزب البعث والذي تمكن من إسقاطه فيما بعد.

ومن الجدير بالذكر أن قاسم كان وطني متأثراً بأفكار الحزب الوطني الديمقراطي[٥]؟ وقد أعتمد بشكل واضح على الحزب الشيوعي العراقي وكوادره ، خلال السنة الأولى من الثورة حتى منتصف عام ١٩٥٩[٦]. إلا أن أحداث الموصل

---

(١) حميد المطبعي، عبد السلام محمد عارف والثورة المغدورة، ص١٠.

(٢) نوري العاني، الوزارات، جـ٤، ض١٥٩.

(٣) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٢٤٦.

(٤) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٩٦.

(٥) أنظر، الفصل الثالث، تحركات الشيوعيين ضد الثورة، ص ١١٧.

(٦) محمود الدره، المصدر السابق، ص٧٨.

وكركوك ، والمطالبات المستمرة للحزب الشيوعي بالاشتراك بالسلطة ، جعلت قاسم يقوم بتحجيم نشاط الحزب الشيوعي.

لقد كان من الأجدر بالحزب الشيوعي في تلك الظروف التي يمر بها العراق خلال النصف الأول من عام ١٩٥٩ ، أن لا يلجأ إلى تلك المطالبة بالمشاركة بالسلطة التي ظهرت في (مسيرة الأول من آيار ١٩٥٩ الكبرى)[١].

وقد أقر بذلك الخطأ سكرتير الحزب الشيوعي سلام عادل في أجتماع اللجنة المركزية الذي أنعقد في صيف ١٩٥٩ واعتبر تلك المطالبة من الأخطاء التكتيكية التي وقع فيها الحزب[٢]. وقد ذهب بعض قادة الحزب الشيوعي العراقي إلى أبعد من ذلك ، حين أعتبروا مطالبة الحزب الاشتراك بالسلطة تلك عبارة عن أنحراف يساري خطيراً وقع فيه الحزب[٣].وكان على الحزب دعم السلطة الوطنية بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم ، ضد معارضيه ، بدلاً من أستفزازه ، علماً ان قاسم كان قد عين الوزيرة د. نزيهه الدليمي في الحكومة ، كوزيرة للبلديات[٤] ، وهي محسوبة على الحزب الشيوعي.

وفي السياق نفسه فأن مخاوف قاسم من تعاظم النفوذ الشيوعي كانت لها نتائج على العملية الديمقراطية للبلد[٥]. والتي بدأت في مطلع ١٩٦٠ بقانون تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات[٦] ، والذي حدد يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ليكون نافذ المفعول ، وهذا التاريخ يمثل ذكرى تأسيس الجيش العراقي ، ويبدوا أن قاسم أراد من ذلك

---

(١) كانت مسيرة كبيرة ضمت مئات الألوف من العمال وفئات الشعب الأخرى الذين ملأوا شارع الرشيد وقيل أنهم زادوا على المليون متظاهر. عزيز سباهي، المصدر السابق، ص٤١٦.الا ان هذا الرقم مبالغ فيه

(٢) عزيز سباهي، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٢١.

(٤) م.و.و. وثائق مجلس السيادة، ملف رقم 411/425 تشكيل مجلس الوزراء في ١٩٥٩/٩/٢١.

(٥) عقيل الناصري، قراءة أولية، المصدر السابق، ص١٧٥.

(٦) عزيز سباهي، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٧٧.

التأكيد على أن الحل والربط في ميدان العمل السياسي هو بيد الجيش ، والذي يعتبر هو قائده[١].

وفي ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ قدم وفد من الحزب الشيوعي العراقي إلى وزير الداخلية طلب التأسيس والميثاق الوطني والنظام الداخلي للحزب ، وجاء طلب تأسيس الحزب الشيوعي العراقي موقعاً من خمسة عشر عضواً من قادة الحزب وكوادره ، وأرفق الحزب مذكرة تؤكد الطلب وقعها (١٨٤٩٦٠) مواطناً من كل أنحاء العراق إلا أن وزير الداخلية وبإيعاز من رئيس الوزراء رفض إجازة الطلب ، بحجة ان الوزارة أجازت حزباً آخر بذات الاسم[٢].

كذلك لجأت الحكومة في نهاية عام ١٩٦٠ إلى تعطيل كل الصحف الشيوعية[٣] وحاولت إضعاف سلطات الحزب الشيوعي على المنظمات المهنية والنقابات والاتحادات العمالية والفلاحية والطلابية[٤].

كذلك عمل عبد الكريم قاسم على شق وحدة الحزب الشيوعي من خلال إجازة حزب شيوعي بقيادة داود الصايغ قائد رابطة الشيوعيين العراقيين[٥].

ويبدو ان الحزب الشيوعي كان يعي بوضوح أسباب موقف قاسم منه لذلك كان

---

(١) عزيز سباهي، المصدر السابق ص٤٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٧٨.

(٣) من اهم الصحف الشيوعية التي كانت تصدر آنذاك هي صحيفة الفكر الجديد واتحاد الشعب والشرارة و حرية الوطن والصحيف الكردية (فيفي نوي)والقاعدة ومناضل الحزب ، مقابل مع صحفي قاسم محمد علي في ١٥/اذار/ ٢٠٠٧

(٤) حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث، المصدر السابق، فصل٦، ص١٣.

(٥) أنضم داود الصايغ إلى الحزب الشيوعي في مطلع الأربعينيات وبعد ثلاث سنوات أي في عام أنشق عن الحزب، وشكل رابطة الشيوعيين العراقيين التي ينتمي إليها المقدم الركن سليم الفخري مدير الإذاعة عام ١٩٥٩ والمقدم الركن غضبان مردان السعد سكرتير قاسم العسكري عام ١٩٥٩. وفي عام ١٩٥٦ عاد الصايغ للأنضمام إلى الحزب، ونتيجة رفضه الاشتراك في العمل السري طرد من اللجنة المركزية للحزب عام ١٩٥٧. حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص٢٥٠.

رد فعله أكثر أتزاناً. وعرف ان أحداث الموصل وكركوك ، والمحاولة الانقلابية في حزيران ١٩٥٩ ، وغيرها من التجاوزات هي التي شوهت سمعة الحزب وقتها وأخذ يدفع ثمنها آنذاك.

ومن المفيد ذكره ان القيادي في الحزب الشيوعي عامر عبد الله أعترف في مقالة مطولة له بأخطاء حزبه حين قال (إن الوضع الثوري الذي تكون في ربيع عام ١٩٥٩ كان يمكن أستثماره لحمل قاسم على إنهاء فترة الانتقال وإقامة الحياة الديمقراطية والمؤسسات الدستورية ... ودرء أنتكاسة الثورة ... غير أن ماعاناه في الواقع هو تبديد طاقات ثورية هائلة من ل استعراضات للقوة لا مبرر لها ، وفي منازلات وتحديات مع قاسم والقوى الوطنية الأخرى وفي التركيز على أهداف ثانوية كالمطالبة بالاشتراك في الوزارة)[١].

إلا أنه رغم ذلك فأن جماعة أتحاد الشعب عبروا عن رأيهم حول تشكيل حزب بأسم الحزب الشيوعي العراقي ، وأشاروا إلى ان الحزب الشيوعي حزب واحد وأنه لا يمكن أن يكون هناك حزبين شيوعيين[٢]. كما أعتبروا جماعة داود الصايغ أنتهازيين حاولوا تقويض النظام والضبط الحزبيين ، وإضعاف الثقة بالقيادة[٣] ، ومحاولة إفتعال حركة وإنتحال اسم وتاريخ الحزب الشيوعي العراقي[٤].

يبدو ان عبد الكريم قاسم قرر عدم منح الحزب الشيوعي (جماعة أتحاد الشعب) الإجازة لكي يصبح الحزب بموجب القانون غير شرعي وبالتالي خارجاً عن القانون ، ليتم مطاردة أعضاءه والحد من تحركاتهم[٥].

ولأبقاء شكوك قاسم حاول داود الصايغ أقناع عبد الكريم قاسم بضرورة أبدال

---

(١) عبد الخالق حسين، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية وعبد الكريم قاسم، ص٦٣.
Iraq mediant @ yahoo. com

(٢) جريدة أتحاد الشعب، العدد ٣٠١ في ١٤ كانون الثاني، ١٩٦٠.

(٣) جريدة أتحاد الشعب، العدد ٣٠٢ في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٠.

(٤) جريدة أتحاد الشعب، العدد ٣٠٥ في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٠.

(٥) حامد الحمداني، صفحات، المصدر السابق، فصل٢٦، ص١٤.

العناصر القيادية للنقابات العمالية لأنها كما ادعي لا تؤيد النظام الديمقراطي. وكان القصد من ذلك إحلال العناصر الموالية له محل العناصر الموجودة والتي يعتقد الصايغ أنه لا يمكن الاعتماد عليها لمساندة حزبه[١].

حاول الحزب الشيوعي (جماعة أتحاد الشعب) تدارك الموقف والأستجابة لمطاليب الحكومة المتمثل بتغيير بعض بنود ميثاق الحزب ونظامه الداخلي. ولأبطال حجة الوزارة تم تغيير أسم الحزب من الحزب الشيوعي العراقي إلى حزب أتحاد الشعب[٢] لكي لا يكون حزبان بنفس الاسم باعتبار ان جماعة داود الصايغ[٣] ، أطلقت على نفسها اسم الحزب الشيوعي العراقي.

ورغم التغييرات على أسم الحزب التي أجرتها جماعة أتحاد الشعب إلا أن الحكومة أصرت على رفض الطلب. ولم يلجأ أتحاد الشعب إلى محكمة التمييز للأعتراض على إجراءات وزارة الداخلية كما ينص القانون[٤] ، لأنهم أحسوا أنهم غير مرحب بهم.

في الوقت نفسه فأن متصرفي الألوية كانوا يمانعون خلال تلك الفترة بتشكيل أتحادات فلاحية شيوعية ، مما دفع الصحافة الشيوعية آنذاك إلى الأنزعاج من ذلك ، حيث شنت هجوماً مقصوداً على الأشخاص المسؤولين عن أعطاء الترخيص بإنشاء الأتحادات ، وأتهمتهم بعدم السماح للعناصر الجديرة بالمشاركة في هذه الأتحادات[٥].

والأبعد من ذلك فقد نشرت بعض الصحف فتاوى علماء الدين في كربلاء والنجف بين ١٦ شباط و٢٢ آذار ١٩٦٠ ثم في نيسان وحزيران ، التي نصت على أن الأنتماء للحزب الشيوعي وتقديم الدعم له من أكبر الآثام ، التي يستنكرها الدين وأن

---

(١) محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص١٧٠.

(٢) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص٤٧٩.

(٣) جماعة داود الصايغ يتكون من سليم شاهين وإبراهيم عبد الحسين وجميل العوي، والسيدة زكية ناصر والسيدة سالمة جاسم الصالحي وكاظم الشاوي، وعجاج خلف، كاظم محمد، جاسم نجم، محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٤) عزيز سباهي، امصدر السابق، جـ٢، ص٤٧٩.

(٥) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، وثيقة رقم ٣٧١/١٤٠٩٧٦.

صلاة المسلمين الذين يعتنقون الشيوعية وصومهم غير مقبولين بسبب غياب الإيمان ولا يجوز للشاب الذي يحمل المبادئ الشيوعية أن يرث أباه[١].

وقد لعب البعثيون دوراً في تشويه سمعة الشيوعيون من خلال قيامهم بتمزيق المصاحف الشريفة واتهام الشيوعيين بذلك ويكفي لأدانة المتهم أثنان من الشهود يبعثهم الحزب إلى المحكمة العرفية العسكرية لصدور الحكم ضد برئ. وقد حمل كل بعثي نسخته من المصحف الممزق للتشهير بخصومهم السياسيين[٢].

وفي خضم هذه الأجواء السياسية الملتهبة جاءت فتوى السيد محسن الحكيم المرجع الديني في النجف الأشرف في٢٢ شباط١٩٦٠ أي في اليوم الذي تم فيه رفض طلب إجازة الحزب من قبل وزارة الداخلية. وقد نصت الفتوى(بسم الله الرحمن الرحيم ولله الحمد ، لا يجوز الأنتماء إلى الحزب الشيوعي فأن ذلك كفر وإلحاد وترويج للكفر والألحاد أعاذكم الله وجميع المسلمين عن ذلك وزادكم إيماناً وتسليما. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)[٣].

وقد كانت لهذه الفتوى تأثيراً على الحزب الشيوعي في العراق والعالم الإسلامي ، وقد أستنسخت هذه الفتوى ووزعت من قبل العاملين في حركة المعارضة القومية ومنهم البعثيون[٤].

---

(١) نوري العاني، الوزارات، جـ٤، ص٥٤.

(٢) حسن العلوي، العراق دولة المنظمة السرية، لندن ١٩٩٠، ص١٣.

(٣) يرجع السيد مهدي الحكيم نجل السيد محسن الحكيم صاحب الفتوى، أن سبب إصدار الفتوى يرجع لقيام الشيوعيين والمحسوبين عليهم بالهتاف حول مرقد أمير المؤمنين (ع) شعارات مسيئة، فترك السيد أمرهم أول وهلة لله تعالى، وإذ تجبروا وعلوا في الأرض، وكثرت مفاسدهم وصار المسلم في النجف يتعرض للمضايقات وتعالت الأصوات بإيقاف الحملة التي أستهدفت الإسلام عند حدها، وجاءت الفتوى كجواب لرسالة مقلدي السيد رحمه الله حول جواز الإنتماء إلى الحزب الشيوعي؟ فقام السيد بواجبه الديني وأصدر الفتوى. مقابلة مع السيد مهدي الحكيم في لندن بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٨٦. حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤ -١٩٩٠، روح الأمين، ٢٠٠٥هـ؛ محمد باقر الحكيم، الحوزة العلمية نشوؤها ومراحل تطورها وأدوارها، قم ٢٠٠٣، ص١٣٢ .

(٤) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، ص٢٠٠.

وتبعت فتوى السيد الحكيم فتاوى أخرى ، فقد أصدر الشيخ مرتضى ال الياسين في النجف يوم٣ نيسان ١٩٦٠ ، فتوى تقول(الإنتماء إلى الحزب الشيوعي أو تقديم الدعم له من أكبر الآثام التي يستنكرها الدين) ، وفي الشهر نفسه وفي النجف أيضاً ، أعلن الميرزا مهدي الشيرازي ان صلاة المسلمين الذين يعتنقون الشيوعية وصومهم غير مقبولة ، بسبب غياب الإيمان ، وقد أكد الشيرازي في وقت لاحق أنه لا يسمح للمسلمين بشراء اللحم من جزار يؤمن بالمبادئ الشيوعية ، وأنه لا يجوز للشاب الذي يحمل هذه القناعات أن يرث أباه[١].

ونرى ان تلك الفتاوى التي جاءت في فترة لا تتجاوز الأربعة أشهر هي نوع من التصدي الموجه ضد الشيوعيين ، وقد لعبت أطراف عديدة على تحريكها وفي مقدمتهم(القوميون والبعثيون)[٢] بشكل خاص قد يكون لقاسم يد فيها ، إذ أن الفتوى صدرت بعد مجابهة قاسم للشيوعيين بما يقارب سبعة أشهر[٣]. علماً أن رجال الدين سكتوا عن الشيوعيين طيلة السنوات منذ عام ١٩٣٤ ، ولم يفتوا ضدهم. لذا نعتقد أن تلك الفتوة جائت بسبب تصرفات بعض الشيوعيين في النجف الأشرف ، اضافة إلى بعض الأقاويل التي وصلت السيد الحكيم من بعض العناصر المحيطة به والتي قدمت له رواية غير واضحة حول الشيوعية ، والشعارات التي يرفعونها وموقفها من الدين[٤].

---

(١) وقد أفادت هذه الفتوى اليمين وسرعت من حملة قاسم ضد الشيوعيين، حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص٢٦٥.

(٢) قام حميد المطبعي بخط هذه الفتوى على الجدران في مدينة النجف الأشرف بعد صدور الفتوى، مباشرةً من السيد الحكيم وقد أختصر المطبعي الفتوى في جملة واحدة هي (قال الإمام الحكيم الشيوعية كفراً وإلحاد)، في الوقت الذي مسح القوميين شعارات الحزب الشيوعي من على الجدران بالطلاء الأسود. محمد باقر الحسيني، الزعيم عبد الكريم قاسم والسيد محسن الحكيم (قدس) الشيوعية كفر والحاد ، ج٢، ص٢.

Al witwity. Friend of democracy. net

(٣) محمد باقر الحسيني، المصدر السابق، ص١.

(٤) مقابلة مع حميد المطبعي، نقلاً عن جاسم المطير، فتوى الأمام السيد محسن الحكيم (قدس سره) www.iraqcp.org .

وبالمقابل لم يكن للحوزة موقفاً بنفس المستوى من الشدة من تصرفات القوميين عام ١٩٦٣ ، ولم تصدر فتوى ضدهم ، رغم أن بعض القوميين تنكر لتلك لتصرفات وأستعار منها وأطلق عليهم أسم المنحرفون[١].

وقد أستغل هذه الفتوى ضد الحزب الشيوعي ، القوميون في حركة ٨ شباط عام ١٩٦٣ حين أصدروا البيان رقم (١٣) للفتك بالشيوعيين وهدر دمائهم أينما وجدوا[٢]. حيث طبقت الفتوى من قبل عبد الغني الراوي عام ١٩٦٣ ، بقتل (٩٠٠٠) شيوعي في نقرة السلمان ، (٣٦٠٠) في سجون الشرطة. وكانت نسبة الشيعة بينهم ٧٠٪ ، مستغلين الفتوة التي صدرت من أعلى سلطة دينية ، ومازال حكم الفتوى نافذاً[٣].

ومهما يكن من امر فقد أجيز الحزب الشيوعي بقيادة داود الصايغ يوم ٩ شباط ١٩٦٠ نظراً لمرور شهر على تقديم الطلب ولم يحصل أعتراض عليه ، وأصبح يمارس نشاطه علناً ، وكان قد أصدر صحيفة تعبر عن لسان حاله منذ تشرين الثاني ١٩٥٩ ، هي صحيفة (المبدأ). وقد وصف تقرير أمني خاص ان منح الإجازة لداود الصايغ ، وعرقلة أجازة زكي خيري ((عمل باهر قام به الزعيم قاسم وأنها ضربة أستاذ جاءت بأصول ، فالصايغ أطوع للزعيم والحكومة))[٤].

ونرى عدم دقة ما جاء بهذا التقرير الامني ، إذ ان خلاف قاسم مع قيادة الحزب الشيوعي (جماعة زكي خيري) افقد عبد الكريم قاسم قوة سياسية لا يستهان بها ، كانت تساند حكمه ومن الممكن ان يكون لها دوراً في تغير ميزان القوى من حركة ٨ شباط ١٩٦٣ ، وبذلك فان عبد الكريم بإدارة ظهره للشيوعيين فقد شريحة مهمة من مؤيديه.

وفضلاً عن موافقة الزعيم على إجازة حزب الصائغ ، فأن الأخير وجماعته أعتمد على المساعدات التي تقدمها الدولة لها ، ومساندة عبد الكريم قاسم لهذه

---

(١) يُنظر: المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي، بغداد ١٩٦٤، ص٥٣.

(٢) جاسم المطير، المصدر السابق، ص٨.

(٣) محمد باقر الحسيني، المصدر السابق، ص٣.

(٤) نوري العاني، المصدر السابق، ص٥٦.

الجماعة على حساب جماعة زكي خيري ، إذ قامت الدولة بالأنفاق على صحيفة المبدأ التابعة للصائغ ، وإيجار دار تكون مقراً لحزبه[١].

وقد أعلن قاسم بما لا يقبل الشك عن تبرئه من الشيوعيين أمام نائب رئيس الوزراء السوفييتي ميكوبان عام ١٩٦٠ أثناء زيارته إلى بغداد بقوله (أنا لست شيوعياً ولا يمكن أن أكون شيوعياً والذين أخبروك بذلك إن هم إلا عملاء وليسوا شيوعيين وإذا كنت تتصور أن كل ديمقراطي ويساري هو شيوعي ، فذلك خطأ كبير ، أن الشيوعيين عملاء لكم)[٢].

ومن الملاحظ أن عبد الكريم قاسم لم يكتف برفض إجازة الحزب الشيوعي ، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك عندما رفض إجازة الحزب الجمهوري ، الذي تقدم بطلب تأسيسه في ١٢ شباط ١٩٦٠ ، والذي ضم نخبة من الشخصيات الوطنية السياسية المشهود لها ، أمثال عبد الفتاح إبراهيم ، وطه باقر والشاعر محمد مهدي الجواهري ... وآخرون[٣] ، وفسر عبد الفتاح إبراهيم ان عدم إجازة حزبه يعود إلى إنضمام الشيوعيين إليه ، كما أخبره عبد الكريم قاسم بذلك ، أثناء مقابلته بعد رفض إجازة الحزب وأن الموافقة على إجازة الحزب الجمهوري يجعل منه واجهة للحزب الشيوعي ينضم إليها جميع الشيوعيين[٤]. وبذلك فأن قاسم أصر على الابتعاد عن الشيوعيين ومواجهة القوميين في ٨ شباط ١٩٦٣ لوحده ، مما سهل أسقاطه[٥].

ثانياً:- عبد الكريم قاسم والقضية الكردية

أن أخفاق العرب والكرد في خلق هوية وطنية جديدة ، تتميز عن القومية العربية ، كانت السبب الرئيسي في أعتماد الكرد على القومية الكردية. خلق ذلك

---

(١) حول المساعدات التي قدمتها حكومة قاسم إلى جماعة داود الصايغ، أنظر جاسم العزاوي، المصدر اسابق، ص٢٥٠.

(٢) جاسم العزاوي، المصدر نفسه، ص٢٥١.

(٣) محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص١٨٣.

(٤) نوري العاني، الوزارات، جـ٤، ص٧٠.

(٥) حامد الحمداني، صفحات، المصدر السابق، فصل٦، ص١٥.

حالة من الصراع المستمر بين العرب والكرد. إذ كان هاجس الكرد هو السعي للحصول على حقوقهم القومية.

وفي عام ١٩٤٥ أتخذت الحكومة العراقية قرارها بالقضاء على حركة الكرد في شمال العراق بمساعدة القوات البريطانية. وكان يقود الكرد مصطفى البارزاني ، وفي٦ تشرين الثاني من العام نفسه استطاعت القوات الحكومية من القضاء على التمرد ، وهروب البارزاني وعدد من أتباعه إلى إيران ، وهناك التحقوا بجمهورية مهاباد الكردية# ، بقيادة القاضي محمد[١].

وفي ٣٠ آذار ١٩٤٧ أستطاعت القوات الإيرانية من القضاء على جمهورية مهاباد الكردية ، وأعدام رئيسها القاضي محمد عمر ، أما مصطفى البرزاني فقد هرب مع الف شخص من أتباعه المقاتلين نحو الحدود السوفيتية ، تلاحقهم قوات الجيش الإيرانية والعراقية والتركية. وأستطاع بصعوبة عبور نهر آراس الفاصل بين إيران والأتحاد السوفيتي. وبقي البرزاني ورفاقه هناك حتى قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق[٢].

وقد ارسل ملا مصطفى البرزاني برقية الى قاسم بعد الاطاحة بالنظام الملكي وقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، متعهدا بالولاء لمبدا التعاون العربي _الكردي وطالبا الموافقة على العوده من الاتحاد السوفيتي الى العراق ، وفعلاعاد عن طريق القاهرة الى بغداد بحرا ، مارا بالبصرة وسط ترحيب شديد وذلك في اوائل تشرين الاول ١٩٥٨[٣].

وهي الجمهورية التي اسسها الكرد بمساعدت الجيش الاحمر الروسي في غرب ايران عام ١٩٤٦ ولم تدم اكثر من سنة واخدة اذ اسرع الايرانيون الى السيطرة عليه واعدام رئيسها قاضي محمدواعلان القائها ، سمير محمند قديح، نشاط الموساد الصرائيلي في العراق ودول الجوار ، ص٦ www.aluuatandoace.com

(١) سليمان العسيلي، المسألة الكردية في العهد الجمهوري العراقي وانقلاب ١٤ تموز وانعكاساته على المسألة الكردية ، ص٨، ٩. www.altareekh.com

(٢) كمال سيد قادر، البارزاني في وثائق الأستخبارات السوفيتية، ص٣. www.kefaya.org

(٣) ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤٥٩.

في الوقت نفسه اراد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم أقامة علاقات جيدة مع الكرد ، تمثلت في أستقباله الحافل للزعيم الكردي المنفي مصطفى البارزاني ، عند عودته إلى العراق من الاتحاد السوفييتي[١]. وخصصت له الحكومة العراقية دار نوري السعيد في الصالحية للسكن فيها. كما خصصت له سيارة عبد الاله لتنقلاته ، وحددت له ولأصحابه رواتب شهرية[٢] ، وأعتبر مستشاراً لرئيس الوزراء في الشؤون التي تخص المنطقة الشمالية من العراق. كذلك تم أنتخابه عام ١٩٥٩ من قبل المؤتمر الرابع للحزب الديمقراطي الكردستاني رئيساً للحزب ، وأقر كل التغييرات التي قام بها داخل الحزب والطريقة التي أجريت بها[٣].

فضلاً عن ذلك ، أمر عبد الكريم قاسم مجلس الأعمار ببناء مدينة سكنية كاملة الكرد العائدين من الاتحاد السوفييتي في ناحية بارزان ، وكان قاسم يهدف من ذلك السيطرة على المناطق الشمالية من العراق ، والحؤول دون تمردها ضده ، خاصة بعد حركة الموصل عام ١٩٥٩ ، التي تمكن الشيوعيين والكرد من القضاء عليها ، الأمر الذي يعزوه بعض الباحثين إلى سرعة التحرك والتنسيق بين عبد الكريم قاسم والملا مصطفى البارزاني[٤].

كان البارزاني منذ اليوم الأول لوصوله إلى بغداد يؤكد على وحدة العرب والكرد ، وأكد انه لم يعد للعراق ليبدل شيئاً وإنما هو تابع لقاسم يتلقى أوامره ويطيعها ، ويعامل الحزب الشيوعي باللطف والرقة[٥].

---

(١) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص٢٣٠.

(٢) كان مصطفى البارزاني يتقاضى راتب مقداره (٥٠٠ دينار)، في الوقت الذي بلغ فيه راتب رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم مع مخصصاته (٤٤٠) دينار فقط. هادي حسين عليوي، الحقيقة، ص١٦٦ . أنظر جدول للرتب والرواتب العسكرية. ملحق رقم ١٧

(٣) فاضل البراك، مصطفى البارزاني، الاسطورة والحقيقة، بغداد ١٩٨٩، ص١٦٠.

(٤) سليمان العسيلي، المسألة الكردية في العهد الجمهوري العراقي وإنقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ وإنعكاساته على المسألة الكردية، ص١.
www. altareekh.com.

(٥) كاركتاكوس، المصدر السابق، ص١٣٧.

وقد رافق البارزاني أثناء عودته إلى العراق مجموعة من أتباعه بلغ عددهم (٨٥٥) شخصاً مسلحين تسليحاً كاملاً اذ تتراوح أعمارهم بين الثالثة والعشرون والثالثة والثلاثون عاماً[١].

بدأ بعض الساسة يحذر عبد الكريم قاسم من نوايا مصطفى البارزاني فكان أول الذين حذروه طه الهاشمي. إلا أن قاسم لم يعرهم أذناً صاغية. إذ اعتقد انه لا يمكن مجابهته بشيء إلا عندما يصدر منه تصرف غير لائق. مع ذلك فقد أخذ يحذر منه ويطلب منه عند مجيئه إلى وزارة الدفاع أن لا يصطحب معه حرساً خاصاً[٢].

وفي التاسع من كانون الثاني ١٩٦٠ تقدم مصطفى البارزاني بطلب تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى وزارة الداخلية وقد ضمت الهيئة التأسيسية ، إضافة إلى البارزاني ، نوري صديق شاويس ، وعمر مصطفى وصالح اليوسفي وملا عبد الله إسماعيل ، وشمس الدين المفتي ... وآخرون ، وقد تمت الموافقة من قبل وزارة الداخلية على الطلب دون تأخير[٣].

وهنا لابد من الإشارة إلى أن ما ورد في ميثاق الحزب الديمقراطي الكردستاني هو (الإيمان بالماركسية اللينينية) وهي نفس العبارة التي أعترضت عليها وزارة الداخلية عندما قدم الحزب الشيوعي طلب منح الإجازة ، وطالبت الحزب بتغييرها ، مع ذلك لم تعترض على الحزب الكردستاني وتم الموافقة على إجازته.

وبعد فترة وجيزة ظهر الخلاف بين عبد الكريم قاسم والبارزاني بسبب عوامل عدة ، أهمها ما نشرته جريدة (خبات) الكردية في ١٠ تشرين الأول ١٩٦٠ ، في مقال بعنوان الأمة الكردية ، والذي أعتبر ما جاء فيه مساساً بالسيادة الوطنية العراقية ثم تبعتها مقالات أخرى[٤] أساءت إلى العلاقة بين العراق وتركيا وإيران واعتبرتها

---

(١) سليمان العسيلي، المصدر السابق، ص٢.

(٢) مبرر ذلك بأنه زعيم وطني من أبناء الشعب ولا يحتاج إلى حماية. جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٢٥٢.

(٣) حامد الحمداني، صفحات، المدر السابق، فصل٦، ص١٧.

(٤) خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، جـ٥، ص١٨٨.

الدولتان الجارتان تدخلاً في شؤونها الداخلية ، مما لا يتماشى وعلاقات حسن الجوار معهما[١]. ثم اخذت الجريدة تنتقد سلبيات الحكم القائم مما أدى إلى توتر العلاقة بين الكرد والحكومة[٢].

لقد سعى الكرد لدى قاسم من أجل الحصول على بعض المطالب المتمثلة بالحكم الذاتي لهم ، الا ان قاسم لم يستطع ان يحقق مطالبهم بسبب معارضة النخبة العسكرية الذين لهم تجربة مع الكرد خلال مشاركتهم في القتال ضد الكرد في ظل الحكم الملكي. ومن هنا نلاحظ ان للنخبة العسكرية دور في التأثير على سياسة عبد الكريم اتجاه الكرد لتحقيق اهدافهم.

من جانبٍ آخر أستمر البارزاني في بسط سيطرته على المنطقة الشمالية وحاول أستمالة القبائل الكردية الأخرى إلى جانبه ضد الدولة[٣] ، وتصفية خصومه ومحاولة فرض نوع من الضرائب على الناس[٤]. وزاد الجفاء بين قاسم والبارزاني عندما طالب الأخير بتطبيق المادة الثالثة من الدستور ، والتي تنص على ان العرب والكرد شركاء في هذا الوطن ، وأن الدستور أقر حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية[٥]. كذلك طالب الزعيم الكردي من قاسم تحقيق إصلاحات إجتماعية في كردستان العراق ، وإلغاء الأحكام العرفية ، والإفراج عن المعتقلين ، وإزالة ما يعرف بالأوضاع الاستثنائية في المنطقة الشمالية[٦]. وإجراء إنتخابات عامة حرة ، واحترام الحياة الحزبية ، وحرية الصحافة[٧].

في ظل تلك الظروف تدهورت العلاقة بين قاسم والكرد ، ولم يقدم قاسم أية تنازلات تجاه المطاليب الكردية[٨]. بل على العكس من ذلك أتخذ خطوات تصعيدية ،

---

(١) خليل ابراهيم حسن، الموسوعة، جـ ٥، ص ١٨٩.
(٢) حامد الحمداني، صفحات، المصدر السابق، فصل٦، ص٢٤.
(٣) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٢٥٢.
(٤) خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، جـ٥، ص١٩١.
(٥) المسألة الكردية في العهد الجمهوري العراقي، ص١.www. altareekh. com
(٦) المصدر نفسه، ص٣.
(٧) سليمان العسيلي، المصدر السابق، ص٣.
(٨) ماريون وبيتر سلوجلت، المصدر السابق، ص١٣٠.

منها أنه أمر بغلق مقر الحزب الكردستاني في بغداد ، وعلق صحيفة الحزب (خبات)[١].
واعلنت الحكومة أن البارزاني بدأ إثارة القلاقل في المنطقة الشمالية وتهديد الأمن[٢].

وإن ما زاد الأمور تعقيداً وأوصلها إلى طريق اللاعودة هو إعلان البارزاني في تموز ١٩٦١ أن منطقة كردستان ، دولة كردية مستقلة[٣]. الأمر الذي اعتبره عبد الكريم قاسم إعلاناً للتمرد على ثورة ١٤ تموز[٤].

وتثار أسئلة عدة حول تصرف مصطفى البارزاني هذا الذي أدى إلى تصعيد الأمور إلى الصدام المسلح. فما هو السر وراء إندفاع البارزاني بهذه السرعة للاختلاف مع قاسم؟ وهل هي مطاليب الشعب الكردي أم أن هناك أسباب أخرى؟

إن عودة البارزاني إلى العراق وإحاطته برعاية الدولة العراقية وإعادة حقوقه وممتلكاته التي صادرتها الدولة في العهد الملكي[٥] ، وجعل البارزاني مستشاراً للدولة في المناطق الشمالية جعلت منه في الظاهر من رجال قاسم المخلصين.

إلا أن هناك أمور وعوامل داخلية وخارجية ساهمت في قيام هذا التمرد كان في مقدمتها ، وقوف البارزاني إلى جانب الأقطاعيين الكرد المتضررين من قانون الإصلاح الزراعي الذي شرع من قبل قادة ثورة ١٤ تموز. فقد ألتف حول البارزاني الملاكون والاقطاعيون ومن بينهم عدد من الشيوخ والأغوات في مناطق الحدود العراقية – الإيرانية ممن كانت لهم صلات مع الأوساط الأمريكية والإيرانية ، لدعم أي تحرك مسلح ضد السلطة الحاكمة في العراق[٦]. وأجرت الحكومة الأمريكية مفاوضات سرية مع الحكومة الإيرانية عام١٩٦٢ لحمل الأخيرة على تأييد حركة التمرد ومساعدة

---

(١) حامد الحمداني، صفحات، المصدر السابق، ص٢٤.

(٢) محمد حديد، المصدر، السابق، ص٣.

(٣) المسألة الكردية، المصدر السابق، ص٣.

(٤) محمد حديد، المصدر السابق، ص٢٦٢.

(٥) م.و.و. وثائق مجلس السيادة، ملف رقم 411/445 قانون العفو العام عن حركة البارزاني الذي أصدره مجلس الوزراء بتاريخ ٢/ أيلول / ١٩٥٨.

(٦)فاضل البراك، المصدر السابق، ص١٧١ . نقلاً عن الكتاب الذي اصدره السفير البريطاني في بغداد خلال تلك الفترة هنري ترافليون

Sir. H. Trevelyon, middle East in Revolution. P 44.

المتمردين بالأسلحة ، واتخذ البارزاني من الأراضي الإيرانية قاعدة له[١].

كذلك سعت الدوائر البريطانية إلى وضع العراقيل أمام قاسم لمنع تنفيذ قانون رقم(٨٠) الذي يحرم شركات النفط الأجنبية من العمل في الأراضي غير المنقب فيها ، فوجدت بريطانيا في البارزاني الحليف الذي يخدمها في إثارة المشاكل للحكومة العراقية كي تنشغل عن تنفيذ هذا القانون. وفعلاً زار البارزاني السفارة البريطانية لأبداء أستعداده للتعاون ضد حكومة قاسم. وبالمقابل زاره السفير البريطاني في منطقة كردستان فيما بعد[٢].

وفي تموز١٩٦١ بلغ التوتر ذروته بين الكرد وعبد الكريم قاسم[٣] ، في أعقاب حادثة رانيه التي أعتبرت السبب المباشر لنشوب القتال وهي قيام البارزاني بضرب الشيخ رشيد لوله الذي كان يتلقى الاسلحة والمال من قاسم واكتسح رجال البارزاني مناطقهم لمعرفتهم ان قاسم لم يكن قادرعلى حمايتهم[٤].

بعد أن وجد البارزاني ان الأمور وصلت إلى درجة من الخطورة جعلت قاسم يوجه الجيش العراقي لضرب التجمع الكردي المسلح في المنطقة الشمالية. حاول الزعيم الكردي تخفيف حدة التوتر[٥]. في الوقت الذي أمتنع فيه زعماء الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد على الرغم من تعاطفهم مع البارزاني عن الاشتراك في الحرب ، لذلك قدمت مذكرة إلى عبد الكريم قاسم في ٢٠ تموز ١٩٦١ عرض فيها الأهمال الذي تعانيه المنطقة الكردية ، وقدم مطالب الحزب والكرد الى الحكومة في ١٣ نقطة[٦] ، في مقدمتها سحب قوات الجيش العراقي من كردستان ، وإعادة الموظفين المبعدين وجعل اللغة الكردية لغة رسمية في كردستان[٧].

---

(١) خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، جـ٥، ص١٩٠ -١٩١.
(٢) فاضل البراك، المصدر السابق، ص١٧١،
(٣) المسألة الكردية، المصدر السابق، ص٣.
(٤) مكدول، المصدر السابق، ص٤٦٩.
(٥) المسألة الكردية، المصدر السابق، ص٣.
(٦) أنظر الملحق رقم (١٤) تفاصيل بنود المذكرة.
(٧) المسألة الكردية، المصدر السابق، ص٣؛ مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢٤٠.

وجدير بالملاحظة أن قاسم بدأ يخشى من نفوذ البارزاني بين الاقطاعيين الكرد الذين سعى قاسم إلى تفتيت نفوذهم والحد من سيطرتهم على المنطقة الشمالية من خلال قانون الإصلاح الزراعي. وكذلك علاقات البارزاني مع الأطراف الخارجية ، ثم سفره إلى الاتحاد السوفييتي ومطالبته الضغط على قاسم لصالحه ، تلك الظروف جعلت قاسم يرتاب من وجود شخصية تتمتع بجماهيرية منافسة له كما حصل من قبل مع رشيد عالي الكيلاني لذلك أصر على التخلص من البارزاني[١].

كل تلك العوامل والملابسات تضافرت لكي يبدأ التمرد في التاسع من أيلول عام ١٩٦١[٢] ، في محافظة السليمانية ، لكنه سرعان ما توسع إلى مناطق اخرى[٣] ، فأتخذت تدابير واسعة وقاسية من قبل الجيش ضد الكرد شملت حتى المناطق التي لم تشارك في حركة التمرد[٤].

ورغم محاولات بعض السياسيين حل الأزمة الكردية مع عبد الكريم قاسم بصورة سلمية إلا ان قاسم تملكه الغضب ورفض اللجوء إلى الحوار مع القيادة الكردية[٥]. معتقداً ان اللجوء إلى الحل العسكري سينهي الأزمة في غضون أيام قليلة ، ويصفي المعارضة السياسية في كردستان[٦]. إلا أن نظرته السياسية وإجراءاته لم تكن صحيحة ، بل أنها قاصرة عن رؤية المشهد الكردي بأكمله.

ورغم تعزيز القوات العسكرية في المنطقة الشمالية ، والتي أخذت تشن هجومها بشكل مستمر على مواقع الكرد ، وقيام الطائرات العراقية بغارات على القرى والتجمعات الكردية إلا ان الجيش لم يستطع حسم المعركة وتحقيق أهدافه[٧].

---

(١) فؤادوعارف ، المصدر السابق، ص٢٣٦.

(٢) فاضل البراك، المصدر السابق، ص١٧٣.

(٣) هادي حسن عليوي، الحقيقة، ص١٦٩.

(٤) في ١١ أيلول ١٩٦١ نصبت قوات عباس مامند وهو زعيم قبيلة (اكو) الكردية التي تسكن المناطق الحدودية بين رانيا وراوندوز.كميناً لقوة عسكرية قرب بارزان مما جعل قاسم يرد بضربات جوية دون تمييز على القرى الكردية. مكدول، المصدر السابق، ص٤٦٩.

(٥) فؤاد عارف، المصدر السابق، ص٢٣٦.

(٦) محمد حديد، المصدر السابق، ص٢٦٢.

(٧) عبد الكريم فرحان، حصاد ثورة مذكرات تجربة السلطة في العراق (١٩٥٨ -١٩٦٨)، لندن، دار البراق، ١٩٩٦، ط٢، ص١٥٦.

وفي الجانب الآخر أحرز الكرد انتصارات محلية في زاخو ورايات وعقره وهاجموا منشآت عين زاله النفطية ، واستمر الكرد في مد نفوذهم وبسط سيطرتهم ، والرد على خصومهم وتعرض الجيش العراقي إلى بعض النكسات[1] ، التي كان لها الأثر البالغ في إضعاف حكومة عبد الكريم قاسم وبالتالي سقوطها في الثامن من شباط ١٩٦٣[2].

يبدو أن الزعيم عبد الكريم قاسم ، قد طغى عليه اندفاعه العسكري أكثر من حنكته السياسية قد كسب عداء القوميين عام ١٩٥٨ بأبعاد عارف ورشيد عالي الكيلاني. وفي عام ١٩٦٠ فقد تأييد الشيوعيين له وهم الذين ساعدوا الثورة منذ بدايتها وكان الحزب الشيوعي يمثل الحزب الأقوى في الشارع العراقي ، الذي وقف إلى جانب قاسم ضد الحركات التي هددت حكمه. وفي عام ١٩٦١ فقد قاسم إحدى أوراقه المهمة ، وحليفه الذي قدم له كل التسهيلات للعودة إلى العراق ، الذي جعله يداً وعوناً له في المنطقة الشمالية ، إلا أنه أصبح عام ١٩٦١ خصماً عنيداً له ، تحركه أطماعه الشخصية وأطراف داخلية وخارجية ، لها مصلحة في سقوط نظام الزعيم عبد الكريم قاسم ، منها (شركات النفط ، وبريطانيا والولايات المتحدة وتركيا وإيران ، وحتى الكيان الصهيوني). كما يتحمل قاسم جانباً كبيراً من المسؤولية في إيصال الأمور مع القيادة الكردية إلى مرحلة الصراع المسلح ، خاصة مساندته لبعض خصوم البارزانيين القبليين كالسورچيين والهركيين[3] ، كما حاول أستعادة مكانه محمود زيباري[4].

---

(١) حول تفاصيل سير المعارك في المنطقة الشمالية، أنظر، سعيد حمو، مذكرات آمر لواء مشاة، بغداد، ١٩٧٧، ص١١ والصفحات التي تليها.

(٢)فؤاد عارف ، المصدر السابق، ص٢٣٦.

(٣) السورچيين والهركيين هم قبائل كردية ساهمت عام ١٩٤٥ في طرد مصطفى البارزاني من العراق، من خلال تعاونها مع الحكومة المركزية. بالمقابل منحتهم الحكومة الأراضي التابعة للبارزانيين، مما خلق حالة من العداء بين هذه القبائل ومصطفى البارزاني. وعندما عاد البارزاني إلى العراق بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ طلب منه قاسم التغاضي عن أعدائه السابقين الهاركيين والسورجيين والبرادستين والزيباريين، إلا أن البارزاني رفض ذلك وأعتبرهم مجرمين يجب عقابهم. مكدول، المصدر السابق، ص٤٦٤.

(٤) وهو زعيم الأكراد الزيباريين، وقد قامت جماعة البارزاني بقتل أخوه أحمد آغا في تشرين=

ويبدو أنه رغم الأسباب والعلل التي تم بيانها والتي يعتبرها معظم الباحثين هي المحرك للصراع بين قاسم والكرد. إلا أنه يمكن الاستنتاج من خلال الأطلاع على حركات التمرد التي قام بها الكرد خلال العهد الملكي ثم خلال العهد الجمهوري والتي يمكن أرجاعها إلى عاملين أساسيين الأول هو عقدة الدولة القومية التي يشعر بها الكرد ، وهو الحلم الذي كان وما زال يراود الكرد ، ويدفعهم الى التصادم مع الحكومة المركزية ، والتحالف مع الأطراف الاجنبية التي تحاول بدورها استغلال هذا الحلم عند الكرد. أما العامل الثاني فهو الطريق لتحقيق العامل الأول ، حيث كانت الجماعات الكردية تبدأ تحركاتها عندما تشعر بضعف السلطة المركزية ومحاولة الضغط على السلطة المركزية من اجل منحها نوعاً من الحكم او الاستقلال الذاتي ، والذي يختفي سرعان ما تبدو الدولة قوية وقادرة على السيطرة على المنطقة الشمالية في العراق. وبذلك يتحول القادة الكرد إلى حلفاء لها كما حصل بين قاسم والبارزاني عام ١٩٥٩.

وعلى أية حال وجد قاسم نفسه في شبه عزلة سياسية ، لذلك فكر في إستمالة القوى القومية ، محاولاً التقرب منها أو إرضائها[١] ، في الوقت الذي حزمت فيه تلك القوى والمتمثلة بالبعثيين والناصريين أمرها في الضد من قاسم ، وسعت إلى القضاء على حكمه[٢].

ثالثاً: - الأوضاع السياسية التي هيأت لحركة ٨ شباط

شهدت بداية الستينات دلائل الأنحلال والضعف في حكم عبد الكريم قاسم ، بعد أن أختلف مع الأكراد ودخل معهم في صراع دامي. كذلك فتر تأييد الشيوعيين له بعد أن رفض أجازة حزبهم. في الوقت نفسه ضعف دور النخبة العسكرية التي تساند قاسم عند قيام ثورة ١٤ تموز ، بل أن بعضهم أختلف معه ، أو أصبح ضده. ثم

=الثاني عام ١٩٦٠ . مكدول، المصدر نفسه، ص٤٦٥.

(١) ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص٤٧٤.

(٢) حامد الحمداني، صفحات، المصدر السابق، فصل٦، ص١٠.

أثارت مطالبة قاسم بضم الكويت إلى العراق عدائاً جديداً لحكومته ، جعل حكومة الكويت تسعى لمساندة خصوم قاسم.

في خضم هذه الظروف نشط حزب البعث سنة ١٩٦١-١٩٦٢ بشكل ملحوظ ، وأصدر صحيفته الرسمية (الأشتراكي) دون ترخيص رسمي ، وكانت توزع سراً بأعداد كبيرة . وعهد الى علي صالح السعدي وهو من الأعضاء الشباب الناشطين بقيادة الحزب ، وأنشاء لجنة عسكرية وكلت إليها تنسيق النشاط العسكري ، وشؤون الحرب الأهلية. وبدأ الحزب في الوقت ذاته وضع الخطط لأسقاط نظام الحكم[١].

لذلك سعى قاسم للأفراج عن المعتقلين من الفئات القومية ، ومن بينهم البعثيون عام ١٩٦١ كبادرة حسن نية ، تجاه التيار القومي متخذاً من سياسة (عفا الله عما سلف) شعاراً ومبدأ عمل له[٢]. إلا ان هذه السياسة فسرت من قبل الفئات القومية بأنها إشارات ضعف للنظام وتردده بين اللين والشدة وبالتالي كانت هذه السياسة من أهم العوامل التي شجعت تلك الفئات على متابعة النشاط ضد الزعيم قاسم[٣].

وقد أستغل الأكراد وضع النظام السياسي وتنبئوا بان الضعف بدأ يدب فيه ، لذلك حاولوا البحث عن حليف أقوى من النظام ، يمكنه ان يستلم السلطة ، لذلك حاولوا من البداية ان يحثوا الشيوعيين على التحضير لأنقلاب ولكنهم لم يجدو تلك الاستجابة لدى الشيوعيين[٤].

وفي كانون الأول ١٩٦٢ ، بدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني بالتفاوض مع البعثيين ، الذين أرادوا ضمانات من الأكراد ان يستغلوا أنشغال الجيش في الشمال للإطاحة بقاسم في بغداد. وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني سعيداً لأن يفي بهذا الطلب ، إذ أعتقد انه مقابل ذلك قد يحصل على ضمانات كافية تتعلق بالحكم

---

(١) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

(٢) حامد الحمداني، في الذكرى الثانية والأربعون لأنقلاب شباط، ص٥.

(٣) عمار الربيعي، المصدر السابق، ص٤٤.

(٤) هادي حسن عليوي، الحقيقة، ص١٦٨.

الذاتي للشعب الكردي[١].

من الجدير بالذكر ان غالبية الأحزاب القومية لم تقدم طلباً للحكومة لحصول على الإجازة التي أقرها قانون الجمعيات والأحزاب رقم (١) لسنة ١٩٦٠ ، وذلك لاعتقادها بأن عبد الكريم قاسم لم يكن جاداً بمنح الحياة الديمقراطية لتلك الأحزاب وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي[٢]. وقد صرح بذلك قاسم نفسه في ٦ كانون الثاني ١٩٦٢ أثناء خطابه الذي ألقاه في بهو الأمانة بأن حزبه هو الشعب بكامله وأنه فوق الميول والاتجاهات وكان خطابه إشارة واضحة في عدم تحبيذ الحياة الحزبية ومحاولة أنهائها[٣]. وقد سبق تصريح قاسم هذا بيانٌ لحزب البعث هاجم فيه إدعاءات حكومة قاسم بالديمقراطية والتبجح بإجازة الأحزاب السياسية[٤].

من الواضح أن أتهام قاسم بالدكتاتورية من قبل بعض الأحزاب القومية ، وعدم تقديمها طلب الحصول على إجازة ممارسة العمل الحزبي رسمياً ، يعني أن تلك الأحزاب فضلت العمل السري على الاشتراك في الحياة السياسية العلنية ، من أجل تنظيم أنقلاب ضد حكومة عبد الكريم قاسم. وأن عملها في الظل يسهل عليها الإعداد لتنفيذ تلك الحركة الانقلابية دون إنكشاف أعضاءها.

لقد وجد القوميون ان ثورة ١٤ تموز قد أنحرفت عن خطها القومي المرسوم له قبل الثورة[٥] ، فهي لم تسع لتحقيق الأهداف القومية في الوحدة العربية ، مع الجمهورية العربية المتحدة بل على العكس من ذلك حين دخلت في صدام وتحدي ، مع القوى القومية المناوئة للتوجهات الشيوعية ومن هذا المنطلق عمل القوميون على مواجهة قاسم والقضاء عليه ، والحد من النفوذ الشيوعي الذي ساعد قاسم خلال فترة حكمه[٦].

---

(١) ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص٤٧٤.

(٢) نوري العاني، الوزارات، جـ٤، ص٧٢.

(٣)نوري العاني ،المصدر السابق ، ص١٩٧.

(٤) المصدر نفسة، جـ٤، ص٧٣.

(٥) عبد الكريم فرحان، المصدر السابق، ص١٧.

(٦) وليد محمد سعيد الاعظمي، المصدر السابق، ص٢٠٤ -٢٠٥.

فضلا عما تقدم ، فقد حذر حزب البعث في بيان داخلي صدر في نيسان ١٩٦٠ اعضاءه من الانجرار إلى المعركة التي يقودها عبد الكريم قاسم ضد الشيوعيين ، وتفتيت حزبهم ، معتبراً ذلك التفتيت اكثر فائدة يقدمها قاسم للقوميين من جهة ، واشعار قاسم ان القوميين إلى جانبه ضد الشيوعيين ، ثم تربص الفرصة السانحة لتحقيق الهدف. بالقضاء على قاسم ، وضرب الشيوعيين[١].

كذلك فقد قاسم تأييد الحزب الجمهوري له بقيادة عبد الفتاح إبراهيم بسبب عدم السماح بمنحه الإجازة ، بحجة انه يضم عناصر ماركسية ، لها علاقات طيبة بالحزب الشيوعي[٢].

اما الحزب الوطني الديمقراطي ، والذي تمت اجازته دون تأخير فقد فَقَدَ قيادته السياسية المؤثرة المتمثلة بالسيد كامل الجادرجي بسبب الخلاف بين قادة هذا الحزب ، واصبح زعيم الحزب هو محمد حديد[٣] اعتباراً من ٩ كانون الثاني١٩٦٠ واصبح الحزب اكثر ضعفاً بسبب هذا الإنشقاق ، الذي جعله يفقد دوره المؤثر في الساحة السياسية العراقية[٤].

اما الاحزاب الإسلامية وفي مقدمتها الحزب الإسلامي العراقي وحزب التحرير وكان الأول بزعامة إبراهيم عبد الله شهاب ، وتضمن منهاجه العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية ، ومعاداة الافكار الديمقراطية. والثاني كان بقيادة عبد الجبار عبد الوهاب ، وكان يحمل نفس تلك المبادئ ، ولذا رفضت وزارة الداخلية الإجازة لكلا الحزبين ، لكونهما لا يؤمنان بالافكار الديمقراطية ، ولا يسيران في خط الثورة. وبعد الاعتراض لدى محكمة التمييز أجيز الحزب الإسلامي في ١٢ شباط ١٩٦٠ واعتبر حزب التحرير جزءاً منه لتلاقيهم في المبادئ العامة. إلا كان لمهاجمة صحيفة الحياد التابعة للحزب الإسلامي عبد الكريم قاسم حيث وصفت حكمه بالاستبدادي

---

(١) نوري العاني، الوزارات، ج٤، ص٧٢ -٧٣.

(٢) محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص١٨٣.

(٣) حامد الحمداني، صفحات، فصل٦، ص١٦.

(٤) محمد حديد، المصدر السابق، ص٤٥٢.

العسكري مما جعل قاسم يلغي إجازة الحزب[1].

يبدو ان عبد الكريم قاسم اختلف مع غالبية التيارات السياسية في الساحة العراقية ، فضلاً عن خلافه مع بعض رفاقه من أعضاء النخبة العسكرية.

وقد شعر بنهاية قاسم بعض المقربين منه ورجال حكمه ، مما كانوا يستقرئون الاحداث ويراقبون التطورات السياسية في الوضع العام في العراق خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم. إذ كانوا يطرحون ويناقشون تلك الافكار في جلساتهم الخاصة ، إذا اتفقوا على ان الوضع سيء جداً ، وهم بأنتظار نهاية عبد الكريم قاسم ، وربما تكون تلك النهاية قريبة ، ولم يتخذوا خطوات جادة من اجل تدارك ذلك الخطر الذي شعروا به[2].

يبدو ان عبد الكريم قاسم ربما قد اخطأ في اعتماده على جهاز أمن النظام الملكي السابق في إدارة دولته دون ان يجري تغييراً جذرياً ، بل أكتفى بإحالة (٤٥) من ضباطه على التقاعد[3]. وان جهازا نشأ في العهد الملكي ، قد لا يدين بالولاء للثورة وزعيمها. وربما كان له الدور الكبير في التستر على القوى المناهضة للثورة.

وما يؤكد هذا الأستنتاج هو الحديث الذي جرى بين مدير الأمن العام عبد المجيد

---

(١) حامد الحمداني، صفحات، فصل٦، ص١٧ ؛ محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص١٨١.

(٢) في دعوة عشاء اقامها اللواء الركن احمد صالح العبدي رئيس اركان الجيش في شتاء ١٩٦٣ في بستان عائلة الاورفه لي في منطقة جسر ديالى وحضرها رئيس المجلس العرفي العقيد شمس الدين عبد الله ومدير الامن العام العقيد عبد المجيد جليل، ومدير الاستخبارات العسكرية العقيد محسن الرفيعي ووزير الزراعة العقيد عادل جلال، وضابط ركن الحاكم العسكري العقيد الركن سعدون حسين، ومرافق رئيس اركان الجيش الرئيس اول عبد الستارالجنابي، وسكرتير وزير الدفاع الرئيس أول الركن جاسم كاظم العزاوي، ووزير التربية والتعليم العقيد الركن إسماعيل إبراهيم عارف، ومدير الشرطة العام العقيد ناظم رشيد، وقائد الفرقة الثانية العميد عبد الرزاق محمود ووزير الشؤون الاجتماعية عبد الوهاب امين، ودار الحديث عن قرب سقوط النظام وعلمهم بذلك دون اتخاذ الإجراءات العملية لمواجهة الموقف. للتفاصيل انظر، جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٢٦٢ -٢٦٤

(٣) ميرسكي، المصدر السابق، ص١٦٤.

جليل ورجال حركة ٨ شباط ١٩٦٣ عندما اقتيد إلى مبنى الإذاعة الذي كان مقراً لقادة الحركة ، وقام علي صالح السعدي أمين سر حزب البعث ، (بالبصق) في وجهه ، فما كان من مدير الأمن العام إلا ان قال له (لماذا تبصق في وجهي؟ فلولاي لما نجح الإنقلاب)[١].

وهذا خير دليل على عدم أخلاص ذلك الجهاز الذي اعتمد عليه عبد الكريم قاسم. كذلك الحاكم العسكري العام احمد صالح العبدي ، فقد هادن الانقلابيين ، وفضل السكوت عن تحركاتهم ، فلم يصيبه أذى ، واطلق سراحه بعد ايام قلائل من قيام الانقلاب[٢].

ومن جانب آخر فأن قاسم في آخر ايامه أثار قضية الكويت ، وعدم اعترافه بأستقلالها ، بل اعلن قاسم في مؤتمر صحفي في ٢٥ حزيران ١٩٦١[٣] ، ان الكويت قائمقامية تابعة إلى البصرة ، وان شيخها قائمقام وانه عينه في هذه الوظيفة[٤]. وقد زادت هذه القضية من عزله قاسم داخلياً وخارجياً[٥]. حيث اقدم قاسم على قطع العلاقات الدبلوماسية مع كثير من الاقطار العربية ، التي اعترفت بالكويت كدولة مستقلة ، وتهديد قاسم بأن العراق مستعد لقطع علاقاته مع بريطانيا إذا ما وقعت الاخيرة معاهدة مع الكويت ، أو استمرت بالاعتراف بالكويت كدولة مستقلة[٦].

ونتيجة للتهديدات العراقية للكويت ، طلبت حكومة الكويت في ٣٠ حزيران ١٩٦١ مساعدة بريطانيا العسكرية ، وفي مطلع شهر تموز من العام نفسه ارسلت القوات البريطانية الى الكويت ، حاملة طائرات بريطانية ، لحماية المصالح البريطانية في الكويت لكون الكويت تمثل موقعا إستراتيجيا لها[٧].

---

(١) حامد الحمداني، في الذكرى الثانية والاربعون، المصدر السابق، ص٥

(٢) حامد الحمداني، انقلاب ٨ شباط الفاشي، ص٨. www.iraqcp.org

(٣) احمد فوزي، قاسم والكويت، القاهرة، بدون تأريخ، ص٤٥ -٥١

(٤) خليل كنه، المصدر السابق، ص٣٥٦

(٥) نوري العاني، الوزارات، ج٥، ص٣٣٥

(٦) محمد حديد، المصدر السابق، ص٤٤٠

(٧) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢٣١.

كذلك تعهدت الاقطار العربية بناءاً على طلب الكويت عن استعدادها لتقديم المساعدات الفعالة لحماية أستقلال الكويت والدفاع عنه ، وخول مجلس جامعة الدول العربية والامين العام صلاحية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأسرع وقت ممكن[١].

ويبدو ان قاسماً كان جاد في موضوع أحتلال الكويت ، حيث حشد أعدادا كبيره من القوات في البصرة معززة بالاسلحة المدرعة وهي لا تبعد عن الحدود الكويتية آنذاك اكثر من (٥٠) كم[٢] ، كذلك أوعز إلى قائد الفرقة الأولى اللواء حميد حسين الحصونه ان يهيء فرقته أستعداداً للهجوم على الكويت[٣] ، إلا ان اللواء حميد لم ينفذ الأمر بسبب فتوى صدرت له من السيد محسن الحكيم حينما زاره اللواء حميد في داره في الكوفة ليستفتيه في الامر[٤].

رابعاً : - نهاية عبد الكريم قاسم ورجوع عبد السلام عارف للحكم

لم تكن حركة ٨ شباط ١٩٦٣ ، قد جاءت من فراغ ، أو كما يتصور البعض انها حركة آنية جاءت في غفلة من الزمن وبدون تخطيط مسبق ، مستغلة فرصة يوم الجمعة ، وهو يوم عطلة وفي شهر رمضان حيث تكون الحركة في الساعات الأولى من النهار قليلة وبذلك نجحت الحركة من الانقضاض على السلطة.

حقيقة الامر ان بعض العسكريون ، بدأو بالتحرك السري للإعداد للحركة ، منذ سنوات عدة كانت بدايتها عند عزل عبد السلام عارف ، ثم أعدام رفعت الحاج سري ، وناظم الطبقجلي في ٢٠ أيلول ١٩٥٩ ، وأعتقال صالح مهدي عماش ، وأحمد

---

(١) نوري العاني، الوزارات،ج٥، ص١٢٧.

(٢) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢٥٥ هامش٥٨،

(٣) محمد حديد، المصدر السابق، ص٤٤١.

(٤) سأل الحصونه السيد الحكيم ان عبد الكريم قاسم أمرني بأحتلال الكويت، فبماذا تأمرني ان أفعل ؟ فسأله الحكيم اذا كانت الحركة العسكرية دفاعاً عن النفس أو أغاثة أو لدفع ضرر عن المسلمين؟ فأجابه الحصونة بالنفي، لهذا افتى بحرمة أستخدام القوة العسكرية ضد الكويتيين، إذعاناً لحرمة دم المسلمين، حسن العلوي، أسوار الطين، في عقدة الكويت، وايدلوجيا الضم، بيروت، ١٩٩٥، ص٩٧.

حسن البكر ، إذ بدأت ما يعرف بالقيادة البديلة[1] ، بالتحرك للإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم وإحداث التغيير[2].

وفي عام ١٩٦٠ توسعت هذه القيادة لينظم إليها بعض قيادات حزب البعث التي كانت تسعى لأسقاط حكومة عبد الكريم قاسم وفي مقدمة هؤلاء صالح مهدي عماش رئيس المكتب العسكري للحزب ، والنقيب محمد علي السباهي والملازم أول سامي سلطان والملازم الأول الطيار منذر الونداوي. وسعى صالح مهدي عماش لتشكيل مكتب استشاري عسكري للإعداد للحركة من خلال التنسيق مع القيادة البديلة. وقد ضم هذا المكتب فضلاً عما تقدم ذكرهم العقيد أحمد حسن البكر والرائد الطيار حردان عبد الغفار التكريتي والمقدم الركن خالد مكي الهاشمي[3].

ويلاحظ ان الصفة الحزبية البعثية سادت على هذا التنظيم ، لأن غالبية اعضاءه من حزب البعث ، اكثر من السمة العسكرية ، التي تشمل كل التنظيمات السياسية الحزبية وغير الحزبية.

ولتوحيد القيادة للضباط الذين سبق ذكرهم تم تأليف(اللجنة القومية العليا للضباط الاحرار)والتي عقدت إول اجتماعاتها في دار صبحي عبد الحميد في الوزيرية ، حيث انظم إلى اللجنة الطيار حردان عبد الغفار التكريتي في اجتماعها الإول[4].

---

(١) ان القيادة البديلة، هي لجنة الظل التي تشكلت من قبل بعض الضباط الاحرار في منتصف كانون الاول عام ١٩٥٧، وجاء تشكيل هذه اللجنة بسببِ الخلافات داخل اللجنة العليا للضباط الاحرار حول القيام بالثورة، وتضم القيادة البديلة كلاً من المقدم الركن محمد مجيد، الرائد الركن خالد مكي الهاشمي والرائد الركن جاسم كاظم العزاوي، والرائد الركن صبحي عبد الحميد، والرائد الركن أبراهيم جاسم التكريتي والرائد الركن حسن مصطفى، والرئيس الإول عبد الستار عبد اللطيف والرئيس الإول خالد حسن فريد. ينظر: ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٣٠ ؛ جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٨٢.

(٢) حميد المطيعي، عبد السلام محمد عارف والثورة المغدورة، ص١٠.

(٣) محمود موسى، عودة ٨ شباط، جريدة الصباح ١٨آذار ٢٠٠٧ www.elaph.com

(٤) ضمت اللجنة القومية العليا كلا من العقيد احمد حسن البكر والعقيد الركن عبد الكريم فرحان، والمقدم الركن خالد حسن فريد، والمقدم الركن خالد حسن فريد، والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف، والمقدم الركن صبحي عبد الحميد، المقدم الركن صالح مهدي عماش والمقدم الركن و جاسم كاظم العزاوي والمقدم الركن إبراهيم جاسم التكريتي والمقدم الركن خالد مكي الهاشمي. ينظر:عبد لكريم فرحان، المصدر السابق، ص٥٥ -٥٦.

ومن الجدير بالملاحظة ، ان الصفة العسكرية قد سيطرت على النظام السياسي في الدولة منذ قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، اكثر من الصفة السياسية ، رغم التأثيرات السياسية والفكرية في فكر النخبة العسكرية.

لقد كان من المتوقع ان يقع الانقسام بين صفوف النخبة العسكرية بعد ثورة ١٤ تموز ، شأن كل بلد يستولي فيه العسكريون على الحكم ويعود السبب في هذا إلى التنافس الشديد بين رجال النخبة التي حاول كل منهم ان يسيطر على الامور ويحكم البلاد ، وكثيراً ما كان ينتهي ذلك التنافس إلى صراع دموي ، يؤدي في النهاية إلى بقاء اقوى الفئات التي يتزعمها اقوى الضباط واشدهم مراساً حين يسيطر على الامور ويفرض ارادته من خلال حكم البلاد[١].

ويستنتج مما سبق خلاف ما ادعاه البعثيون بأن حركة ٨ شباط هي (عروس الثورات) إذ انها حركة لبعض الضباط امتلكت قاعدة شعبية محدودة تمثلت بما عرف بالحرس القومي ، مقابل جماهير غفيرة من العمال والفلاحين والطلاب والفئات الاخرى كانت تؤيد عبد الكريم قاسم ، ومنجزات ثورة ١٤ تموز ، وخرجت إلى الشوارع والساحات العامة لدعم الزعيم بعد ان اعلنت الحركة ما قامت به إلا انها لم تمتلك القوة العسكرية والسلاح المطلوب لمواجهة القوات العسكرية القائمة بالحركة. في الوقت الذي امتلك رجال حركة ٨ شباط كافة الاسلحة من الخفيفة والثقيلة التي ساعدتهم على نجاح الحركة ، قبل امتلاكهم المبادئ الثورية المطلوبة للتغيير.

إن ما ذهب إليه بعض المؤرخين من تأثير العامل الطائفي في الصراع السياسي خلال هذه المرحلة ، وتفسير الصراع على انه بين الفقراء الشيعة والمتنفذين السنة[٢]. فأننا نرى ان هذا الرأي غير دقيق إذ ان منفذي حركة ٨ شباط من العسكريين أو السياسيين لم يعيروا أهتماماً للعامل الطائفي ، كونهم ينتمون إلى كلا المذهبين.

ففي الوقت الذي مثلوا هؤلاء العسكريين والسياسين الاتجاه القومي العربي السني ، حصلوا على تأييد بعض الزعامات الدينية العراقية الشيعية امثال ، الإمام

---

(١) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص١٢٣.

(٢) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص٢٩٧.

محمد مهدي الخالصي في الكاظمية[1]. ولم يعثر الباحث على فتوى تحريم بحق حزب البعث أو الحرس القومي كما حصل مع الحزب الشيوعي. ومما يبرهن بوضوح على عدم وجود ذلك النفس الطائفي ، فرغم ان العلاقة بين عبد الكريم قاسم وسماحة السيد محسن الحكيم لم تكن وطيدة ، وان قاسم من أب سني ، إلا انه تراه يوصي ان يصلي على جنازته سماحة السيد الحكيم[2].

ومما هو جدير بالإشارة ان حركة ٨ شباط ١٩٦٣ كان لها مؤيديها ومعارضيها ، مثل اي حركة اخرى ، وفي مقدمة من أيد هذه الحركة وساندها ، هي الشركات الاحتكارية التي تضررت مصالحها من قرار رقم (٨٠) الذي اعاد اكثر من ٩٠٪ من مناطق الاستثمار النفطي إلى الحكومة العراقية ، مما احدث هزة وخسائر في اسواق العالم المالية والنفطية ، ولم يكن إجراء بهذا الحجم من التحدي سيمر بسهولة[3].

وقد اخطأ عبد الكريم قاسم في تقييمه لخطورة الصراع مع شركات النفط ، ولم يأخذ الحيطة والحذر من أحابيل ومؤامرات تلك الشركات حرصاً على مصالحها ، حتى ولو ادى ذلك إلى إغراق العراق بالدماء[4]. وكانت اولى صفحاتهم تأجيج الصراعات الداخلية وتآليب القوى السياسية الواحدة منها ضد الاخرى من اجل الانقضاض على ثورة ١٤ تموز واسقاطها.

فضلاً عن ذلك ، فقد اعترف امين سر القيادة القطرية لحزب البعث في العراق على صالح السعدي ، آنذاك وهو من ابرز المشاركين بحركة ٨ شباط حيث قال بالحرف الواحد(اننا جئنا إلى السلطة بقطار أمريكي)[5]. والاعتراف هو سيد الادلة ،

---

(١) م.و.و، وثائق البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٤٤٩٧، نشره الحزب الوطني، ص٥.

(٢) عزيز الدفاعي، الليلة التي بكى فيها الزعيم، جريدة صوت العراق، ٢٠٠٥/٧/١٤ @ Admin sotaliraq.com

(٣) محمد الوندي، يبقى ٨ شباط اسوداً في تاريخ العراق، ص٢ ؛ حسن العلوي ، العراق دولة المنظمة السرية ، ص ٢٦ ؛حسن العلوي، العراق دولة المنظمة السرية، ص٢٦

(٤) حامد الحمداني، الذكرى الثانية والاربعون لأنقلاب شباط، المصدر السابق، ص٤ www. rezgar. com

(٥) وقد اكد هاني الفكيكي عضو القيادة القطرية لحزب البعث، انه سمع تلك المقولة من على صالح السعدي، ينظر حسن العلوي، العراق دولة المنظمة، ص٢٦

من شخص بهذا الموقع القيادي في الحزب.

وفي شباط عام ١٩٦٤ وامام المؤتمر القطري السنوي لحزب البعث اكد على صالح السعدي (لقد وضعنا في الحكم) واعترف امام المؤتمر ايضاً بأن حركة ٨ شباط عام ١٩٦٣ هي إلى حد كبير (قفزة إلى المجهول) بسبب أفتقار الحزب إلى منهج مدروس مما جعل قادة الحزب ضائعون ، ويمكن التأثير فيهم من اطراف اخرى[١].

ولم تقتصر الادلة على علاقة حزب البعث بأطراف اجنبية بما قاله امين سر الحزب فحسب بل اعترف احد اعضاء القيادة البعثية في العراق عام ١٩٦٣ والذي طالب بالتكتم على اسمه ، بأن القيادة اليوغسلافية في بيروت كانت قد حذرت من وجود علاقات غامضة بين بعض القادة البعثيين مع ممثلين للسلطة الامريكية[٢].

واكد محمد حسنين هيكل ذلك ايضاً عندما قال (اني اعلم بكل تأكيد بأن ما حدث في العراق يوم ٨ شباط كان بدعم من المخابرات الامريكية. وقد عقدت عدة لقاءات بين حزب البعث والمخابرات الامريكية ، وكان اهمها تلك التي عقدت على ارض الكويت ، وكانت محطة اذاعة سرية تبث إلى العراق كانت تزود يوم ٨ شباط رجال الانقلاب بأسماء وعناوين الشيوعيين هناك للتمكن من اعتقالهم واعدامهم) وقد حصل هيكل على معلوماته هذه من الملك حسين ملك الاردن بعد سبعة اشهر في حديث منفرد عندما كان هيكل رئيس تحرير جريدة الاهرام.[٣] وان اوضح تلك الادلة[٤] ، يقول في يوم ٨ شباط هبطت طائرات امريكية عملاقة في قاعدة الحبانية قادمة من أفريقيا ، وانزلت حمولتها من الاسلحة لمساندة رجال الحركة ثم تزودت

---

(١) حنا بطاطو، المصدر نفسه، ك٣، ص٣٢٨.

(٢) حسن السعيد، المصدر السابق ، ص١٢٥

(٣) حنا بطاطو، المصدر اسابق، الكتاب الثالث، ص٣٠٠، سيار الجميل، الرهانات المستحيلة، ص٨ www.sayyaraljamil.com

(٤) في برقية ارسلها السفير البريطاني في إيران إلى الخارجية بتاريخ ١٢ شباط ١٩٦٣ يقول فيها ان الشاه كان يميل للأفتراض ان البريطانيين لابد ان يكونوا قد هندسوا للإنقلاب. حول تفاصيل العلاقة بين البعث والقوى الدولية انظر، حامد البياتي، الإنقلاب الدامي، دراسة وثائقية، لندن ٢٠٠٠، ص٦٣

بالوقود[1]. وهناك ازمة اخرى واجهت حزب البعث ، وصرح بها علي صالح السعدي ، وهي الأزمة الفكرية ، بسبب قلة النتاج الفكري لأعضاءه ، حيث قال السعدي (لقد فتشنا حتى هلكنا عن مفكرين اشتراكيين يمكنهم ان يساعدونا ولكننا لم نجد احد) ولم يكن ميشيل عفلق هو الغاية فقد كان السعدي ومعظم رفاقه ينظرون إليه على انه رجل من الطراز القديم ولا صلة له بالواقع ، ولأن هؤلاء هم فقراء من الناحية الفكرية فأنهم وضعوا ، الكثير من الثقة في قواهم الجسدية.[2]

ورغم ذلك فهذا الرأي ، فيه مبالغة لأن حزب البعث له خطه القومي الواضح واديولوجيته واهدافه ومفكريه امثال منيف الرزاز والياس فرح ، وعبد الله عبد الدائم ، وآخرون عاصروا حركة ٤ شباط ، إلا ان حكم بطاطو جاء من خلال علي صالح السعدي الذي كان ذو ثقافة محدودة نشأ وسط طبقة فلاحية في قرية في محافظة ديالى. وان منفذي حركة ٨ شباط ١٩٦٣ كانت ثقافتهم محدودة ، بوصفهم ضباطاً في الجيش وليس مفكرين ، أو منظرين سياسيين ، وان عملية التغيير كانت تحتاج إلى قوة قادرة على احداث التغير ، ثم إلى فكر يحدد مسار الدولة بعد الوصول إلى الحكم.

ومن المفيد ذكره ان الزعيم عبد الكريم قاسم كان يدرك خطورة اصدار قانون رقم (٨٠) الذي اعتبر السبب المباشر لتعاون الدول الغربية مع البعث ضد قاسم[3] ، إذ انه عندما اجتمع مع وزرائه للتوقيع على هذا القانون قال كلمته المعروفة (تعالو نوقع على الحكم بإعدامنا)[4]. لقد كان من الاجدر به ان يتخذ الحذر ويستعد كما كان يتنبأ به ، لا ان يترك الامور وفق سياسة (عفا الله عما سلف)(وفوق الميول والاتجاهات) (والرحمة فوق القانون)[5] التي تنم عن عدم التحسب لما قد يجري في المستقبل ، كردود افعال ، لهذا يبدو ان قاسماً كانت تنقصه المهارة السياسية تجاه الأخطار

---

(١) علاء بشير، كنت طبيباً لصدام صورة عن قرب، القاهرة ٢٠٠٤، ص٥٣.

(٢) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص٣٢٩

(٣) محمود موسى، عودة ٨ شباط، ص٢

(٤) المصدر نفسة، ص٢

(٥) عقيل الناصري، قراراه اولية، المصدر السابق، ص٩٥.

التاريخية ، التي تحتاجها المرحلة التي يمر بها العراق وثورة ١٤ تموز آنذاك. فأن تراجعه عن تنفيذ حكم الاعدام بالمجموعة التي حاولت اغتياله في عام ١٩٥٩ فسر على انه ضعفاً منه ، مما جعل حزب البعث يخطط مرة اخرى للتخلص من قاسم عام١٩٦٣. وكانت البداية لذلك وهوعقد الاجتماعات في بيوت بعض رجال النخبة العسكرية استعداداً للحركة ، فبعد الاجتماع الأول في دار صبحي عبد الحميد عقد اجتماع ثانٍ في دار عبد الستار عبد اللطيف لمرتين ثم في دار احمد حسن البكر في محلة علي صالح لثلاث مرات ، وتم في هذه الاجتماعات وضع خطة العمل لتنفيذ الحركة ، وصيغت البيانات التي سوف تصدر عنها ، وتم تحديد جدول زمني لسير الاحداث عندما تحين ساعة الصفر ، وسارعت اللجنة العليا المجتمعة ، لترشيح الضباط المؤهلين لأشغال المناصب المهمة بعد الاطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم[١].

وهنا يطرح سؤال ، اين كان عبد الكريم قاسم وسلطاته الامنية من هذا النشاط والتحرك السري المعادي لنظامه؟ يبدو أن عبد الكريم قاسم كانت لديه بعض المعلومات العامة عن ذلك التحرك ، ولا سيما الشعور الذي راوده بتآمر شركات النفط والأطراف الغربية على حكومته.

أما المعلومات عن أخبار التحركات المعادية ، التي أبلغت لقاسم من قبل بعض الأجهزة الاستخباراتية فقد ذكرها قاسم في اجتماع له مع بعض الضباط بمناسبة عيد سلامته ، في أوائل كانون الأول عام١٩٦٢ حيث ذكر أن هناك بعض الخونة والعملاء يريدون القيام بمحاولة شريرة ، وأنه لديه المعلومات الكافية لكنه يريد ان يلقي القبض عليهم بعد الشروع بالتنفيذ[٢].

وحاول قاسم اتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية ، إذ أصدر أوامره إلى كتيبة الدبابات بتفريغ منظومات التبريد ورفع الزلفات ، ورفع أجهزة المخابرة والرشاشات

---

(١) عبد الكريم فرحان، المصدر اسابق، ص٥٦.

(٢) لقد رفع تقرير بأسماء الاشخاص الدين يعدون إلى أنقلاب من قبل مدير شعبة الاستخبارات العسكرية الرئيس أول جابر علي كاظم، ووجد التقرير على طاولة الزعيم عبد الكريم قاسم يوم ٩ شباط من قبل رجال الحركة. جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٢٦٥.

المحورية والرشاشات ضد الجو ، وتشحيم مدافع الدبابات لشكه بوجود تحرك مناهض له ، بين بعض رجال النخبة العسكرية محاولاً ان يجعل الأسلحة المؤثرة من الدبابات والطائرات في حالة خزن ليصعب على الآخرين أستعمالها إذا ما حاولوا ذلك حسب المعلومات التي كانت تصله[١].

وفي الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ٨ شباط ١٩٦٣ الموافق ١٤ رمضان ، تقدمت الدبابات من معسكر أبو غريب لاحتلال وزارة الدفاع ، ودار الإذاعة ، وأنطلقت على أثرها الطائرات من قاعدة الحبانية ، فقصفت مدرج الطائرات في معسكر الرشيد للحيلولة دون استخدامه ، وقامت بعده طلعات فوق بغداد وبخاصة على وزارة الدفاع لزعزعة معنويات عبد الكريم قاسم وأعوانه ، ونزل في وقت متأخر بعض أفراد الحرس القومي فأحتلوا بعض الساحات ومفارق الطرق[٢].

وفي الوقت الذي كانت الدبابات تتقدم باتجاه وزارة الدفاع ومعسكر الرشيد والإذاعة ، كانت مرسلات أبو غريب تبث البيان الأول للحركة[٣] والملفت للنظر ان البيان أذيع في بداية التحرك للقيام بالحركة ، وليس بعد تحقيق الهدف كما حصل في ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ، ويبدو ان الهدف من ذلك هو رفع الروح المعنوية لدى رجال الحركة من جهة وتحطيم خصومهم. أو قد يكون الهدف من ذلك إعلام الأشخاص والوحدات بالإنضمام إلى الحركة والتي تعرف بموعد التنفيذ.

عندما علم رئيس الوزراء عبد الكريم بقيام الحركة ، كان في داره فأخذ يتصل ببعض الضباط من حاشيته امثال وصفي طاهر وفاضل عباس المهداوي وطه الشيخ احمد وأحمد صالح العبدي[٤]. والاجتماع معهم لتدارس الموقف فأقترح عليه الحاضرون ان يذهب إلى معسكر الرشيد حيث مقر لوائه التاسع عشر ، ووجود قوة

---

(١) علي خيون، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق الصراعات والتحولات، بغداد، ١٩٩٠، ص١١٠.

(٢) عبد الكريم فرحان، المصدر السابق، ص٦٨.

(٣) الموسوعة الحرة، حركة ٨ فبراير ١٩٦٣، ص١٥.Ar. Wikipedia. Orq

(٤) سلام إبراهيم عطوف كبه، انقلاب ٨ شباط الأسود، التقاليد الدينية، ص٨.

www.rezgar.com

ضاربة في معسكر الرشيد من المشاة والدبابات والطائرات ، وكان فيه ما لا يقل عن سبعين طياراً من الشيوعيين المؤيدين لقاسم. ويتخذ من هناك الإجراءات المطلوبة[1]. إلا ان قاسماً فضل الذهاب إلى وزارة الدفاع من أجل ان يعطي أنصاره قوة للصمود ، ولأن الوزارة محاطة بقوات يبلغ عددها (٢٥٠٠) عسكري من الموالين له ، فضلاً عن وجود هواتف مباشرة ووسائل أتصال مع قادة الفرق والقوات الفعالة[2].

يبدو ان عبد الكريم قاسم لم يقدر خطورة الموقف بشكل جيد ، إذ كان يردد ، بسيطة.. بسيطة.. هؤلاء ضباط صغار وأنا أعرف العملية منذ مدة وأردتهم ان يبدؤا بالعمل لينالوا الجزاء العادل[3]. وبذلك فأن حركة٨ شباط لم تكن مفاجئة ، فقد كانت كل الشواهد في البلاد تدل على ان هناك احداث خطيرة ستقع وهناك قوة تعد العدة للإطاحة بحكومة قاسم[4].

إن ذهاب عبد الكريم قاسم إلى وزارة الدفاع يوم الحركة كان الخطأ القاتل الذي وضع قاسم نفسه فيه. والذي كان يتمناه أعداءه من أجل محاصرته ، وإلقاء القبض عليه ، أو قتله[5]. بأعتبار ان الوزارة ستصبح هدفاً محددا وواضحا ، يمكن السيطرة عليها ، فضلاً عن أنه لا يملك قوة الردع التي يمتلكها خصومه ، من طائرات ودبابات

---

(١) نوري العاني، الوزارات، جـ٥، ص٣٤٩.

(٢) مصطفى محمد غريب، ثورة ١٩٥٨ وأنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، موسوعة صوت العراق، ص٩.
www.Sotaliraq.com

(٣) يذكر علي صالح السعدي، أنه عثر على تقارير في وزارة الدفاع بعد قيام حركة ٨ شباط، والدخول إلى مكتب عبد الكريم قاسم، تفيد بإن الرائد الركن جابر علي أحد الضباط البعثيين المشاركين في التحضير للحركة، كان يرسل لقاسم التقارير عن تحركات الضباط البعثيين والقوميين في الجيش، ويذكر السعدي ان قاسماً فوجئ بموعد الحركة بسبب مرض وغياب علي جابر عن بغداد قبل أسبوع من قيام الحركة. نوري العاني، الوزارات، جـ٥، ص٣٥٠، هامش رقم (١).

(٤) لتفاصيل أكثر، أنظر، عزيز ساهي، المصدر السابق، جـ٢، ص٥١٧.

(٥) عمار الربيعي، المصدر السابق، ص٥٠، ابن الغراف، المؤسسة العسكرية لا تلد أفضل في أنقلاب ٨ شباط، موسوعة صوت العراق، ص٨. www.Sotaliraq.com

تكون مؤثرة في حسم المعركة لصالحهم.

فضلاً عما تقدم ، فأن عبد الكريم قاسم فقد أحد مناصريه في القوة الجوية ذلك السلاح الفعال في التأثير بالمعركة الزعيم الطيار جلال جعفر الأوقاتي قائد القوة الجوية وزعيم الحزب الشيوعي في الجيش[١]. عندما أقدم مسلحون على أطلاق النار عليه في الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ٨ شباط في محل لبيع الحلويات قرب منزله وأردوه قتيلاً ، قبل قيام الحركة بنصف ساعة تقريباً[٢]. وبذلك يكون عبد الكريم قاسم فقد سيطرته على سلاح الجو تقريباً وأصبح تحت سيطرة النخبة العسكرية المعادية له المتمركزه في قاعدة الحبانية وكذلك في القاعدة الجوية في كركوك. وقام الطيران من قاعدة الحبانية بغارة مفاجئة ، على قاعدة الطيران الرئيسية في معسكر الرشيد لشل حركة الطائرات المتواجدة فيه والمؤيدة للزعيم قاسم. وأعقبها ضربات جوية أخرى لوزارة الدفاع مقر عبد الكريم قاسم ، واستمر القصف على الوزارة بدون هوادة ولا أنقطاع[٣].

وتم تنفيذ هذه العمليات الجوية من قبل المقدم الطيار منذر توفيق الونداوي ، والعقيد حردان عبد الغفار التكريتي والملازم الطيار ممتازفهد السعدون ... وآخرون[٤].

أما قاعدة الحرية الجوية في كركوك ، فقد تولى الأمر فيها العميد عارف عبد الرزاق وآخرون لمساندة حركة ٨ شباط. ونتيجة لذلك فقد سيطر رجال الحركة على سلاح الجو بشكل كامل وفقد قاسم أي أمل له بذلك السلاح. إذاً كان عليه الاعتماد على سلاح الدروع. والذي يستطيع مسك الأرض بالمفهوم العسكري ، وحسم المعركة بشكل نهائي. علماً ان قاسم يمتلك لواءاً تحت أمرته قبل الثورة هو

---

(١) الموسوعة الحرة، حركة ٨ فبراير، المصدر السابق، ص١٥.

(٢) بطاطو، امصدر السابق، ص٢٨٩.

(٣) محمود الدره، المصدر السابق، ص٢٧٧.

(٤) قام بعض مؤيدوا الحركة بإخراج سرب الطائرات الميك ١٩ في القاعدة الجوية ببغداد من الأوكارونشرها بالنسق في العراء مساء يوم الخميس ٧ ئباط ١٩٦٣ لكي يسهل تدميرها بضربة جوية لشل القوة الجوية الموالية لنظام الزعيم قاسم. علي خيون، المصدر اسابق، ص١٢١.

اللواء التاسع عشر وإذا ما أستعان به قاسم سوف يغير موازين القوى في المعركة ، علماً ان هذا اللواء في معسكر الرشيد في بغداد[1]. كذلك يمكن الاستعانة بكتيبة الدبابات في بغداد وآمرها هو المقدم صفاء محمود وهو من مؤيدي عبد الكريم قاسم[2].

وعندما وجد قاسم نفسه محاصراً في وزارة الدفاع أتصل بآمر اللواء التاسع عشر لكنه لم يكن موجوداً ، وأجابه ضابط ركن اللواء طه الشكرجي ، فطلب منه قاسم تحريك قطعات اللواء لمقاومة الحركة فأجابه الشكرجي بكلمات خشنة ، وشتمه وأغلق الهاتف[3]. ورغم انه أستمر في الاتصال بباقي الوحدات العسكرية إلا ان ردودها كانت غير مشجعة[4].

وخلال تطور الأحداث ، فأن رجال حركة ٨ شباط أستطاعوا السيطرة على قوة مدرعة كبيرة نسبياً ، تتكون من أربعة كتائب من الدبابات توزعت على أربعة محاور ، محور وزارة الدفاع بقيادة العقيد عبد الكريم مصطفى نصرت والرتل الثاني من الدبابات كانت متوجهة إلى أستوديوهات البث الأذاعي والتلفازي في الصالحية بقيادة العقيد ذياب العليكاوي ، أما المحور الثالث فقد شغله رتل الدبابات بقيادة العقيد طاهر يحيى ، وتوجه إلى معسكر الرشيد من أجل فرض السيطرة على المعسكر ومنع قاسم من الحصول على أية مساندة. وكان المحور الرابع ، هو معسكر الوشاش ، ومرسلات أبو غريب ، وقد قاد هذا الرتل العقيد أحمد حسن البكر[5].

وبذلك فقد قاسم أهم عوامل قوته التي تمكن من خلالها مواجهة الحركة ، ولم يبق أمامه غير قاعدته الجماهيرية والشعبية الواسعة ، ومؤيديه في الحزب الشيوعي

---

(١) علاء جاسم محمد الحزبي، المصدر السابق، ص١٦.

(٢) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص٢٦٨.

(٣) نقلاً عن رواية قاسم الجنابي مرافق عبد الكريم قاسم. جمال حسن، قبل ٨ شباط وبعده، ص٢. www.iraqcp.org

(٤) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢٦٣.

(٥) علي خيون، المصدر السابق، ص١٢٣ ؛ خدوري، المصدر السابق، ص٢٦٢.

الذين أحتشدوا بأعداد كبيرة أمام وزارة الدفاع وفي شارع الكفاح والكاظمية ، وحي الأكراد ، ومحلة الكريعات ، وغيرها مطالبين الزعيم بتزويدهم بالسلاح لمواجهة الحركة[1]. إلا ان الزعيم عبد الكريم قاسم لم يستجيب لمطلبهم ، مما أفقده قوة شعبية مساندة كبيرة[2].

ويبدو ان عبد الكريم قاسم رفض تسليم السلاح إلى الأهالي خوفاً من ان تتحول البلاد إلى حرب أهلية لا يمكن تقدير مخاطرها. أو يصبح هناك صراع دامٍ بين الأحزاب السياسية ، يذهب بسببه الكثير من الضحايا ، كما حدث من قبل في الموصل وكركوك. وقد يكون قاسم ذهب في حساباته إلى أبعد من ذلك ، إذ تخوف من أنقلاب الشارع ضده ، خاصة وان علاقته بالشيوعيين ليست على ما يرام.

أما الشيوعيين فيرون أصرار قاسم على عدم تسليم السلاح للجماهير رغم إلحاح طه الشيخ أحمد مدير الحركات العسكرية وضباط آخرين بضرورة توزيع السلاح على الجماهير الغفيرة ، يعود هذا الإصرار من قاسم إلى أنه لم يكن حتى ذلك الوقت مقتنعاً بأن الحركة جدية وسيكتب له النجاح نظراً لثقته بولاء وحدات الجيش له[3].

أما ما يخص الحزب الشيوعي فيبدو انه لم تكن حساباته دقيقة إذ أنه لم تكن له خطة طوارئ لمواجهة الحركة بل كانت توجهاته لأعضائه آنية وغير محسوبة ، وترك الكثير من أعضاءه ومؤيديه في الشارع دون تخطيط لمواجهة الموقف[4]. على الرغم من كون جماهير الحزب الشيوعي بقيت متمسكة بقاسم حتى الساعات الأخيرة ، إلا ان قيادة الحزب لم تعمل بخطوات فعالة لمعالجة الموقف ، أكثر من إصدار البيانات[5].

---

(١) داود عربي الخميس، الثامن من شباط ١٩٦٣، موسوعة صوت العراق، ص٣.
www.Sotaliraq.com

(٢) كانت الجماهير المجتمعة أمام وزارة الدفاع تردد شعار (باسم العامل والفلاح يا كريم أعطينا سلاح) حتى أحاط بهم العقيد عبد الكريم نصرت بدباباته وقتل الكثير منهم. حامد الحمداني، أنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الفاشي، ص٥. www.iraqcp.org

(٣) عزيز سباهي، المصدر السابق، جـ٢، ص٥٣٧.

(٤) ابن الغراف، المصدر السابق، ص٣.

(٥) حول البيانات التي صدرت يوم ٨ شباط عن الحزب الشيوعي العراقي أنظر ملحق(١٥).

وقد يثار أكثر من سؤال ، فهل كان الحزب الشيوعي على علم بالحركة قبل وقوعها؟ وهل فعلاً ان رجال حركة٨ شباط من القوميين احبطو حركة الضباط الشيوعيين؟ ام هل كان في فكر قادة الحزب الشيوعي في العراق غير ذلك؟

من الملفت للنظر ان الحزب الشيوعي كان له علم بتحركات الضباط القوميين ، رغم أن جريدة الحزب(طريق الشعب) لم تعر تلك التحركات اهتماماً ، وأن سكرتير الحزب أوصل خبر الحركة إلى قيادة الحزب الشيوعي مساء يوم ٧ شباط وهذا يدل على علمهم بالحركة قبل وقوعها إلا أنهم ولأسباب واهية لم يتخذوا أي إجراء عملي لتدارك الموقف[١].

وهناك من يؤكد على علم الحزب الشيوعي منذ فترة من الزمن بأن الأنقلاب جار تجهيزه إلا انه لم يضع أي خطط تفصيلية للطوارئ ، وخصوصاً أنهم كانوا على علم بأن هذه الحركة سوف توجه أساساً ضد الحزب الشيوعي وأعضائه ، إلا أنهم فشلوا في أتخاذ أية إجراءات منظمة كخروج قادة الحزب من العراق ، أو تنظيم شبكة عمل تحت الأرض او إجراءات وقائية او دفاعية أخرى[٢].

وتشير التقارير البريطانية إلى أن الحالة في العراق قد أصبحت غير خافية على المتتبعين للأحداث وذلك بسبب إضطراب الوضع وأزدياد الاعتقالات بين الضباط وإحالة قسمٌ منهم إلى التقاعد ، فضلاً عن إضراب الطلبة المستمر قبل الحركة واعتقال الحكومة لأكثر من(٩٠٠) شخص ، بضمنهم بعض النساء مما أثار أستياءاً واسعاً ، وكذلك استمرار تحركات الضباط العسكريين من وحدويين وناصريين وبعثيين[٣].

مما سبق يتضح أن الشيوعيين كانوا على علم بالتحركات قبل قيام الحركة ، وكان من الممكن للضباط الشيوعيين ان يتخذو مواقف استباقية قبل ذلك أو على الأقل

---

(١) للتفاصيل عن تقاعس الحزب الشيوعي عن تدارك الموقف، أنظر، عزيز سباهي، المصدر السابق، جـ٢، ص٥٣٣.

(٢) ماريون وبيتر سلوجلت، المصدر السابق، ص١٣٩.

(٣) تقرير بريطاني عن الوضع الداخلي في العراق برقم ٧٠٤٢٩/٢٧١ في ٧ شباط ١٩٦٣. نوري العاني، الوزارات، جـ٥، ص٢١٥ ؛ حامد البياتي، المصدر السابق، ص١٩.

يكونوا في حالة إنذار ليلة الحركة .... واستنفار وحداتهم العسكرية عند سماعهم أي تحرك معادي وخاصة أيام الجمعة والعطل الرسمية. إلا أن أهم الضباط الشيوعيين وهم قائد القوة الجوية العميد جلال الاوقاتي ومدير الأمن العام العقيد عبد المجيد جليل قد جرى تصفيتهم منذ الساعات الأولى للحركة[1].

وبقيام الحركة تم شل أي نشاط الشيوعيين ، ولكن بقي الجزء الأخير من السؤال والذي يدور حول فكر القادة الشيوعيين وموقفهم من الحركة ، والذي ظل مجهولاً حتى عام ١٩٦٧ عندما أنعقد المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي الذي أعطى تفسيراً لموقف الحزب الشيوعي من حركة ٨ شباط وتوصل إلى (أن السبيل الوحيد الذي كان على الحزب أن ينتهجه ، هو ان يطرح برنامجاً ديمقراطياً ثورياً لإزاحة قاسم وإقامة دولة ديمقراطية ثورية ، تحقق إصلاحاً زراعياً عميقاً وتلبي مطلب الحكم الذاتي للشعب الكردي) ، كذلك أكد سلام عادل على استراتيجية جديدة تقوم على التفاوض مع حزب البعث في العراق وفق شروط وتصورات حددها الوضع ، تقوم على حل أزمة الحكم بطريق ديمقراطي بقيادة الطبقة العاملة ، وهو البديل لحكم دكتاتورية عسكرية (حكم قاسم) مقيدة بدستور[2].

ويمكن القول ان واخر الخمسينات وبداية الستينات شهد نمو حركات واحزاب سياسية في العراق في مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي الذي اخذت قيادته تفكر في السعي لبناء دولة ديمقراطية برلمانية ، بعيد عن سيطرت النخبة العسكرية ، وتمسكها بالسلطة الذي ظهر منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ .ويبدو ان هذا التوجه جعل الحزب الشيوعي يتراجع في تأ يده لحكومة عبد الكريم قاسم ، مما ساهم بشكل غير مباشر في نجاح حركة ١٨ شباط ١٩٦٣.

ولمتابعة ما جرى ، لابد من العودة إلى وزارة الدفاع ، وفي ظل تلك الظروف الحرجة ، أخذت المقاومة بالضعف وقتل الزعيم وصفي طاهر ، المرافق الأقدم ، وعبد

---

(١) داود عربي الخميس، المصدر السابق، ص٦.

(٢) للتفاصيل، انظر، عزيز سباهي، المصدر السابق، جـ٢، ص٥٤٦.

الكريم الجده آمر الأنضباط العسكري[1].

وقد حاول قاسم الاتصال هاتفياً ، بدار الإذاعة والتحدث مع عبد السلام عارف طالباً منه باسم الاخوة والعلاقة التي ربطتهم معاً قبل الثورة ، مذكراً أياه بالعفو الذي أصدره بحقه ورعايته له ، السماح له بمغادرة العراق او إجراء محاكمة عادلة له ، ولكن عبد السلام عارف طلب منه الاستسلام بدون شروط[2].

ويعتقد بعض الباحثين انه لو ترك قاسم وزارة الدفاع وقاد القوة التي كانت تحت تصرفه في هجوم على خصومه لأنضمت إليه قوات أكبر عدداً ولكانت فرصة نجاحه اكبر. أما بقاءه في مجمع وزارة الدفاع كما حدث فقد جعله حقاً في حالة دفاع عن النفس تعذر عليه معها التغلب على خصومه ، وأصبح هو وحراسه مطوقين ، مما أضطرهم آخر الأمر إلى الاستسلام بسبب القصف المتواصل[3].

وضع عبد الكريم قاسم كميناً من الرشاشات في قاعة الشعب فلما دخل المهاجمون القاعدة لم يطلب فتح النار على المهاجمين وقرر الاستسلام إلى المقدم الركن محمد مجيد الذي نقل قاسماً وطه الشيخ أحمد بمدرعة وقاسم الجنابي والمهداوي في مدرعة ثانية تحت أمرة هادي خماس وكان ذلك بعد تجريد المعتقلين من رتبهم العسكرية في وزارة الدفاع[4].

ومن الغريب عدم مقاومة قاسم في قاعة الشعب رغم انه جهز للمقاومة حسب وصف قاسم الجنابي ، ونصب الرشاشات ، ومن المعروف عن قاسم انه كان ضابطاً شجاعاً خاض الكثير من الحروب وأشهرها في فلسطين حيث كانت له مواقف مشهودة ، فليس من المعقول ان يتخاذل ويستسلم دون مقاومة لغاية الرمق الأخير.

---

(١) عزيز جبر شيال، المصدر السابق، ص١٤٣، حول تفاصيل يوم ٨ شباط ينظر: حامد البياتي، المصدر السابق، ص٢٤ -٢٥.

(٢) حركة ٨ فبراير ١٩٦٣، المصدر السابق، ص١٧.

(٣) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢٦٧.

(٤) رسالة المقدم الركن قاسم الجنابي مرافق عبد الكريم قاسم إلى خليل إبراهيم حسين، مؤلف موسوعة ١٤ تموز، جـ٥، ص٤٠٥.

ولكننا نرى أن المكالمة الهاتفية بين قاسم وعارف كان لها التأثير الكبير في حسم الموقف وقد يكون قاسم حصل على وعد معين من عارف ورفاقه ، مقابل تسليم نفسه وقد يكون ذلك الوعد هو السماح له بالخروج من العراق وهذا ما كان يطمح له قاسم بعد فشل مقاومته وسقوط وزارة الدفاع وسيطرة رجال حركة ٨ شباط على الوضع.

وهذا ما جعل قاسم يؤكد على عارف في مبنى الإذاعة هذا الطلب مما دفع عبد السلام عارف ان يطلب من رجال الحركة تأجيل عملية الأعدام إلى وقت آخر من أجل إجراء محاكمة عادلة. إلا ان جماعة الحركة رفضت طلب عارف بحجة ان أعدام قاسم ورفاقه يؤدي إلى عودة النظام والهدوء إلى العاصمة والمناطق الأخرى[١].

وعندما قررت المحكمة برئاسة عبد الغني الراوي إعدام عبد الكريم قاسم وجماعته[٢]. جرى التصويت على التصديق على حكم الأعدام من قبل الوزراء[٣] ، ورئيس الوزراء[٤] ، ورئيس الجمهورية[٥]. وكان التصويت بالسؤال من كل فرد هل توافق على تنفيذ حكم الإعدام؟ وكان آخر الذين سئلوا هل توافق؟ هو عبد السلام عارف الذي قال حين بداية التصويت أسألوني بالأخير ، فلما صوت الحاضرون جميعاً بالموافقة على الإعدام ، قال عبد السلام حالي حالكم موافق. وقد قالها عن مضض ، والظاهر ان العلاقة بينه وبين قاسم ، لم يكن من السهل تجاوزها ، كما ان الكلام الذي وجهه قاسم إلى عبد السلام حين واجهه في دار الإذاعة بقوله (سلام أنا

---

(١) وصف المقدم المتقاعد عبد المنعم حميد الساعات الأخيرة من حياة قاسم. خليل أبراهيم حسين، الموسوعة، جـ٥، ص٤١٥.

(٢) بهجت عباس، اللواء عبد الغني الراوي يقتل الزعيم عبد الكريم قاسم، جريدة صوت العراق في ٨ شباط ٢٠٠٥. Admin@Sotaliraq.Com

(٣) انظر الملحق رقم (١٦) تشكيل الحكومة العراقية بعد قيام حركة ٨ شباط.

(٤) تم أختيار أحمد حسن البكر رئيساً للوزراء يوم ٨ شباط ١٩٦٣. عبد الكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول إلى صدام، لندن ١٩٩١، ص٣٩٦.

(٥) أسند منصب رئاسة اجمهورية إلى المشير عبد السلام عارف الذي يتمتع بشعبية كبيرة وقد أختير لكسب ود الجماهير للحركة، حركة ٨ فبراير، المصدر السابق، ص١٩.

لم أعدمك ، فلا تعدمني) أثر في عبد السلام كثيراً واستثار ذكريات علاقته بقاسم[1].

وبإعدام قاسم أنتهت حقبة مهمة من تاريخ العراق المعاصر ساد فيها حكم النخبة العسكرية ، وأخذت دوراً سياسياً واضحاً ، مثل تدخل الجيش في السياسة وحكم البلاد حكماً عسكرياً او شبه عسكرياً.

وبدأت في ٨ شباط ، مرحلة جديدة لم يكن دور العسكريين فيها أقل من سابقتها ، مع أستمرار الصراع حول السلطة من قبل النخب العسكرية والسياسية.

(١) ما كتبه اللواء الركن محمود شيث خطاب عن الدقائق الأخيرة لعبد الكريم قاسم بخط يده وتوقيعه. خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، جـ٥، ص٤١٨.

الخاتمة

تميزت النخبة العسكرية بالقوة ، لا سيما في النصف الاول من القرن العشرين في الوطن العربي بشكل عام وفي العراق بشكل خاص ، اذ لعبت دوراً قيادياً هاماً في المجال السياسي للاحداث التاريخية في العراق المعاصر. ويتضح ذلك من خلال ما قامت به النخبة العسكرية التي كانت اكثر وعياً وادراكاً بما يدور حولها. ويمكن تقسيم النخبة العسكرية العراقية إلى جيلين ، الجيل الأول ، والذين اطلق عليهم الضباط الشريفيون ، وهم الذين عملوا مع الجيش العثماني ثم التحقوا باحداث عام ١٩١٦ مع الشريف حسين بن علي ، وهم الذين أسسوا النواة الاولى للجيش العراقي عام ١٩٢١.

ومن خلال تتبع الفكر السياسي لضباط الجيل الاول والذين نشأوا في رحم الدولة العثمانية ، وهم اكثر ادراكاً بضعف المؤسسة العسكرية العثمانية ، ولذا فضلوا العمل مع الدولة البريطانية ، ومن هنا فان تعاونهم مع بريطانيا كان الهدف منه استقلال بلادهم وقيام دولة عراقية بعيدة عن المؤسسة العسكرية العثمانية.

أما الجيل الثاني من الضباط والذين التحقوا بعد قيام الدولة العراقية في مرحلة العشرينات ، وبعد الاستقلال فقد عاصر ضباط هذا الجيل سياسة بريطانيا التي لم تف بوعودها في استقلال العراق ، ولم يكن للمؤسسة العسكرية دوراً فعالاً تجاه سياسة بريطانيا ، لذا وجد هذا الجيل من العسكريين ان بناء دولة عراقية مستقلة قومية الاتجاه ، لا يتم إلا بالتخلص من النظام الملكي والذي يعد القوة الرئيسية المؤيدة للوجود البريطاني المعارض لبقاء جيش عقائدي وطني ، لذا سعت النخبة العسكرية إلى زيادة اعداد الجيش ، وسعت في ذلك عندما سن قانون الدفاع الوطني (التجنيد الاجباري) الذي صدر في ١٢ حزيران عام ١٩٣٥ ، والذي ساعد على زيادة عدد التشكيلات العسكرية ، ودعم قوة الجيش ، مقابل الحد من نفوذ العشائر

وتدخلها بالسلطة كما حدث في سيطرة الجيش على حركة الاثوريين في شمال العراق ، والحد من تحركات العشائر في منطقة الفرات الاوسط ، وبذلك فقد ظهر الجيش منذ اواسط الثلاثينات كقوة عسكرية وسياسية مؤثرة في الوضع السياسي في العراق.

ان فشل حركة مايس عام ١٩٤١ وعودة ساسة العهد الملكي بمساعدة بريطانيا إلى الحكم ، ساعد في ابعاد النخبة العسكرية واضمحلال دورها الذي ظهر اول الثلاثينات.

ان تطور الاوضاع السياسية في الوطن العربي ، ومنها نكسة الجيوش العربية في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، هذه النكسة التي جعلت الكثير من الوطنيين والعسكريين يحمّلون الساسة في المنطقة العربية مسؤولية تلك النتائج ، لتقاعسهم ، وتخاذلهم ، أمام بريطانيا ، وتجلى لدى النخبة العسكرية ان سبب النكسة يرجع الى موقف الساسة الضعيف.

ومن هنا بدأ العسكريون في مصر الاعداد لثورة عام ١٩٥٢ هذه الثورة التي كان لها الاثر الواضح في دفع العسكريين العراقيين للقيام بتشكيل ما يعرف تنظيم الضباط الاحرار عام ١٩٥٢.

رافقت هذ الظروف قيام انتفاضة شعبية في العراق ضد النظام الملكي اعلنها الطلبة بمشاركة القوى السياسية المختلفة عام (١٩٥٢) ، وقد ساعدت هذ الانتفاضة بشكل كبير الى عودة العسكريين إلى المسرح السياسي ، وفرض انفسهم على مسيرة الاحداث ، من خلال اعتماد النظام الملكي عليهم في مواجهة الانتفاضة وقيام حكومة عسكرية بقيادة الفريق نور الدين محمود ، مما جعل النخبة العسكرية تشعر بثقلها في الاحداث السياسية ، واعطائها الحرية في اعادة تنظيماتها للوقوف بوجه النظام الملكي.

واتضح من خلال البحث ان تنظيم الضباط الاحرار الذي شكله العسكريون في العراق ، مثّل بعض الاطياف السياسية في الساحة العراقية ، بعيداً عن التعصب الديني والعشائري والعرقي ، وبذلك فقد ابتعد التنظيم عن اي صيغة عنصرية ، وكان

من اهدافه تحرير العراق سياسياً واقتصادياً ، وعسكرياً ، من نفوذ الاستعمار البريطاني والخروج من حلف بغداد ، وإعلان سياسية الحياد الايجابي.

وقد لعبت النخبة العسكرية الدور الاساسي في الاعداد لثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق تنظيماً ، وتخطيطاً ، وتنفيذاً ، وان اهمال أو عدم انتباه الساسة في النظام الملكي عن نشاط العسكريين السياسي ساعد كثيراً على إنجاح تنظيم الضباط الاحرار في الوصول الى الحكم. في ثورة تموز عام ١٩٥٨ ، ولم يجد الباحث تفسيراً دقيقاً لموقف رجال النظام الملكي عن هذا النشاط ، رغم ان الكثير من الدلائل تشير الى معرفتهم ببعض تحركات هذا التنظيم ، وهو الأمر الذي لابد من بحث آخر لتوضيحه.

إن نجاح الضباط الاحرار في ثورتهم ضد النظام الملكي في العراق يعتبر إنجازاً كبيراً ، إلا ان فقدانهم للخبرة السياسية الكافية لادارة العراق بعد سقوط النظام الملكي ، اوقعهم في مشاكل عدة ومن هنا جاء الانقسام بين رجال النخبة العسكرية ، حول الطرق والاليات التي يمكن اتباعها من اجل عراق افضل ، فظهر صراع واضح بين التكتلات السياسية في الساحة العراقية والمتمثلة بالحزب الشيوعي العراقي ، وحزب البعث ، وبعض التيارات السياسية الاخرى ، التي كانت تغذي اعضاء النخبة العسكرية ، لخدمة مصالحها الحزبية ، مما ادى الى اضعاف دور النخبة العسكرية ، ومن خلال ابعاد بعض رجالها ، امثال عبد السلام عارف ، وبعض الضباط القوميين عن السلطة.

وباستمرار هذا الصراع ، ضعف دور النخبة ، ونشط دور الاحزاب السياسية ، خاصة بعد احداث الموصل وكركوك عام ١٩٥٩ ، حيث اخذت التيارات السياسية تتدخل في صنع القرار السياسي ، وتؤثر في شؤون الحكومة بما يخدم مصالحها الحزبية ضد خصومها السياسين.

ونتيجة لذلك زاد العنف في الشارع العراقي ، الامر الذي اوعزه البعض لتساهل عبد الكريم قاسم مع الشيوعين مما ادى إلى قيام القوميين بمحاولة اغتياله في ٧ تشرين الاول ١٩٥٩ ، هذه السنة التي شهدت نوعاً جديداً من الصراع بين رجال النخبة العسكرية والاحزاب السياسية تمثلت بحركة الشواف في الموصل وما اعقبها من اعدام

بعض رجال النخبة العسكرية الذين ساهموا في قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ثم جاءت احداث كركوك في العام نفسه لتبرهن على اضمحلال دور النخبة العسكرية وتصاعد دور الاحزاب السياسية.

لقد حاول عبد الكريم قاسم بما يتمتع به من شخصية وطنية احداث نوع من التوازن بين تلك التيارات المتصارعة ، وكسب ودها إلى جانبه ، وخلق حالة من التعايش السلمي بين تلك التيارات المتصارعة ، دون الاكتراث بمصالح النخبة العسكرية احياناً ، إلا انه لم يوفق إلى حدٍ ما ، بل انه ظهر اكثر ضعفاً من خلال سياسته المتسامحة. هذه السياسية التي اتبعها عبد الكريم قاسم ، استغلتها الجماعة الكردية ، من خلال القيام بحركة تمرد عسكري في شمال العراق ، استنزفت حكومته واضعفتها ، وكان هدف الاكراد من ذلك الاستفادة من ضعف الحكومة للحصول على حقوقهم القومية التي كانوا يطمحون لها منذ زمن.

ثم جاءت قضية الكويت ، ومطالبة عبد الكريم قاسم بضمها إلى العراق موضوعاً شغل الحكومة العراقية ، وزاد من التأمر عليها في الداخل والخارج ، وخلق من الكويت ومن كان ورائها نداً ، يسعى بكل قوة من اجل اسقاط حكومته ، خاصة وان الكويت تلك الامارة الصغيرة ، والتي لا تعدوا سوى محمية بريطانية ، سعى أمرائها والقوى الدولية المساندة لهم ، للتعاون مع خصوم عبد الكريم قاسم ، من اجل اسقاطه ، في حركة ٨ شباط عام ١٩٦٣ بقيادة حزب البعث.

كذلك كان للحوزة الدينية في النجف الاشرف دورها الجدير بالبحث ، وموقفها من التيارات السياسية ، والاحداث الذي حاول الباحث تناوله بشكل مختصر ، على ان يدرس مستقلاً في بحوث اخرى.

إن جميع تلك الظروف الداخلية والخارجية ، ساعدت على قيام حركة ٨ شباط ١٩٦٣ ، تلك الحركة التي انهت حكومة عبد الكريم قاسم ، وجاءت بالقوميين (البعثيين) إلى السلطة ، ورغم ان للعسكرين حضوراً في هذه الحكومة الا ان الدور الغالب كان للسياسيين ، وخاصة قيادة حزب البعث.

واخيراً يتضح ان النخبة العسكرية نمت ، وتطورت في النظام السياسي العراقي ،

وكونت لها كياناً مؤثراً داخل المجتمع العراقي ، عرف تنظيم الضباط الاحرار ، ذلك التنظيم الذي ضم عدداً من الضباط غالبيهم من اهالي بغداد والانبار والموصل ، في الوقت الذي افتقرت المناطق الجنوبية من العراق الى المشاركة في هذا التنظيم ، إلا ما ندر أو من كان قد ترك المناطق الجنوبية بأتجاه بغداد ، مما يدل على ان بغداد كانت مركز القرار السياسي ، والتغيير يبدأ منها دون ان يكون للمحافظات الجنوبية تأثيراً ملحوظاً ، بل اصبحت خلال هذه الفترة شبه مغيبة عن مسرح الاحداث السياسية في العراق.

ومن جانب آخر ، ان رجال النخبة العسكرية لم يكونوا يتمتعون بنفس المستوى من الشحصيات القيادية ، ففي الوقت الذي كان فيه عبد الكريم قاسم يتمتع بشخصية كارزمية مؤثرة في الآخرين ، يغلب عليها الغموض احياناً والطيبة احياناً اخرى ، نرى شخصية عبد السلام عارف ، تتميز بالوضوح وبساطة الخطاب احياناً ، وبالاندفاع والتعجل احياناً اخرى ويكاد يغلب عليها المكر والدهاء في بعض الاحيان ، اما شخصية رفعت الحاج سري مؤسس تنظيم الضباط الاحرار فقد تميزت بالميول القومية والالتزام الديني ، وكانت شخصية مسالمة إلى حد ما ، مما جعله يتراجع في اللحظات الاخيرة عن القيام بما عزم عليه.

كل تلك التوجهات وغيرها شكلت خليطاً غير متجانس فكرياً بين رجال النخبة العسكريين ، أدى إلى نجاح ثورة ١٤ تموز ، ثم إلى إضعافها وتفكيكها ، وظهور قوى سياسية جديدة في الساحة العراقية.

الملاحق

ملحق

جرد بأسماء الضباط الأحرار

الفكرية وإنتماءه السياسي.

في البدء نورد أدناه اسماء الضباط الأحرار كما وردت في القائمة التي أعدها اللواء الركن **خليل سعيد؛ ونقارنها بما اورده ليث الزبيدي؛ وحامد مقصود؛ وثابت حبيب العاتي.**

الإســـــــــم		الملاحظات
١-	إبراهيم إسماعيل (ك ه ٣)	
٢-	إبراهيم جاسم التكريتي	
٣-	إبراهيم عباس اللامي	
٤-	أحمد حسن البكر	من كتلة المنصورية
٥-	أحمد محمد ابو الجبن	
٦-	إسماعيل إبراهيم العارف	
٧-	إسماعيل تايه النعيمي	
٨-	إسماعيل حمودي الجنابي	
٩-	أكرم محمود	
١٠-	أنور عبد القادر	
١١-	بهجت سعيد	
١٢-	ثابت نعمان أحمد	لم يورد إسمه لدى ليث الزبيدي
١٣-	جاسم كاظم العزاوي	
١٤-	جاسم محمد الفرحان	
١٥-	جسام محمد الجبوري	من كتلة المنصورية
١٦-	جميل صبري البياتي	
١٧-	حازم حسن العلي(موصل)	

المصدر: عقيل الناصري، محاولة تقديرية، لجرد أسماء الضباط الأحرار في العراق.
Akeelof@hatmail.com

١٨-	حامد مقصود	منسق كتلة اتحاد الجنود والضباط في الفر
١٩-	حبيب شبيب إبراهيم	
٢٠-	حردان عبد الغفار التكريتي	
٢١-	حسن مصطفى النقيب	من الكتلة الوسطية(البديلة)
٢٢-	حميد إسماعيل السراج	ورد بإسم عبد الحميد السراج لدى ليث الز
٢٣-	حميد مجيد المولى	
٢٤-	خالد حسن فريد	
٢٥-	خالد مكي سعيد الهاشمي	
٢٦-	خضير محمد	ورد بإسم الرئيس خضر محمد لدى ليث
٢٧-	خليل أبراهيم حسن	أعتقد المعنى هو خليل إبراهيم حسين
٢٨-	خليل سعيد عبد الرحمن	
٢٩-	ذياب محمد العلكاوي	
٣٠-	راغب عبد الهادي السماوي	لم يورد إسمه لدى ليث الزبيدي
٣١-	رجب عبد المجيد	
٣٢-	رشاد سعيد كمال الدين	
٣٣-	رفعت الحاج سري	
٣٤-	زكريا طه (موصل)	
٣٥-	زهير البنا (ك ه ٣)	
٣٦-	سالم سلو (موصل)	
٣٧-	سامي مجيد	
٣٨-	سعيد صليبي كريم	
٣٩-	شاكر محمود سلام	
٤٠-	شاكر محمود شكري	كان يترأس تنظيم صغير وظل بعيدا عن اللا
٤١-	شكيب الفضلي	
٤٢-	شمس الدين عبد الله	
٤٣-	صالح شلاب	ربما شلال
٤٤-	صالح عبد المجيد السامرائي	وقف ضد الثورة يوم ١٤ تموز في الأردر
٤٥-	صالح مهدي عماش	
٤٦-	صبحي عبد الحميد محمد	
٤٧-	صبيح علي غالب	

٤٨- طاهر يحيى من كتلة المنصورية

٤٩- طه ياسين الدوري

٥٠- عادل جلال من كتلة المنصورية

٥١- عارف عبد الرزاق

٥٢- عبد الجواد حميد

٥٣- عبد الحافظ خزعل العباسي

٥٤- عبد الحافظ علوان التكريتي هو حافظ علوان مرافق الزعيم قاسم/الـ

٥٥- عبد الرحمن محمد عارف

٥٦- عبد الرزاق صالح العبيدي

٥٧- عبد الستار سبع العبوسي (الأسلحة) من إتحاد الجنود والضباط

٥٨- عبد الستار عبد الجبار الجنابي

٥٩- عبد الستار عبد اللطيف محمد

٦٠- عبد السلام محمد عارف من كتلة المنصورية

٦١- عبد العزيز أحمد شهاب

٦٢- عبد العزيز جاسم الحجية

٦٣- عبد العزيز عبد الله العقيلي تردد يوم الثورة من الإلتحاق بمنصبه

٦٤- عبد الغفار عبد الكريم البياتي

٦٥- عبد الغني محمد سعيد الراوي

٦٦- عبد الكريم توفيق العزاوي

٦٧- عبد الكريم جهاد شلال

٦٨- عبد الكريم خالد الحاج وادي

٦٩- عبد الكريم رفعت (ك هـ م)

٧٠- عبد الكريم عبد الرحمن الجدة من كتلة المنصورية

٧١- عبد الكريم عبد الوهاب مبارك

٧٢- عبد الكريم فرحان الزبيدي

٧٣- عبد الكريم قاسم

٧٤- عبد اللطيف جاسم الدراجي من كتلة المنصورية

٧٥- عبد الله سعيد

٧٦- عبد الله عبد اللطيف الحديثي(الأسلحة)

٧٧- عبد الله مجيد السيد محمد

٧٨- عبد الله مدحت العمري

٧٩- عبد المطلب موسى جبارة (ك هـ م)

٨٠- عبد الهادي محمد المبارك

٨١- عبد الوهاب أمين صالح

٨٢- عبد الوهاب عبد الملك الشواف

٨٣- عدنان أحمد عبد الجليل

٨٤- عدنان محي الدين الخيال

٨٥- عرفان عبد القادر وجدي

٨٦- علاء الدين كاظم الجنابي

٨٧- علي الخفاف (موصل)

٨٨- علي عبد العزيز العاملي من كتلة المنصورية ذُكر في الموسوعة

٨٩- عمر محمد هزاع

٩٠- عيسى إسماعيل الشاوي

٩١- غازي غياث الدين عبد الجبار لم يورد إسمه لدى ليث الزبيدي

٩٢- فاروق صبري عبد القادر

٩٣- فاضل عباس المهداوي من كتلة المنصورية

٩٤- فاضل محمد علي

٩٥- فتاح سعيد الشالي من كتلة المنصورية

٩٦- فيصل شرهان العرس

٩٧- قاسم أمين الجنابي لم يورد إسمه لدى ليث الزبيدي، من المنصورية

٩٨- قاسم محمد العزاوي

٩٩- كامل إسماعيل (موصل)

١٠٠- ماجد محمد أمين

١٠١- مجيد حميد الجلبي(موصل)

١٠٢- محسن حسين الحبيب

١٠٣- محسن السيد هادي الرفيعي

١٠٤- محمد حسن شلاش

١٠٥- محمد حسين المهداوي

١٠٦- محمد خالد العبد الله

١٠٧- محمد سبع البياتي
١٠٨- محمد علي سعيد
١٠٩- محمد علي عبد الأمير السباهي
١١٠- محمد فرج الجاسم
١١١- محمد مجيد
١١٢- محمد ناصر الكسار
١١٣- محمود عبد الرزاق من كتلة المنصورية ذُكر في الموسوعة
١١٤- محمود عزيز الحاج عبد الله (موصل)
١١٥- محي الدين عبد الحميد أحمد
١١٦- مصطفى عبد الله (الاسلحة)
١١٧- مصطفى عزيز محمود
١١٨- منذر توفيق خورشيد الوندواوي
١١٩- منذر سليم عبد الغفور
١٢٠- ناجي الحاج طالب
١٢١- ناظم كامل الطبقجلي
١٢٢- نجيب وفيق الربيعي
١٢٣- نعمان ماهر الكنعاني أحيل على التقاعد قبل الثورة
١٢٤- نهاد رشيد محمد
١٢٥- نهاد فخري
١٢٦- نوري صالح الراوي
١٢٧- هادي خماس
١٢٨- هاشم الدبوني (موصل)
١٢٩- وصفي طاهر محمد عارف[5][5]

وعند مقارنة هذه الأسماء بالتي سبق وأن نشرها ليث الزبيدي في كتابه القيم، نجد أن هناك ٤٢ ضابطاً لم يذكرهم خليل سعيد في قائمته المنشورة أعلاه، وهم حسب تسلسل رتبهم كما وردت:

١- العقيد إسماعيل فياض.

٢- العقيد إسماعيل مصطفى.

٣- العقيد فاضل محسن الحكيم.

٤- المقدم محمود مسلط.

٥- المقدم طه صالح السلطان.

٦- الرئيس الأول عبد الجبار عبد الكريم. ذُكر في الموسوعة من كتلة المنصورية

٧- الرئيس الأول عبد المجيد السبع.

٨- الرئيس الأول مظهر محمد.

٩- الرئيس الأول عبد الكريم محمود.

١٠- الرئيس الأول سعيد مطر. من كتلة إتحاد الجنود والضباط،

١١- الرئيس الأول كاظم مرهون الفتلي.[6][6]

١٢- الرئيس الأول إبراهيم حمودي غزال.

١٣- الرئيس الأول حسين علي العجيل.

١٤- الرئيس إبراهيم عبد الرحمن.

١٥- الرئيس عبد الله الشاوي.

١٦- الرئيس هاشم عبد الغفور الراوي.

١٧- الرئيس نعمة النعمة.

١٨- الرئيس عبد الستار الشيخلي.

١٩- الرئيس خماس العزاوي.

٢٠- الرئيس سامي خليل.

٢١- الرئيس طارق نجم الدين.

٢٢- الملازم الأول سعيد محمد علي.

٢٣- الملازم الأول حاتم حسن الياسين.

٢٤- الملازم الأول طارق ناجي.

٢٥- الملازم صالح مهدي.

٢٦- الملازم صلاح الدين بهجت.

٢٧- الملازم أحمد محسن.

٢٨- الملازم عزيز عباس.

٢٩- الملازم ناظم السعدي.

٣٠- الملازم عبد المنعم الشيخلي.

٣١- الملازم عبد الله مصطفى .

٣٢- الملازم فاضل الساقي. من تكتل إتحاد الجنود والضباط والمنسق في اللواء ٢٠

٣٣- الملازم قاسم الجنابي. هو ليس الرئيس قاسم أمين الجنابي مرافق الزعيم قاسم

٣٤- الملازم محمد حسن شلش.

٣٥- الملازم فاضل عباس.

٣٦- الملازم عبد الكريم جاسم.

٣٧- الملازم شهاب أحمد

٣٨- الملازم سالم حسين.

٣٩- الملازم عبد الكريم قاسم الخفاف.

٤٠- الملازم عبد الرزاق إبراهيم.

٤١- الملازم كنعان توفيق.

٤٢- الملازم محمد سيد خلف.[7][7]

في الوقت نفسه أورد خليل سعيد ضمن قائمته أسماء ١٣ ضابطاً لم يوردهم ليث الزبيدي في كتابه وهم:

١- قاسم أمين الجنابي.

٢- ثابت نعمان أحمد.

٣- راغب عبد الهادي السماوي.

٤- سامي خليل.

٥- غازي غياث الدين عبد الجبار.

٦- مجيد حميد الجلبي (موصل).

٧- محمد حسين المهداوي.

٨- محمد علي عبد الأمير.

٩- محمد فرج الجاسم

١٠- محمد ناصر الكسار.

١١- مصطفى عبد الله.

١٢- منذر توفيق خورشيد الونداوي.

١٣- نهاد رشيد محمد.[8][8]

ويمكن لقائمة أسماء الضباط الأحرار أن تزداد عندما نضيف أسماء الضباط الذين كانوا ضمن صفوف

تنظيمات أخرى وخاصةً المنتمون إلى اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود والضباط، حيث تم تجاهلهم في الكم الأغلب من الدراسات التي تمت خلال مرحلة الحكومات القومية (الجمهورية الثانية شباط ١٩٦٣- نيسان ٢٠٠٣)، التي أعقبت حكومة تموز/قاسم. وهنا نحاول تثبيت ما أمكننا من ذلك بعد تجميعها من مصادر مختلفة وأهمها ما ورد في كتاب الضابط حامد مصطفى مقصود الذي كان ذو مسؤولية حزبية في الفرقة الثالثة وكذلك ما نشره ثابت حبيب العاني، عضو المكتب السياسي السابق للحزب الشيوعي العراقي، والذي سبق وأن ترأس لفترات متعددة قيادة التنظيم العسكري للحزب أو كان عضوا فيه؛ كذلك ما ذكره إبراهيم حسين الجبوري في موجز مذكراته التي نشرها جرجيس فتح الله. علماً إن الأسماء أدناه ليس بالضرورة أنهم جميعا إنتموا حزبياً إلى هذه الكتلة، كما أن بعض هذه الأسماء منشورة لدى خليل سعيد وليث الزبيدي. ومع ذلك سيبقى أكثر من٤٠% من الضباط الأحرار لم يورد أسمائهم في القوائم المنشورة لحد الآن.. لأن ما نشر هو في حدود ٣٠٠ ضابط من أصل ما يقارب ٥٠٠ عضو في الحركة من مختلف الكتل. لذا سنحاول ترتيبها حسب الحروف الأبجدية ولا نورد الأسماء التي سبق وأن نشرت أعلاه :

الإسم	الملاحظات
١- إبراهيم كاظم الموسوي	
٢- إبراهيم حسين الجبوري	
٣- إبراهيم العزاوي	
٤- إبراهيم الغزالي	
٥- إبراهيم العلي	
٦- إبراهيم إسماعيل	
٧- احسان البياتي	
٨- تحسين عبد الحليم	
١٠- جبار خضير	

١١- جمال لطيف

١٢- جوهر سلمان

١٣-جعفر غزال

١٤- جلال بالطة

١٥- جواد كاظم التعيس

١٦- جهاد الاطرقجي

١٧- حارث حسين فوزي

١٨-حسين خضر الدوري

١٩-حسن جاسم الوائلي

٢٠-حسن عارف

٢١-حسن عبود

٢٢-خليل أحمد العلي

٢٣-خليل حسون السعدي

٢٤-خليل العزاوي

٢٥-خيري جابر

٢٦-خزعل السعدي

٢٧-خالد عبد الرحمن ذكره عامر عبدالله بإعتباره أحد الضباط الأحرار في اللواء ١٩

٢٧- خ.ج.ع. هكذا ورد الإسم لدى حامد مقصود

٢٨- خالد صالح

٢٩- دحام عبد القادر

٣٠- داود الجنابي

٣١-- رشيد لفتة

٣٢- رشاد كمال الدين من كتلة المنصورية وذُكر في الموسوعة

٣٣- رشاد سعيد

٣٤- رشيد صالح

٣٥- رشيد صالح العزاوي

٣٦- رسول مجيد

٣٧- سمير القاضي

٣٨- سليم الفخري كان متقاعداً وأعيد للخدمة بعد تموز

٣٩- سعدي نجم

٤٠- سليم مجول

٤١- ساجد نوري من كتلة المنصورية ذُكر في الموسوعة

٤٢-سلمان الحصان

٤٣- سليم مسلم

٤٤- سالم الفارس

٤٥- شاكر الشراك

٤٦- شري حسين

٤٧- شاكر العزاوي

٤٨- شهاب أحمد

٤٩- صالح الدريعي

٥٠- صالح الزهيري

٥١- صالح بيداوي

٥٢- صالح مهدي

٥٣- صفاء جواد

٥٤- طه الشيخ أحمد كان متقاعداً وعمل مع كتل حركة الضباط الأحرار

٥٥- طه سلمان

٥٦- طه الدوري

٥٧- عايد كاطع العوادي

٥٨- عباس مسلم

٥٩- عباس مظلوم

٦٠- عبد الأمير عليوي

٦١- عبد الأمير علوان

٦٢- عبد الباقي كاظم

٦٣- عبد الجواد حامد

٥٤- عبد الجبار كامل

٦٥- عبد الرزاق غصيبة

٦٦- عبد الرزاق سعد الله

٦٧- عبد الملك عبود

٦٨- عبد الله الحديثي

٦٩- عبد الإله صادق

٧٠- عبد الله السيد أحمد

٧١- عبد المجيد جليل من تكتل المنصورية

٧٢- عبد الملك عبود

٧٣- عبد الستار العبوسي

٧٤- عبد الستار السراج

٧٥- عبد الرضا عبيد

٧٦- عبد المطلب موسى

٧٧- عبد العزيز برهان

٧٨- عبد الكريم رفعت

٧٩- عيسى رحومي من كتلة المنصورية ذُكر في الموسوعة

٩٠- عطشان الإيزيرجاوي كان متقاعداً ويشرف حزبياً على كتلة إتحاد الجنود والضباط

٨١- المقدم علي هكذا أورده مقصود وربما المعني به علي العامل

٨٢- علي شريف

٨٣- علي خالد

٨٤- عمر الفاروق

٨٥- غازي الدخيل

٨٦- غانم سعيد السماك ذكره مقصود بإعتباره من الضباط القوميين

٨٧- غضبان السعد كان متقاعد وأعيد للخدمة بعد تموز

٨٨- فاضل البياتي. أحيل على التقاعد قبيل الثورة وأعيد للخدمة بعد الثورة

٨٩- فاضل محمد علي

٩٠- فاتح الجباري

٩١-فخري عبد الكريم

٩٢- فريد ضياء محمود

٩٣- قحطان خليل زكي

٩٤- قحطان محمد نوري

٩٥- كاظم عبد الكريم

٩٦- كاظم الربيعي

٩٧- كامل حسن

٩٨- كامل الشماع

٩٩- كامل مصطفى حمودي

١٠٠- كامل محسن

١٠١- كامل حسن

١٠٢- كافي النبوي

١٠٣- كمال مجيد الملا

١٠٤- كنعان رفيق

١٠٥- لطفي شفيق

١٠٦- مبدر سلمان الويس ذكره مقصود بإعتباره من الضباط قوميين

١٠٧- مثنى الراوي

١٠٨- محمد مجيد بحر

١٠٩- محمد عبد الغفور

١١٠- محمد جواد العسلي

١١١- محمد علي كاظم

١١٢- مجيد علي

١١٣- موسى إبراهيم

١١٤- مهدي حميد كان متقاعداً وأعيد للخدمة بعد تموز

١١٥- مهدي الصالحي

١١٦- مثنى الراوي

١١٧- ناظم السعدي

١٠- عبد الرزاق محمد سعيد

١١- عبد الوهاب ياسين

١٢- كاظم مرهون الكريطي

١٣- محمود فرج

١٤- هادي الراوي

١٥- يونس الدوري

---

٣١٠ المجموع الكلي للذين أستطعت حصر أسمائهم والرقم قابل للزيادة.

١١٨- نوري ناصر

١١٩- نوري الونة

١٢٠- نوح علي الربيعي

١٢١- هاشم تحافي

١٢٢- هاشم عبد الجبار

١٢٣- يحيى فالح

١٢٤- يوسف النقيب[9][9]

كما يورد مؤلف موسوعة ١٤ تموز،(الجزء السادس) بصورة متفرقة، الكثير من الاسماء التي لم تذكرها المصادر السابقة وجميعهم من كتلة المنصورية منهم:

١- حسين صادق

٢- خالد علي

٣- داود عبد الجبار

٤- رشيد شاكر

٥- طارق عباس حلمي

٦- عارف يحيى الحافظ

٧- عبد الرحمن عبد الستار

٨- عبد الفتاح المراياتي

٩- عبد الوهاب ياسين

ملح2ق

البيان الاول لثورة ١٤/ تموز / ١٩٥٨

وتلبية لرغبة الشعب قد عهدنا رآستها بصورة وقتية الى مجلس يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس .

ونسأل الله ان يوفقنا في أعمالنا لخدمة وطننا العزيز انه سميع مجيب .

بغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٧ هجرية الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة ١٩٥٨ ميلادية .

القائد العام
للقوات المسلحة الوطنية
بالنيابة

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الكريم

بعد الاتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من أبناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة اقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم وفي سبيل المنافع الشخصية .

أيها الاخوان

إن الجيش هو منكم واليكم وقد قام بما تريدون وازال الطبقة الباغية التي استهترت بحقوق الشعب . فما عليكم الا أن تؤازروه . واعلموا ان الظفر لا يتم الا بترصينه والمحافظة عليه من مؤامرات الاستعمار وأذنابه . وعليه فاننا نوجه اليكم نداءاً للقيام بأخبار السلطات عن كل مفسد وسيء وخائن لاستئصاله ونطلب منكم ان تكونوا يداً واحدة للقضاء على هؤلاء والتخلص من شرهم .

أيها المواطنون

إننا بالوقت الذي نكبر فيكم الروح الوطنية الوثابة والأعمال المجيدة ندعوكم الى الخلود والسكينة والى التمسك بالنظام والاتحاد والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن .

أيها الشعب

لقد أقسمنا ان نبذل دماءنا وكل عزيز في سبيلكم فكونوا على ثقة واطمئنان بأننا سنواصل العمل من أجلكم وان الحكم يجب ان يعهد الى حكومة تنبثق من الشعب بوحي منه وهذا لا يتم الا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط برباط الأخوة مع الدول العربية والاسلامية وتعمل بمبادىء الأمم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونغ . وعليه فان هذه الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن (الجمهورية العراقية) .

---

(١) تاريخ الوزارات العراقية ١٠/ ٣٢٦ ـ قصة ثورة ١٤ تموز ٧٩ ـ ثورة ١٤ تموز في العراق ٢١٩ ـ حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق ١٠٠ ـ ١٠١ دليل الجمهورية العراقية ٢٤٩ ـ الوقائع العراقية العدد (١) في ٢٣/ ٧/ ١٩٥٨ .

ملح3ق

تقرير الملازم الاول عبد الستار سبع العبوسي عن الهجوم على قصر الرحاب

اقسم بالله العظيم وبرسوله الكريم بأن كل كلمة في هذا التقرير صحيحة ودقيقة وقد توخيت من هذا التقرير ان اذكر دوري والاشخاص الذين قاموا بأعمال اخرىٰ لم اصادفهم في طريقي لذلك اقترح ان يكتب كل شخص عن دوره لكي تكون القصة كاملة .

كنت آمراً لدورة تدريب المشاة الاساسية في مدرسة المشاة ، وكان موجود دورتي (١٨) ضابطاً و(٦٨) ضابط صف ، وكانوا منتخبين من وحدات الجيش المختلفة . كان وقت التدريب مبكراً ، حيث تبدأ ساعة التدريب الاولىٰ بالساعة السادسة صباحاً ، وقد كنت ضابط خفر يوم ١٣ / ٧ / ٩٥٨ . وفي صباح يوم ١٤ / ٧ / ٩٥٨ حوالى الساعة الخامسة والنصف ، حضر احد الضباط المعلمين واخبرني بوجود انقلاب في بغداد . أمرت بجمع الدورة ضباطاً وضباط صف ، وطلبت منهم ان يستلموا البنادق العائدة لهم رغم ان التدريب في ذلك اليوم كان تدريباً على العصا . وقبل الساعة السادسة سمعت اصوات رمي مستمر من ناحية قصر الرحاب ، واخبرت الرئيس حميد السراج والرئيس محمد علي سعيد بما سمعته ، وطلبت رأيهم ورأي الضباط التلاميذ الباقين حول مساعدة القوة القائمة بالهجوم على القصر ، فأخبرا ضباط الدورة بالموضوع لمعرفة

صبحي عبد الحميد، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٨٥ في العراق، بيروت ١٩٨٤، ص ٢٧٩.

رأيهم ومقدار تأييدهم للثورة بحضوري . فأيد الضباط كافة عدا ضابط واحد وهو الملازم فالح زكي . وطلبت منهم استلام غدارات (استرلنك) ، واخبرتهم بأني سأذهب مع الرئيس محمد علي سعيد إلىٰ الرحاب لمعرفة احتياج القوة القائمة بالهجوم . وعند وصولنا شاهدنا جنوداً ممتدين على الرصيف ، وقسم منهم امام السياج المحاذي للرصيف ، وكانوا منبطحين من الباب الوسطي للقصر حتى الجهة القريبة من بغداد ، إلا انني لم اعرف كافة مواضع القوة في المحلات الاخرىٰ ، فسألت الجنود المنبطحين عن احتياجاتهم لانني لم اشاهد معهم ضابطاً. فقالوا : (بأننا نحتاج إلىٰ عتاد لأن عتادنا على وشك النفاذ) . هذا حسب قول الجنود .

فاستصحبت معي احد نواب الضباط الذين صادفتهم بسيارتي حمل كبيرة . وعند وصولي إلىٰ المدرسة كسرت مستودع ضابط الاعاشة الخاص بالعتاد لعدم وجود المفتاح لديَّ وطلبت من ضابط صف دورة ١٠٦ ملم اخراج عتاد ١٠٦ ملم وتحميل مدفع ١٠٦ ملم في احدىٰ سيارات الجيب بأقصى سرعة ممكنة لضيق الوقت ، كما طلبت من ضباط صف آخرين اخراج عتاد الغدارات اولاً وتهيئة عشرة مخازن مملوءة فوراً واخراج بقية العتاد للبنادق . تناولت الغدارة المرقمة ٥٣٨٤ من مشجب جناح ضباط الصف ، كما استلمت ثلاثة مخازن مملوءة وسلمت (٣) غدارات لضباط صف كانوا بقربي ، وتوجهت إلىٰ رحبة المدافع بعد ان القيت كلمة قصيرة في ضباط صف الدورة بغية تشجيعهم على القيام بعمل فعال ، وطلبت من الرئيس سامي مجيد ان يشرف على العتاد وعلى اركاب ضباط الصف وارسالهم خلفي . وركبت في سيارة اللاندروفر مع المدفع مع ضابط صف عدد (٢) من ١٠٦ ملم وثلاثة ضباط صف حاملي غدارات واربع طلقات ١٠٦ ملم ، وتقدمنا بأقصى سرعة وعند وصولنا إلىٰ الرحاب ، وضعنا المدفع على الرصيف مقابل الباب الرئيسية يسار الجنود الممتدين على الرصيف ووضعنا الاربعة طلاقات التي معنا بجانب المدفع . كنت اسمع اصوات الرمي من جهات مختلفة مما اضطر ضباط صفي على الامتداد على

الشارع المبلط العام ، كما تراجع بعض الجنود إلىٰ نفس المحل ، وقد طلبت من ضباط صفي ان يملأ احدهم المدفع فلم اسمع الا صياحهم (سيدي امتد لا تموت) . وظلوا في اماكنهم ، فاضطررت ان اخرج احد الاطلاقات بنفسي من غلافها وملأت المدفع وتحولت إلىٰ الجهة اليسرىٰ بغية الرمي ، وكانت امنيتي الوحيدة ان اكمل رمي الاطلاقة وبعدها مرحباً بالموت لكثرة ما كنت اسمعه من دوي الرصاص . فصوبت على الطابق العلوي ورميت الاطلاقة فاختفى القصر كله عن انضاري لكثرة الغبار والدخان .

وقد ملأت اطلاقة ثانية فوراً بالاستفادة من ذلك ، وانتظرت لحظة فشاهدت الرئيس ثابت يونس يخرج من الباب وبيده علامة بيضاء محاولاً التقدم نحو جنودنا فتناولت الغدارة التي اندثرت في التراب ووجهتها نحوه وطلبت منه ان يقف والا كان الموت جزاءه ، وقلت له انني لا اريد منك ان تستسلم بل اريد استسلام القوة كلها ، وانني امرك بالرجوع فوراً ، لأنني كنت اخشىٰ ان يؤثر على الجنود القريبين مني فرجع فوراً إلىٰ الداخل ، وعدت إلىٰ مدفعي ووجهت إلىٰ الطابق العلوي ايضاً ورميت الاطلاقة الثانية وملأت الاطلاقة الثالثة فوراً فشاهدت بعدها العقيد طه البامرني آمر الفوج يخرج من الباب الوسطية ، ويصيح اننا مستعدون للتسليم ، فقلت له نحن حاضرون لاستسلامكم تفضلوا . فعاد إلىٰ الداخل ليجلب الجنود ، وقد انتظرت بعض الوقت وظننت انه لم يكن جاداً في قوله ، فرميت الاطلاقة الثالثة على الطابق الاسفل وملأت الاطلاقة الرابعة ، وعولت ان لا ارميها لأنها الأخيرة وانتظرت ، وبعد قليل شاهدت من ناحية اليسار العقيد طه البامرني وخلفه رتل من الجنود يحملون اسلحتهم بوضع افقي وكانوا يسيرون على الشارع المحاذي لسور الرحاب فاخذت غدارتي واثنين من ضباط صفي وسرت باتجاههم ، فطلبت من آمر الفوج ان ينزع مسدسه واخذت منه العتاد ، وطلبت من الجنود ان يلقوا بسلاحهم وعتادهم على الارض فوراً ويتجمعوا بالقرب من السور المحاذي للجدار واخرجت ثمانية جنود منهم وطلبت منهم ان يجمعوا العتاد في قطعة

يصعد بسيارة اللاندروفر . وقد صادفت المقدم مصطفىٰ العمري وزودني بمدرعتين . وكان الملازم الثاني محمد جواد عطيه يرافق هذه المدرعات ووعدني بارسال غيرها خلفي بعد حركتنا . وركبت سيارة اللاندروفر في الخلف مع بعض ضباط الصف حاملي الغدارات ، ووجهت غدارتي صوب العقيد طه البامرني ، وتقدمنا إلى قصر الزهور وخلفي احدىٰ المدرعات . واعتقد ان المدرعة الثانية ذهبت من الشارع الثاني المؤدي إلىٰ الفوج . وعند وصولنا إلىٰ منتصف الطريق شاهدت احدىٰ الدبابات قد عقبت المدرعة ، فطلبت من سائق اللاندروفر ان يقف حتى تصل الدبابات . اجتازت الدبابة المدرعة حتى وصلت امام المدرعة ووقفت على مسافة ٥٠ يارداً من سيارتي ، فاستغربت من وقوفها ونزلت من السيارة لأرىٰ السبب . فشاهدت ضابط برتبة رئيس اول في الدبابة فسألته عن سبب عدم تقدمه ، فهمس في اذني عند صعودي الدبابة بأنه ليس عنده عتاد وانه ينتظر وصول العتاد الآن ، فقلت له تقدم (للهيبة) وتقدمت بسيارتي وعقبتني الدبابة والمدرعة ، وعند وصولنا إلىٰ مسافة (١٠٠) يارد شاهدت حرس قصر الزهور يصوبون بنادقهم نحونا ، فاقترح العقيد البامرني ان يترجل هو بنفسه اليهم ، وكنت اسير على مسافة عشرة ياردات منه فاخذ يصفر اليهم ويطلب منهم القاء سلاحهم ، فتقدمت مع ضباط الصف وجردت الحرس من اسلحتهم وعتادهم وابدلتهم بحرس من ضباط صف مدرسة المشاة . ثم دخلت الفوج بعد ان دخلت امامي الدبابة واستلمت المشاجب ومفاتيحها ووضعت جماعة حرس عليها ، وبعد قليل حضر العقيد نوري الراوي آمر الفوج الجديد وسلمته المفاتيح والفوج ورجعت إلىٰ المدرسة ثم إلىٰ الاذاعة واخبرت العقيد الركن عبد السلام محمد عارف بما حدث فاجابني (عافرم زين سويت) .

وفي الختام اود ان اضيف بأن ضباط وضباط صف دورة تدريب المشاة وبعض مراتب مدرسة المشاة كان لهم اثر كبير في انجاح الهجوم على الرحاب واستسلام فوج الحرس .

الملازم الاول
عبد الستار سبع العبوسي

القماش الكبيرة التي كانوا يحملونها ، وبعد ذلك طلبت من احد ضباط صفي أن يأخذ هؤلاء ويوزع العتاد على سرية المشاة القريبة منا والتي اتت إلىٰ الرحاب لاحتلاله ، وطلبت من باقي الجنود ان يتحركوا إلىٰ الحديقة المحاذية للشارع العام ووضعت بعض الجنود حرساً عليهم ، وفي هذه الاثناء شاهدت مدرعتين تتقدم على الشارع المحاذي للسور باتجاه الباب ، فطلبت من احدىٰ المدرعتين ان تدخل من باب السور وتقوم بالرمي ثم تتقدم بغية الاستتار خلفها . وعند وصول المدرعة إلىٰ الباب الداخلية تأكدنا بأن الرمي قد انقطع من الداخل فتقدمت إلىٰ الباب الداخلية فشاهدت الرئيس ثابت يونس وسألته عن الملك وعبد الإله فأقسم لي بأنه لا يعلم شيئاً عنهم ، وكنت متأكداً بأنه كاذب في قسمه ، وفي هذه الأثناء شاهدت الرئيس سامي مجيد ومحمد علي سعيد والرئيس حميد السراج والرئيس عبد الله الحديثي والرئيس مصطفىٰ عبد الله والملازم الأول عبد الكريم رفعت والملازم حبيب شبيب ، فدخل بعضهم إلىٰ داخل القصر ، وكان لوجودهم اثر كبير في تقوية معنوياتنا ، وقد عدت إلىٰ الباب الرئيسية لأنني كنت اشعر بوجود خدعة تُدبر ضدنا ، وبينما كنت اسير وإذا بأحدهم يصيح (جو ، جو ، جو ،) فالتفت فجأة إلىٰ الخلف فشاهدت عبد الإله وإلىٰ يساره امرأة عجوز تلبس نظارة وإلىٰ يسارها الملك ، وكان يمين عبد الإله وإلىٰ الخلف امرأة تلبس فستاناً اخضر وكانت بيضاء تميل إلىٰ السمرة وشعرها اصفر . وكان خلفهم عدد من حاشيتهم وخلفهم بعض الضباط . وبينما تقربوا مني سمعت اطلاقات نارية تجاهي فاجبت عليها بالمثل بصورة غير ارادية وعلى اثر ذلك سقط عبد الإله والملك والامرأة العجوز على الأرض . وطلبت من العقيد طه البامرني ان يتقدم معي للذهاب إلىٰ فوج الحرس الملكي في قصر الزهور ، فاخبرني بانه توجد ثلاث سرايا بكامل اعتدتها واسلحتها وآلياتها فمن المستحسن ان تسمح لي ان اتصل بالمساعد لكي يستلم الاسلحة والاعتدة لكي لا تحدث مذبحة ، فوافقت على ذلك بعد ان هددته بالقتل إذا امر عكس ذلك ، واقسم بشرفه العسكري بأنه سيعمل لمساعدتنا . فاتصل بالمساعد من غرفة حرس الرحاب . فاخذ المساعد يتسلم من السرايا الاسلحة والعتاد . ثم طلبت منه ان

ملحق

مشاعر العبوسي بعد نهاية الملك والعائلة المالكة

وصف العقيد الركن المظلي عدنان محمد نوري مشاعر النقيب (العقيد الركن فيما بعد) عبدالستار العبوسي نحو الملك والعائلة المالكة ونهايتهم المأساوية بما يلي :

بالرغم من ان المرحوم العقيد الركن عبدالستار العبوسي لا يخفى على أحد دوره في القضاء على العائلة المالكة الا ان الكثير لا يعلم ماذا كان في خلجات الموما اليه من انفعالات نفسية قادت بالموما اليه الى الانتحار في شهر شباط من عام ١٩٧٠ .

لقد التقيت بالموما اليه في منطقة خليفان حيث كان آمرا لاحد افواج اللواء الخامس عشر وقد كلف في أحد الايام بتطهير منطقة نيسم محموديان سنة ١٩٦٥ وكلفني قائد الفرقة في حينه ان اكون بالاحتياط لتنفيذ الواجب اذا تعذر على فوج العقيد ستار تنفيذ الواجب وكنت في حينه آمر الفوج الثالث اللواء الاول في منطقة بافستيان ولدي مسؤولية مشتركة في حماية مضيق كلي علي بك مع ف٣ ل١٥ وعند تنفيذ الخطة وتقدم فوج العقيد ستار باشرت المدفعية بقصف مناطق العدو المحصنة رد العدو بالقصف المقابل بالهاونات وكنا نراقب التقدم بالناظور وشاهدنا انسحاب الفوج وبقاء آمر الفوج مع الحماية التي كانت ممتدة في الارض عدا آمر الفوج الذي ظل واقفا وطلب من المعاون السيطرة على الفوج واعادته . وعند المساء جئت الى غرفة المرحوم عبدالستار وقلت له لماذا عملت هكذا والحمد لله لم تصبك رصاصة . فأجابني : عدنان انك لم تعلم بأنني لم أذق النوم منذ قتلي الملك وانه يأتي

اليّ في المنام لابسا لباسا ابيض ويقول لي : لماذا قتلتني هل أصابك ضرر مني هل قمت بخطأ ما لماذا حرمتني لذة الحياة وأنا في ريعان الصبا ويتكرر عليّ الكلام كل ليلة ولم أذق طعم النوم طيلة هذه الفترة فياريت تصيبني طلقة او شظية قنبلة .

انتقل بعدها الى الكلية العسكرية معلما والتقيت به مرة واستفسرت عن أحلامه فقال لي انها ازدادت بأن عبدالاله ايضا أخذ يظهر لي في المنام وبعض الايام نساء لم اشاهدهن وهن يلومنني ويقولن لي انك تعيش واشباحنا تطاردك حتى نلتقي ، فعجبا متى سألتقي وهل تعتقد يا عدنان بأنني سوف الاقيهم في الاخرة وكنت أهون عليه وأقول له لماذا لا تطلب تعيينك في الخارج وعالج نفسك وانني اعتبر هذه الحالة مرضية فقال : وهل تعتقد بأنني ارتحت في روسيا ، نفس الشيء كان يراودني .

ثم بعد مدة التقيت به في البصرة وكان رئيس اركان البحرية وقد وجدت أنه في حالة نفسية متردية للغاية وكان يهنيء كل شخص يسمع به قد مات ويقول أهنئه تخلص من هذه الحياة حتى نقلت . وبعد نقلي الى بغداد سمعت بأنه قد انتحر بمسدس صغير نمرة (٥) كان يحتفظ به في البيت وقد حضرت تشييعه من الشيخ عبدالقادر الكيلاني الى مقبرة الغزالي . وكلي أمل ان يرحمه الله ويسكنه فسيح جنانه لانه كان مخلصا ومؤمنا بوطنه وأمته[1] .

(١) لقد عبر لي العقيد الركن عبدالستار العبوسي عن مشاعره اعلاه غير مرة ولم يخفها على احد وكان يتحدث عنها في كل مناسبة وكان آخر مرة قص علي ما يشعر به ولم يخرج عما كتبه العقيد الركن المظلي عدنان محمد نوري عندما زرته في البصرة في سنة ١٩٦٥ بمناسبة زيارتي لوحدات الصنف الكيمياوي .

المصدر: خليل ابراهيم حسن ، موسوعة ١٤ تموز ج٧ بغداد ١٩٩٠.

المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة

- وثائق البلاط الملكي، ملف رقم 4491-133 الأحزاب السياسية.
- وثائق مجلس السيادة، ملف رقم 235 – 411 الديوان.
- وثائق البلاط الملكي، ملف رقم 4423 -311 الأنظمة والتعليمات العسكرية.
- وثائق مجلس السيادة، ملف رقم 262 -411 تقرير السفير العراقي في بون بتاريخ ١٩٥٨/٨/١٥ حول الإنزال العسكري الغربي في لبنان والأردن.
- وثائق البلاط الملكي، ملف رقم 4491 -311 الأحزاب السياسية في اعراق.
- وثائق مجلس السيادة، ملف رقم 254 -411 تقرير خاص.
- وثائق مجلس السيادة، ملف رقم 445 – 411 حول اجتماعات مجلس الوزراء.
- وثائق مجلس السيادة، ملف رقم 230 -411، تقارير الدبلوماسيين العراقيين في الخارج.
= وثائق مجلس السيادة، ملف رقم 445 -411 قرارات مجلس الوزراء، أيلول ١٩٥٨.
- وثائق مجلس السيادة، ملف رقم 345 – 411 قرارات ومخابرات مجلس الوزراء السرية.
- وثائق مجلس السيادة، ملف رقم 425-411 تشكيل مجلس الوزراء.
- وثائق مجلس السيادة، ملف رقم 538-411 أسماء أعضاء مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢١.
- وثائق البلاط الملكي، رقم الملف 4496-311 المنظمات السياسية – كتاب هيئة تحرير الجنوب العربي.
- وثائق مجلس السيادة ملف رقم 183 -411، مراسلات وأوراق تخص بعض الشخصيات.
- وثائق مجلس السيادة، ملف رقم 425-411، تشكيل مجلس الوزراء.
- وثائق مجلس السيادة، ملف 445-411 قانون العفو العام عن حركة البارزانيين.
- وثائق البلاط الملكي، ملف رقم 4497-311، نشرة الحزب الوطني.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

- حميدي، جعفر عباس، التطورات والاتجاهات السياسية في العراق ١٩٥٣ -١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٧٧.
- الخطيب، نعمان أحمد، الأحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس ١٩٨٣.

❖ الربيعي، عمار خالد رمضان، الصراع على السلطة في العراق الجمهوري ١٩٦٤ -١٩٦٨، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٠٢.
❖ الرويشد، ولاء عبد الباقي محمد، المحكمة العسكرية العليا الخاصة في العراق والقضية السورية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٩٧.
❖ سلمان، قحطان أحمد، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨، إلى ٨ شباط ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٧٨.
❖ شيال، عزيز جبر، دور البعث العربي الأشتراكي في الحركة الوطنية في القطر العراقي ١٩٥٨ -١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد ١٩٨٠.
❖ المبارك، صفاء عبد الوهاب، إنقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق ممهداته واحداثه ونتائجه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٧٣.
❖ المشعان، ساجد شرقي، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في عالم الجنوب (دراسة حالة) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٠١.
❖ نذير، عدنان سامي، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي حتى عام ١٩٧١، رسالة ماجستير غر منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٩٨٩.
❖ الهارون، ياسين طه ياسين هارون، القاعدة البريطانية الجوية في الشعيبة، طروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٠٢.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة

- احمد، زينب كاظم، البصرة خلال حركة مايس ١٩٤١، جامعة البصرة، ١٩٩٢.
- اسود، عبد الرزاق محمد، موسوعة العراق السياسية، بيروت ١٩٨٦، المجلد الرابع.
- أصبع، ابو، بلقيس احمد، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن، ١٩٧٨ -١٩٩٠، مكتبة مدبولي، القاهرة،
-الاعظمي ،وليد - باشا، غلوب، مذكرات، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٩٢.
- سعيد،ثورة١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ،بغداد،١٩٨٩
- افاق عربية، مجلة، الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز وقائع الثورة التي نشرتها المجلة، بغداد، ١٩٨٧.
- باشا، غلوب، مذكرات، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٩٢.
- بطاطو، حنا، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، ١٩٩٠، الكتاب الاول.
- بطاطو، حنا، الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، ١٩٩٢، الكتاب الثاني.
- بطاطو، حنا، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، ١٩٩٢، الكتاب الثالث.
- البراك، فاضل، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة

١٩٤١، بغداد، ١٩٧٩.
- بشير، علاء، كنت طبياً لصدام صورة عن قرب، القاهرة، ٢٠٠٤.
- بعيري، اليعاز، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الرفاعي، بيروت، ١٩٩٢.
- البياتي، حامد، الانقلاب الدامي، دراسة وثائقية، الخفايا الداخلية ومواقف الدول الاقليمية ودور المخابرات الغربية انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق من الوثائق السرية البريطانية، لندن، ٢٠٠٠.
- الجبوري، ابراهيم، سنوات من تاريخ العراق النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق ١٩٥٢ -١٩٥٩، بغداد، بدون تاريخ.
- الجبوري، سها طارق، مؤتمر القاهرة والإستراتجية البريطانية في العراق، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ٢٠٠٢.
- الجعفري، محمد حمدي، انقلاب الوصي في العراق عام ١٩٥٢، بغداد، ٢٠٠١.
الجعفري، محمد حمدي، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع، ١٩١٤ - ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٠.
- الجعفري، محمد حمدي، عبد الكريم قاسم، والضباط الاحرار، والموقف من بريطانيا حتى عام ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٢.
الجعفري، محمد حمدي، نهاية قصر الرحاب تفاصيل ماحدث ليلة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بغداد، ١٩٨٩.
- حديد، محمد، مذكراتي الصراع من اجل الديمقراطية في العراق، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦.
- الحربي، علاء جاسم محمد، رجال العراق الجمهوري رؤيا صبحي عبد الحميد واراء المعاضين، بغداد، ٢٠٠٥.
- الحسن، طالب، اغتيال الحقيقة عبد السلام عارف واشكالية الكتابة في تاريخيه السياسي، بغداد، ٢٠٠٤.
- الحسيني، سليم، رؤساء العراق١٩٢٠ -١٩٥٨ دراسة في اتجاهات الحكم، بغداد، ١٩٩٢.
- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد، ١٩٨٨.
- الحسني، عبد الرزاق،الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها ،بغداد،١٩٧١
- حسين، خليل ابراهيم، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ -١٩٥٩، بغداد، ٢٠٠٠ -٢٠٠٢ اربعة اجزاء.
- حسين، خليل ابراهيم، موسوعة ١٤ تموز، ٧ اجزاء، ١٩٨٨ -١٩٨٩ -١٩٩٠.
- حسين، فاضل، سقوط النظام الملكي، بغداد، ١٩٨٦.
- الحسو، نزار توفيق، الصراع على السلطة في العراق الملكي، دراسة تحليلة في الادارة والسياسة، بغداد، ١٩٨٤.
- الحفو، غانم محمد، معاهدة ١٩٣٠ ودوخول العراق عصبة الامم، المفصل في تاريخ العراق

المعاصر، بغداد، ٢٠٠٢.
- الحكيم، محمد باقر، الحوزة العلمية، شؤونها ومراحل تطورها، ايران، قم، دار الحكمة، ٢٠٠٣.
- حمو، سعيد، مذكرات امر لواء مشاة، بغداد، ١٩٧٧.
- الحميد، صبحي عبد، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، بيروت، ١٩٩٤.
- حميدي، جعفر عباس، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ -١٩٥٣، بغداد ١٩٧٥.
- خدوري، مجيد العراق الجمهوري، ايران، ١٩٦٨.
- الخطاب، رجاء حسين، تأسيس الجيش العراقي وتطوره السياسي من١٩٢١ -١٩٤١، بغداد، ١٩٧٩.
- خيون، علي، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق الصراعات والتحولات، بغداد، ١٩٩٠.
- الدرة، محمود، ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل من تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٧.
- الرازي، ابو بكر عبد القادر، مختار الصحاح، مصر، ١٩٧٦.
- الزبيدي، ليث عبد الحسين، ثورة ١٤ تموز في العراق، بغداد، ١٩٨١.
- الزبيدي، محمد حسين، ثورة ١٤ تموز في العراق، اسبابها ومقوماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الاحرار، بغداد، ١٩٨٣.
- سباهي، عزيز، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، دمشق، ٢٠٠٢، ج١
- ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، دمشق،٢٠٠٣،ج٢
- سلوجلت، ماريون وبترو، العراق الحديث من الثورة الى الدكتاتورية، ترجمة مركز الدراسات والترجمة الزهراء للعلام العربي، مراجعة احمد رائف، القاهرة، ١٩٩٢.
- السعيد، حسن، نواطير الغرب صفحات من علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي ١٩٤٨ -١٩٦٨، بيروت ١٩٩٢.
- السعيد، عصمت، نوري السعيد رجل الدولة والانسان، لندن، ١٩٩٢.
- الشواف، عبد اللطيف، عبد الكريم قاسم وعراقيون اخرون، ذكريات وانطباعات، بيروت، ٢٠٠٤.
- شوكت، ناجي، سيرة وذكريات، بغداد، ١٩٩٠، ج١، ج٢.
- الصايغ، نجيب، من اوراق نجيب الصايغ في العهد الملكي والجمهوري ١٩٤٧ -١٩٦٣، بغداد، ١٩٩٠.
- عارف ،فؤاد،مذكرات ، تعليق كمال مظهر احمد ،دهوك،٢٠٠٢.
- العاني، نوري عبد الحميد واخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، بغداد، ٢٠٠٠.
العبادي، عماد نعمة، رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري والسياسي في العراق١٩٥٨ -١٩٥٩، بيروت، ٢٠٠٢.
- عبد المجيد، كامل، الحركة الوطنية خلال فترة الانتداب، ١٩٢٠ -١٩٣٢، المفصل في

تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ٢٠٠٢.
- العزاوي، جاسم كاظم، ثورة ١٤ تموز اسرارها احداثها رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، بغداد، ١٩٩٠.
- العلوي، حسن، اسوار الطين في عقدة الكويت وايدلوجيا الضم، بيروت، ١٩٩٥.
- الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤ - ١٩٩٠، روح الامين، ٢٠٠٥.
- عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين، روح الامين، بيروت، ١٩٨٣.
-العراق دولة المنظمة السرية، لندن، ١٩٩٠.
- علي، محمد كاظم، العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الايدولوجي ١٩٥٨ -١٩٦٣، بغداد ١٩٨٩.
- عليوي، هادي حسن، عبد الكريم قاسم (الحقيقة) بغداد١٩٩٠.
- علوي، هادي حسن، محاولات القضاء على عبد الكريم قاسم (الحقيقة)، بغداد، ١٩٩٠.
- غوري، جرالدوي، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٩٠.
- فرحان، عبد الكريم، حصاد ثورة مذكرات تجربة السلطة في العراق (١٩٥٨ -١٩٦٨) لندن، دار البراق، ١٩٩٦.
- فوزي، احمد، ١٢ رئيس وزراء، بغداد، ١٩٨٤.
- فوزي، احمد، عبد السلام عارف سيرته ومحاكمته ومصرعه، بغداد، ١٩٨٩.
- فوزي احمد، قاسم والكويت، القاهرة، بدون تاريخ.
-القيسي، سامي عبد الحافظ، ياسين الهاشمي ودورة في السياسة العراقية، بين ١٩٣٢ - ١٩٣٦، بغداد ١٩٧٥، ج١، ج٢.
- كارالتاكوس،ثورة العراق ،ترجمة صبري حمادي،بيروت،بدون تاريخ
- كبه، محمد مهدي، مذكراتي في صميم الاحداث، ١٩١٨ -١٩٥٨، بيروت، ١٩٦٥.
- كنه، خليل، العراق امسه وغد، بيروت، ١٩٦٦.
- كوتلوف، ل. ن.، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، بغداد، ١٩٨٥.
- الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، بيروت ١٩٨٣، ج٣.
- مادسون، جيمس، الاوراق الفيدرالية، ترجمة عمران ابو مجلة، عمان، ١٩٩٦.
- المحافظة، على موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ -١٩٥٤، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٨٥.
- محمد، علاء جاسم، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، بغداد، ١٩٨٧.
- مشتاق، طالب، اوراق أيامي، بغداد والعراق والوطن العربي، ١٩٠٠ -١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٩.
- المشهداني، محمد كريم، عبد الرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة تموز ١٩٦٨، بغداد، ٢٠٠٢.

- المفتي، حازم، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، بغداد، ١٩٩٠.
- مكول، ديفيد، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة راج ال محمد، بيروت، ٢٠٠٤.
- المملكة العراقية، وزارة الشؤون الاجتماعية، مديرية النفوس العامة، احصاء السكان لسنة ١٩٤٧، بغداد ١٩٥٤.
- المنحرفون من الحرس في المد الشعوبي، بغداد، ١٩٦٤.

منظور، ابن، لسان العرب المحيط، تصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي، بيروت ١٩٦٨.

- ميرسكي، غورغي، الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية، ترجمة دار التقدم، موسكو، ١٩٨٧.
- الناصري، عقيل، الجيش والسلطة في العراق الملكي (١٩٢١ - ١٩٥٨) دفاعاً عن ثورة تموز، بغداد، ٢٠٠٥، ط٢.
- الناصري، عقيل، قراءة اولية في سيرة عبد الكريم قاسم ١٩١٤ -١٩٦٣، دار الحصاد، دمشق، ٢٠٠٣.
- نضال البعث القطر العراق ١٩٥٨ -١٩٦٣،حزب البعث العربي الاشتراكي ،القيادة القومية،بيروت،١٩٧٦،ج٧،ط٣
- هارون، عبد السلام، المعجم الوسيط، طهران، بدون تاريخ.
- الوردي ،علي،لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ،قم،٢٠٠٥،المجلد١،ج٢
- الونداوي، مؤيد ابراهيم، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، ١٩٤٤ -١٩٥٨، بغداد، ١٩٩٢.
- الونداوي، مؤيد ابراهيم، وثائق ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ في الملفات الحكومة البريطانية، بغداد، ١٩٩٠.

رابعاً: الكتب الأجنبية

- Fisher. S. N، Social forces in the Middle East New York، 1968.
- Tarbush، Mohammad، The Role of The military in politics، a case study of Iraq to 1941. Isted، London 1983.
- Magid Khaddurl. The Army Officer. Sydney Nettleton fisher، social in the Middle East، New York، 1968.

خامسا: الدوريات

- الداوودي، حكيم نديم، عراقيون يدعون لإعادة محاكمة قزاز جريدة الزمان، العدد ٢٥٦٩ في ١٣، كانون الأول، ٢٠٠٦.
- الداودي، حكيم نديم، عقود من التهميش وتغير الأنظمة جريدة الزمان العدد ٧٥٧٠ في كانون الأول، ٢٠٠٦.
- الدوركي، نوري عباس، جعفر العسكري قائد الجيوش العربية، جريدة الزمان، العدد ٢٦١٧ في ١٢ شباط ٢٠٠٧.

- سلطان، محمد خضير، الخارطة العراقية أقصر الطريق إلى العالم وأبعد الطرق عن العراق، جريدة الصباح، العدد ٩٨٤ في ٢٢ تشرين الثاني، ٢٠٠٦.
- عبد الوحد، محمود، النخبة السياسية في العراق ١٩٢٠ -١٩٥٨ مجلة دراسات تاريخية، العدد ١٣ كانون الثاني، ٢٠٠٢.
- العمر، عبد الجبار، من وثائق حركة مايس سنة ١٩٤١، مجلة آفاق عربية، حزيران، ١٩٩٣.
- العمري، هناء، خفايا وملابسات، في أعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، مجلة آفاق عربية، آذار ١٩٨٦.
- القصاب، عبد الوهاب، الجيش، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٠٥، تموز ٢٠٠٤.
- القصاب، عبد الوهاب، الدور السياسي للقوات المسلحة العراقية في الثلاثينات، مجلة دراسات تاريخية، العدد ١٤ (نيسان، حزيران)، ٢٠٠٢.
- القصاب، عبد الوهاب، العراق إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٥، نيسان ٢٠٠٤..
- الهلالي، عبد الرزاق، ثلاثة تماثيل حكمت بغداد في العشرينات والثلاثينات، مجلة آفاق عربية، العدد ١١، تشرين الأول ١٩٨٥.

<u>سادساً: الصحف</u>

- الوقائع العراقية – العدد ١ – ٢٣ تموز ١٩٥٨.
- الوقائع العراقية – العدد ٤ – ١٥ آب ١٩٥٨.
- أتحاد الشعب - العدد٣٨ -١١اذار -١٩٥٩
- أتحاد الشعب – العدد ٣٩ – ١٢ آذار ١٩٥٩.
- أتحاد الشعب – العدد ٥٧ – ٢ نيسان ١٩٥٩.
- أتحاد الشعب – العدد ٨٢ – ٤ آيار ١٩٥٩.
- أتحاد الشعب – العدد ٨٦ – ٨ آيار ١٩٥٩.
- أتحاد الشعب – العدد ٢١٧ – ٧ تشرين الأول ١٩٥٩.
- أتحاد الشعب – العدد ٣٠١ – ١٤ كانون الثاني ١٩٦٠.
- أتحاد الشعب – العدد ٣٠٢ – ١٥ كانون الثاني ١٩٦٠.
- أتحاد الشعب – العدد ٣٠٥ – ١٧ كانون الثاني ١٩٦٠.
- الزمان – العدد ٢٥٦٩ – ١٣ كانون الاول ٢٠٠٦.
- الأخبار – العدد ١٥٤ – ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٦.
- الصباح – العدد ٩٨٤ – ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٦.
- الزمان – العدد ٧٥٧ – ١٤ كانون الأول ٢٠٠٦.
- الزمان الدولية – العدد ٣٥٨٦ – ٦ كانون الثاني ٢٠٠٧.
- الزمان – العدد ٢٥٩٩ – ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٧.

- الزمان – العدد ٢٦١٥ – ١٠ شباط ٢٠٠٧.
- الزمان – العدد ٢٦١٧ – ١٢ شباط ٢٠٠٧.

سابعاً: المصادر المستقاة من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

- الجابر،أشواق، ثلاثة احتمالات تحيط العراقيين وتزيد التدخل.
www. azzamin. Com
- الجميل، سيار، الرهانات المستحيلة.
www. Sayyar aljamil. Com
- الحرة، الموسوعة، جعفر العسكري.
ar. Wikipedia. orq
- الحرة، الموسوعة،حركة٨شباط١٩٦٣
ar. Wikipedia. orq
- الحرة، الموسوعة، الحزب الشيوعي العراقي وعبد الكريم قاسم.
orq،ar. Wikipedia
- الحرة، الموسوعة، ثورة ١٤ تموز١٩٥٨/يوليو١٩٥٨
orq،ar. Wikipedia
- الحرة، الموسوعة، ثورة ١٤ تموز١٩٥٨/يوليو١٩٥٨ التي اطاحة الحكم الملكي في العراق
orq،ar. Wikipedia
- الحرة، الموسوعة، ثورة يوليو ١٩٥٨.
ar. Wikipedia. orq
- الحرة،الموسوعة، نهاية المملكة العراقية
ar. Wikipedia- orq
- الحرة،الموسوعة، رشيد عالي الكيلاني
ar. Wikipedia- orq
- حسن، جمال، قبل ٨ شباط وبعده
www. Iraqcp. orq
- حسين، عبد الخالق، ثورة الرابع عشر من تموز في العراق، انعكاسات الثورة على الصعيدين العربي والدولي.
.www. alarabiya. nat
- الحسيني، محمد باقر، الزعيم عبد الكريم قاسم والسيد محسن الحكيم (قدس)، الجزء الثاني، الشيوعية كفراً وإلحاد،ج٢
Alwitwity. Friends of democracy. Net
- الحمداني، حامد، انقلاب ٨ شباط الفاشي
www. Iraqi home. Com
- الحمداني، حامد، الجيش العراقي ودوره السياسي في البلاد.
www. Iraqi home. Com
- الحمداني، حامد، حزب البعث في مأزق، وإنقلاب عبد السلام عارف.

www. Safahat. Com
- الحمداني، حامد، الذكرى الثانية والأربعون لأنقلاب شباط واستشهاد عبد الكريم قاسم.
www. rezger. Com
- الحمداني، حامد، سبعون عاماً عى إنقلاب الفريق بكر صدقي.
www. Iraq green. Nat
- الخميسي، داود عربي، الثامن من شباط ١٩٦٣.
www.Sotaliraq.Com
- الدجيلي، زهير، يوم مصير الملك ومجزرة الرابع عشر من تموز في قصر الرحاب.
www.Jelsoft.Com
- ذكرى يوبيل عقد مؤتمر باندونغ لدفع عجلة التقدم السلمي
www.chinaculture.org
- ربيعه، احمد حمودي، المستور في أحداث إنقلاب ٨ شباط الأسود.
net،www. Iraq center
- الرفاعي، عزيز، الليلة التي بكى فيها الزعيم، جريدة صوت العراق ١٤/تموز/٢٠٠٥.
Admin@sotaliraq.com
- سيد قادر، كمال، البارزاني في وثائق الأستخبارات السوفتية
www.kefaya.org
- شتات، عيسى، في الذكرى الثالثة والثمانون لتأسيس الجيش العراقي البطل.
www.alarabiya.Net
- الطريق، الأحداث المؤسفة في الموصل عام ١٩٥٩.
www.Iraqcp.org/members.3
- عاشور، مصطفى، الثورة العربية وعود وخداع
www. Ialam on line. Net
- عباس، بهجت، اللواء عبد الغني الراوي يقتل الزعيم عبد الكريم قاسم، جريدة صوت العراق في ٨ شباط ٢٠٠٥.
Admin @ sotaliraq. Com
- العراق، موسوعة صوت، ابن الغراف، المؤسسة العسكرية لا تلد أفضل من إنقلاب ٨ شباط.
www. Sotaliraq. Com
- العراق، أصوات، ثورة ١٤ تموز، يوليو ١٩٥٨ التي أطاحت بالحكم الملكي في العراق.
www. aswat aliraq. Info
- العراق، أصوات، الشروع بحركة ١٤ تموز ١٩٥٨.
www. aswat aliraq. Info
- العسيلي، سليمان، المسألة الكردية في العهد الجمهوري العراقي وإنقلاب ١٤ تموز وإنعكاساته على المسألة الكردية.
www. altareekh. Com
- غريب، مصطفى محمد، ثورة ١٩٥٨ وإنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.
www. Sote lirq. Com
- فوزي، أسامه، الشريف حسين ملك على كل العرب.

www. albasrah. Net
- القبج، سامح رشيد، الجيش والدولة في العراق.
www. aibasrah. Net
- قـــديح،سمير محمود،نشـــاط الموســـاد الإســـرائيلي قـــي العـــراق ودول الجـــوار
www.Alwatanvoice.com
- كبه، إبراهيم عطوف، إنقلاب ٨ شباط الأسود.
www. razgar. Com
- الكردية، المسألة، بالعهد الجمهوري العراقي
www. altarcakh. Com
- المقدادي، كاظم، للحقيقة والتاريخ، وفاءاً لذكرى شهيد الشعب والوطن وصفي طاهر ورفاقه الميامين.
www. qucens. Unimelb. Edu. Com
- موس ،محمود،عودة ٨ شباط، جريدة الصباح ، ١٨ اذار ٢٠٠٧
www.elabh.com
- الناصري، عقيل، دراسة في حركة الضباط الأحرار في العراق.
Akeellof @ hot mail. Com
- الناصري، عقيل، محاولة تقديرية لجرد أسماء الضباط الأحرار في العراق.
Akeell of @ hat mail-com
- نعمان، مصطفى علي، عبد الكريم قاسم المغدور مرتين.
www. Sotaliraq. Com
- الوتري، محمد، يبقى ٨ شباط أسوداً في تاريخ العراقي
www. rezgar. com

ثامناً: المقابلات

- مقابلة مع بعض قيادي اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي، محلية البصرة، وهم الملازم محسن زويد، وعباس الفياض، وسيد جاسم الموسوي، أجريت بتاريخ ٦ شباط ٢٠٠٧.
- مقابلة مع العميد البحري المهندس د. كاظم كريم، أجريت اريخ ١٠ آذار ٢٠٠٧.
-مقابلة مع الصحفي الشيوعي قاسم محمد علي ، أجريت بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٥

المحتويات

التمهيد . . . . . .
الدور السياسي للعسكريين العراقيين أواخر الحكم العثماني حتى عام ١٩٣٢ .
الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق خلال عقد الثلاثينات. . . . .
فشل حركة مايس وأضمحلال دور العسكريين. . . . . .

الفصل الاول

الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق ١٩٥٢ -١٩٥٨ . . . . . .
اولا -الأوضاع السياسية في العراق مطلع الخمسينات. . . . . .
ثانيا -الأنتفاضة الشعبية وبدايات الصعود. . . . . .
ثالثا -انقلاب الوصي . . . . . .
رابعا -حركة الضباط الأحرار. . . . . .
خامسا -المرجعيات السياسية والفكرية للنخبة العسكرية. . . . . .
أ: التأثيرات الشيوعية. . . . . .
بً: التأثيرات القومية. . . . . .

الفصل الثاني

الدور السياسي للنخبة العسكرية العراقية قبيل ثورة ١٤ تموز وبعدها. . . .
أولاً: دور النخبة العسكرية في قيام الثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . . . . . .
أ - محاولات قيام الثورة. . . . . .
ب - محاولات السلطات الملكية لكشف تنظيم الضباط الأحرار. . . . . .
ج - التخطيط للثورة وتنفيذها. . . . . .
ثانياً: الصراع بين رجال الثورة والتأثيرات السياسية في هذا الصراع. . . . .
الفصل الثالث دور النخبة العسكرية في ثورة ١٤تموز والحركات المضادة لها. .
اولا -عبد الكريم قاسم والكيلاني. . . . . .
ثانيا -حركة عبد الوهاب الشواف في الموصل. . . . . .
ثالثا -تحركات الشيوعيين ضد الثورة وموقف قاسم منها. . . . . .

رابعا -محاولة القوميين أغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم. . . . . .

الفصل الرابع

الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق من ١٩٦٠ -١٩٦٣ . . . . . .
اولا -عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي
بعد نهاية فترة الأنتقال السياسي. . . . . .
ثانيا -عبد الكريم قاسم والقضية الكردية. . . . . .
ثالثا -لأوضاع السياسية التي هيأت لحركة ٨ شباط. . . . . .
رابعا -نهاية عبد الكريم قاسم ورجوع عبد السلام عارف للحكم. . . . . .
الخاتمة. . . . . .
الملاحق. . . . . .
المصادر. . . . . .